الخرم وفلسفة النقص في العروض العربي دراسة أسلوبية

أ.م.د. عامر مهيدي صالح
كلية التربية للعلوم الانسانية- جامعة الأنبار
dbqpdb23@Gmail.com

ا.م.د. مواهب عباس رافع
كلية الآداب - جامعة الأنبار

المستخلص

يدرس البحث ظاهرة في الأسلوب اللغوي للشعر اختلف العروضيون قدماء ومحدثين في قبولها ، ألا وهي الخرم العروضي ، وهي افتراض وجود محذوفٍ في البيت يُقَدَّر لفظُه ليستقيم وزنه . وفي الخرم خلافٌ واسع في محل وروده من البيت وفيما يدخل الخرم عليه ، وفي قبوله ورفضه ، وفي تسمياته خلافٌ مثله ، مما يوجب بحثاً فيه يجلّي مسائله ويكشف غامض الكلام فيه . على أنَّ أساس بحث الخرم بوصفه نقصاً مفترضاً من وزن البيت كان مدخلاً لمناقشة فكرةِ النقص المفترضة في التعبير اللغوي وفلسفة هذا الافتراض الذي يوجِب تأويلاً يعود بالتعبير إلى أَصلٍ مفترضٍ . الامر الذي استلزم أن أقسِمَ البحثَ على فصلين رئيسين ، يتعلَّق أوَّلُهما بالمهاد النظري للخرم حتى يكتمل في التصوُّر بحثه ، تهيّأةً لبحثه اسلوبياً في ثانيهما في إطارٍ عامٍ من بحث فلسفة النقص في العربية التي يرى البحث أن الخرم شَكْلٌ مهمٌ من أشكالها في العربية ؛ لبناء القول به على أصلٍ يُعادُ إليه هو الوزن الشعري ، الأمر الذي يجعل لافتراض تأويل المحذوف مسوّغاً عليه يدلُّ .

الكلمات الرئيسيه: العروض ، الأسلوبية الصوتية ، الخرم ، فلسفة اللغة ، الحذف ، التأويل

Abstract

This is a study of the prosodic phenomenon of metric puncture, the supposition that a word or words are omitted and should be guessed to set right the metre of the line of verse. There is a considerable controversy as to the position and nature of puncture in the line of verse. The study starts with an exploration of the linguistic and philosophical nature of metric puncture. The study consists of two sections: the first presents

the theoretical background of this prosodic phenomenon. The second is a stylistic analysis of this phenomenon. The conjuring up of the omitted parts of the line of verse makes it right to summon up interpretation of the omitted as the possible way to understand this phenomenon.

Key Words: Prosodys, Phonetic Stylistics, Metric Puncture, Language philosophy, Omission, Interpretation

مسوغات الدراسة :

غير خافٍ أنَّ الخرم العروضي مسألةٌ ليس واسعاً حضورُها في كتب العلم ومظانِّه ، فهو تغييرٌ يطرأ على تفعيلات الشعر العربي مثله عديدٌ واسعٌ من التغييرات ، يُذكر معها عند عدِّها ، ويكتفى غالباً بذكْرِ حدِّه وموضعَ وروده ، وإن توسَّع بحثُه فإنَّه يشمل الخلاف في بعض مباحثه .

على أنَّ للخرم موجِباتٍ لدرسِهِ فضلاً عن أنه يشكِّل تتمَّةً لدراسةٍ أخرى ، سَبَقتْ ، للخزم العروضي بوصفه ، أعني الخزمَ ، يمثِّل مدخلاً لنقاش فلسفة الزيادة على التعبير في العربية ، لتقابلها دراسةُ فلسفةِ النقص من التعبير التي أخَذْتُ الخرمَ مدخلاً لها ؛ كونهما ، الخزمَ والخرمَ ، مقولاً بهما في العلم الواحد ممَّا يجعل الموزانة بين الفلسفتين تحصل من غير تعلُّقٍ في تعليلهما باختلاف وجهات النظر أو طبيعة المنهج أو منطلقات الفن ...

ولعلَّ من أظهر مسوِّغات دراسة الخرم فضلاً عما قيل :

- **ما قد يرِدُ من جهلٍ بالخرم حتى قد يُصَحَّحَ بعضُ البيتِ بغيرِ صحيحه ، ظنّاً أنَّ ما ورد بالخرم خطأٌ يجب تصحيحه ، ومثل هذا كثير في إخراج الشعر ،وتحقيق الكتب ونقد تحقيقها ، من ذلك تمثيلاً قولُ الأستاذ أحمد عبد الغفور العطَّار ((١)) فيما عدَّه رحمه الله (عينات من الأغلاط التي تُعَدُّ كبائرَ في اللغة وقواعد العربية ..) عن قول الشاعر ((٢)) :**

((١)) في نقده للطبعة اليمنية لكتاب (شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم) للحميري التي قام بتصحيحها القاضي عبد الله بن عبد الكريم الجرافي اليمني ، ينظر : رسالة النقد في مجلة الرسالة العددين ٩٤٩و٩٥٠ .

((٢)) البيت يروى لمنقذ بن طريف بن قعين ، ونسبه ابن السائب الكلبي لمنذر بن عمرو بن قيس بن الحارث .. ، ينظر : أنساب الخيل في الجاهلية والإسلام وأخبارها ٣٥ ، والصواب أنَّه لابن المضلل حاجب بن حبيب الأسدي ،

باتتْ تلومُ على ثادِقٍ لِيُشْرَى فقد جدَّ عصيانُها ((١))

قائلاً أنَّ (البيت من المتقارب ، ووزنه :

فعولن فعولن فعولن فعولن فعولن فعولن فعولن فعولن

ويلحقه بعض الزحافات ، إلا أنَّ (فعولن) لا تصير (عولن) ؛ ولهذا فالبيت كما رواه الشيخ الجرافي في (الشمس) خطأ ، ويجب أن يكون هكذا : وباتت تلوم على ثادق الخ) ((٢)) ((٣)) .

والحقيقة أن ما قاله رحمه الله غير صحيح وأنَّ (الخرْم) وهو حذف المتحرك الأول من (فعولن) يدخل المتقارب والطويل ، وبه تصير (فعولن) : (عولن) ، والغريب أنَّ كبار علماء العربية كالجوهري وابن فارس أوردوا البيت بلا واوٍ ، وإن ورد بإثباتها ، غير إنَّ ابن منظور قال عن البيت : (صوابُ إنشادهِ : باتتْ تلومُ على ثادقٍ ... بغيرواوٍ) ((٤)) .

ومن ذلك أيضاً نقد عبد العزيز إبراهيم في كتابه الماتع (الرواية الثانية) لتعليق الدكتور عبد الله الجبوري في هامشه على قول الأعشى :

نبيٌّ يرَى ما لا ترونَ ، وعدلُهُ غارَ، لعمري ، في البلادِ وأنجدا

فقد قال الدكتور الجبوري معلِّقاً : (والبيتُ على رواية ابن درستويه مخرومٌ) ((٥)) ، فظنَّ الفاضل (عبد العزيز إبراهيم) أنَّ لفظة مخرومٌ هنا بمعنى النقص الذي كان يتحدَّث عنه الجبوري في منهج تحقيقه لكتاب (تصحيح الفصيح) لابن درستويه الوارد فيه البيت ، إذ قال الدكتور الجبوري : (اجتهدت في إكمال النقص الذي اقتحم المخطوطة ، والذي حصل من جراء وضع (اللاصق) على جملة ورقاتها ، أو البياض ، أو الخرم وذلك في الرجوع إلى جمهرةٍ من دواوين اللغة لجمع الأشباه والنظائر للحصول

ينظر : الصحاح (ثدق) ، ومقاييس اللغة (ثدق) ، ولسان العرب (ثدق) والبيت في المفضليات ١/ ٣٦٨ ، والأصمعيات ١/ ٢٢٠ ، وأسماء خيل العرب وفرسانها ٣٣ .

((١)) ثادق : اسم فرسٍ ، وليشرى : أي ليباع ، وعصيانها : أي عصياني لها .

((٢)) ويبدو أنَّ هذا ما جعل الدكتور العمري وزميلاه في تحقيقهم للكتاب يثبتون الواو في البيت ، ينظر : شمس العلوم ٢/ ٨٢٧ ، مع أنَّ نص ابن منظور في صواب رواية البيت واضح كما تقدَّم .

((٣)) تتمة نقد العطار للطبعة اليمنية لكتاب (معجم شمس العلوم) للحميري ، رسالة النقد في مجلة الرسالة العدد ٩٥٠ .

((٤)) لسان العرب (ثدق) .

((٥)) تصحيح الفصيح ٣٧٨ ، وينظر : الرواية الثانية ٦٦ .

على النسق المرجو)[(١)] ؛ لذلك استغرَبَ عبدُ العزيز إبراهيم من الدكتور الجبوري أنه أحال في هامش البيت إلى لسان العرب وديوان الأعشى من غير أن يثبتَ اختلافاً عن رواية البيت في تصحيح الفصيح ، فقال منتقداً : (.. ولكن المحقِّق الذي أحال إلى لسان العرب (مادة غور) لم يشر إلى اختلاف الرواية في التصحيح عنه في اللسان أو الديوان)[(٢)] .

والحقيقة أنَّهُ ليس هناك اختلاف يُحْوِجُ للتصحيح ، وكلُّ ما في الأمر أنَّ الخرم الذي قصده الدكتور الجبوري في هامش البيت هو مجيء (فعولن) الأولى في الشطر الثاني على (عولن) بحذف أوَّل الوتد المجموع منها ، وما ورد في حديثه عن منهجه في إصلاح سقْط الكتاب المحقَّق (تصحيح الفصيح) من لفظ الخرم كان المقصود به المعنى اللغوي للخرم لا الاصطلاحي أي بمعنى الثقب ... .

- ومن مسوِّغات درس الخرم أنَّه قد يؤدي عدم القول بالخرم أو استحضار أثرِهِ في درْس الشعرِ إلى إصدار أحكامٍ ، لها ظاهراً أهميتُها في الدرس الأدبي والعروضي .. عند سبرها يتكشَّف خطؤها أو مُكْنَةُ نقضِها ، كما في قول البهاء زهير:

يامنْ لَعِبتْ به شَمُولٌ ما ألطفَ هذهِ الشمائلْ

نشوانُ يهزّهُ دلالٌ كالغصنِ مع النسيمِ مائلْ[(٣)]

فقد قيل إنَّ هذه القصيدةُ من :

الأوزان المهملة .. وأنَّها ممَّا جُدِّد في أوزان الشعر العربي ، وأنَّها من بحر السلسلة[(٤)] ، وهو مجزوء الدوبيت[(٥)] ، وأنَّها شعرٌ اخترع له البهاء زهير وزناً خاصًّا[(٦)] ، زعم الملك المؤيد وابنُ الوردي أنَّه وزنٌ لا يخرجُه العروضُ[(٧)] ، وقد عدَّ الإسنوي وزنَها ممَّا لا يجوز عروضاً وإن كان يقبله الطبعُ السليم[(٨)] ، في حين أنَّ

((١)) تصحيح الفصيح ٨٦ ، وينظر : الرواية الثانية ٦٦ .

((٢)) الرواية الثانية ٦٦ .

((٣)) ديوان البهاء زهير ٢١٤ .

((٤)) ينظر : ديوان الوزير بهاء الدين زهير (إخراج إدوارد هنري) ٢٠١ .

((٥)) ينظر : ديوان البهاء زهير ٢١٤ .

((٦)) ينظر : الشمس في نصف الليل ٤٠ .

((٧)) ينظر: المختصر من أخبار البشر ٣/ ١٩٧ ، وتاريخ ابن الوردي ٢/ ١٩٤ .

((٨)) ينظر : نهاية الراغب في شرح عروض ابن الحاجب ٧٨.

الابيات تتخرَّج بالخَرْم مع تغييراتٍ أخرى من بحر الوافر [(١)] ، كما سيأتي تفصيله ، كما وقد عدّ الأدباءُ قولَ ابن الوردي المضمَّن شطراً من قصيدة البهاء زهير :

يا ألطفَ مرسَلٍ كريمٍ (ما ألطف هذه الشّمائل)

مَن يَسْمعُ لفظَها تراه (كالغصنِ مع النّسيمِ مائل)

من بحر جديد اخترعه البهاءُ زهير ، وزنه (فعلن مُتَفَاْعِلُنْ فعولن) ، إلا أنَّ الصفدي أرجعه إلى البحر الوافر ، وقال : (دخَل فيه العقصُ ، وهو اجتماع (الخَرْم) والنقصُ ، فيخلفه (مفعولُ) بتحريك اللام ، فيصبح وزنه : (مفعولُ مفاعلن فعولن)) [(٢)] .

- خلْطُ غيرُ قليلٍ من الباحثين والمحقِّقين بين (الخرم) و (الخزم) العروضيين في أثناء تحقيقهم كتبَ التراث فيثبتون أحدَهما موضعَ الآخر ، والسياقُ لا يدلُّ عليه بل يستلزم غيره ، كما حدَث في إخراج كتاب معجم الأدباء بتحقيق الدكتور الفاضل إحسان عباس :

(والمصراعُ الأوَّل مخزومٌ ، فقلت : لا يدخل الخزم هذا البحر) [(٣)] ، وهذا خطأ شنيعٌ منه رحمه الله هنا على جلالة قدره وعلوِّ كعبه ؛ لأن الصواب: والمصراع الأول مخرومٌ ، فقلت : لا يدخل الخرمُ هذا البحر) ؛ بدليل قوله بعد ذاك : (فقلت : لا يدخل الخزم هذا البحر ، لأنَّ أوَّله مستفعلن) ؛ لأنَّ :

- الخرم كما هو في المشهور لا يدخل إلَّا على ما أوّلهُ وتدٌ مجموع فلا يدخل على (مستفعلن) ؛ لابتدائها بسببٍ خفيف .
- ولو قيل هنا الخزم لما عنَى التعليلُ شيئاً ، إذ لا علاقة للخزم بما يبدأ به البحر من جزء ؛ لأنَّه زيادةٌ على الوزن لا حذفٌ منه .
- ومن مسوغات درْسِ الخرْم دعوةُ بعض الباحثين ، من مثل الأستاذ الفاضل الدكتور إبراهيم أنيس ، رحمه الله ، إلى تصحيح روايات الخرم ؛ كونها عنده من أخطاء الرواة في روايتهم للنصوص ، فعلى افتراض صحة النسبة في كل تلك الآثار القديمة ، فإنَّه لا يظنُّها قد خلت من بعض التصحيف والتحريف لاختلاف الذاكرة السمعية ، وأنَّ انتقال الشعر عنده طيلةَ القرون الثلاثة قد أدخل فيه

((١)) ينظر : العيون الغامزة ٢١ ، وينظر نقاش هذا الرأي في السلافة المسلسلة في تفاعيل بحر السلسة (مخطوط) ورقة ٣أ .

((٢)) ينظر : المدائح النبوية حتى نهاية العصر الملوكي ٣٦٦ .

((٣)) معجم الأدباء للحموي ١ /٧٠٤-٧٠٥ .

شيئاً من التغيُّر في صورة من الصور ، فلما جاء الخليل وتلامذته وجدوا أنفسهم أمام أبياتٍ غير موزونة ، ممَّا جعلهم يتلمسون القواعد النادرة التي وصفت بالقبح حيناً وبالصلوح حيناً آخر، وأوَّل آثار الخطأ في الرواية بعض تلك الزحافات التي لا يشكُّ في أنَّها جاءت نتيجة هذا الخطأ ، وأنَّها لا تمتُّ لموسيقى الشعر بأيَّة صلةٍ ، مستدلاً على ذلك بأنَّ للوزن الشعري روحٌ عام ونغمٌ يراه ملتزماً في الكثرة الغالبة

من أشعار القدماء ، وما خرج عنه هو القليل من أشعار القدماء ، ويرى أنَّه لم يكن إلا أثراً لضعْفِ الرواية وزلَلِ الحافظة والذاكرة ... ((١)) .

وحتى مع ثبات رواية هذه الأبيات فيجب فيها عنده إعادة الحرف المحذوف بالخرم كما في قوله : (وفي كلا الحالين يجب أن تروى مثل هذه الأبيات بالواو أو الفاء) ومع إثبات أنها تروى دونها إلا أنه رحمه الله يقول : (ومن الواجب أن نعيد النظر فيها ، وأن نرويها بالواو والفاء ، حتى تنسجم مع موسيقى تلك الأبيات ، فلا نحتاج إلى ما يسمَّى بالعلة التي تقوم مقام الزحاف) ((٢)) .

والحقيقة أنّ ما قيل لا يسلَّم على إطلاقه ، يجب عند إيراده التنبيه على أمورٍ مهمَّةٍ ، لعلَّ من أهمها :

- افتراض أنَّ الشعر العربي كان على روحٍ عامٍّ ونغمٍ عامٍّ جاء عليه أغلب شعرُ القدماء ، وأنَّ الخارجَ عنه هو القليلُ الذي ليس إلا أثراً لضعْف الرواية ... وإنَّ قُبِل أوَّله إلا أنَّ آخره غيرُ صحيح ، فمَن الذي حكم على هذا القليل بأنَّه خطأُ روايةٍ ... وهذا قدامةُ بن جعفر كان قد عقد فصلاً لعيوب الوزن ممَّا ليس للرواية فيه دخلٌ ، ومن مصطلحاته فيه (التخليع) : وهو عنده (أن يكون قبيح الوزن قد أفرط تزحيفه ، وجعل ذلك بنيةً للشعر كلِّه ، حتى ميَّله إلى الانكسار، وأخرجَه من باب الشعر الذي يعرف السامعُ له صحةَ وزنِهِ في أول وهلة ، إلى ما ينكره حتى ينعم ذوقه ، أو يعرضه على العروض فيصحُّ فيه ، فإنَّ ما جرى من الشعر هذا المجرى ناقصُ الطلاوة ، قليلُ الحلاوة ...) ((٣)) ، وليس فيما ذكره ممَّا هو راجعٌ

((١)) موسيقى الشعر ٢٩٤ .

((٢)) ينظر : المصدر نفسه ٢٩٨.

((٣)) نقد الشعر ١٧٨ .

للرواية أو سوء الحفظ . وهذه كلمات القدماء عن قصيدة عبيد بن الأبرص التي مطلعها :

أقفرَ من أهلهِ ملحوبُ فالقطبياتُ فالذنوبُ

ومنها قول قدامة : إنَّ بها أبياتاً قد خرجت عن العروض ألبتة [(١)] ، بل قد اجتمعت في أبيات الأسود بن يعفر أوزانٌ مختلفة ، والتي هي :

إنَّا ذممنا على ما خيَّلت

سعدَ بن زيدٍ وعمراً من تميم

وضبَّة المشتري العارَ بنا

وذاك عمٌّ بنا غيرُ رحيم

لا ينتهون الدهرَ عن مولىً لنا

قوْركَ بالسهم حافات الأديم

ونحنُ قومٌ لنا رماحٌ

وثروةٌ من موالٍ وصميم

لا نشتكي الوصمَ في الحرب ولا

نئنُّ منها كتأنان السليم [(٢)]

ولا يخفى ما فيها ، وقد جمع طائفةً من هذا بعضُ الباحثين [(٣)] ممَّا لا مجال معه لقبول ما تقدَّم ، إذ لم يذهب منهم ذاهبٌ لتعديل روايةٍ أو اتهامٍ للذاكرة السمعية ، كما لم يضطرّهم شيءٌ من ذلك لتصحيحٍ بإضافةِ حرفٍ أو حذفه وإن كان فيه ما يصحّح الوزن ويرجعه لوزن القصيدة .

- أنَّنا لا نجد من القدماء من أعاد الخرم إلى خطأ الرواية أو صرَّح به ، بل يكثر في صنيعهم ، كما سيأتي بعضُه ، إعادةَ البيتِ الذي يُروى بغير خزمٍ ، والتنبيه على أنَّ الرواية الصحيحة فيه بحذفِ بعضِ حروفه أو زيادتها .
- ولو كان الأمر من خطأ الرواية لنبَّه عليه الأوائل ولما اجتهدوا في توجيهه والبحث له عن مخرجٍ أو علَّةٍ ، بل إنَّ من الضرورة بمكانٍ أن ينبَّه إلى خطورة هذه الدعوة الرامية إلى تصحيح الأبيات الشعرية بما يتوافق مع قواعد الوزن ممَّا سيُخْفي

((١)) ينظر : المصدر نفسه ١٧٨ .

((٢)) ينظر : نقد الشعر ١٧٨ ، والموشح ١٠٣ ، وبينهما اختلاف في ألفاظ الأبيات .

((٣)) ينظر : ملامح التجديد في موسيقى الشعر العربي ٢٥ وما بعدها .

الصورةَ الحقيقيةَ للشعر العربي ، ومن ثم تقديمه بصورةِ الشعر المكتمل ، وهي الصورة التي سنجد من سيرفضها ويرى أنَّ الشعر لا بدَّ له من أن يمرَّ بمراحل تطورٍ ، ولا يعقل عنده أن يجيء مكتَمِلَ الصورةِ صحيحاً بشكلٍ كاملٍ بلا أدنى خطأ .

- إن اتّهام الرواة بالخطأ في مثل هذا يتنافى مع صنيع الرواة أنفسهم ، فقد شاع عنهم أنهم كانوا يصلحون الشعر حتى عدَّ هؤلاء ناصرُ الدين الأسد طبقةً سماها الرواة المصلحون للشعر فقد ذهب إلى القول (إنَّ إصلاح الشعر موضوعٌ قائمٌ بذاته ، ومن هنا أفردنا إياه في طبقة خاصَّةٍ ...) ((١)) ، وهو الأمر الذي دفع شوقي ضيف للقول : (وإن كنا لا ننكر في الوقت نفسه أنهم تناولوا أشياء منه بالتنقيح ، غير أن ذلك كان في حدود ضيقة ، كأن يبدلوا كلمة مكان كلمة ، أو يقيموا بعض الألفاظ على سنن لهجة قريش؛ فقد كانت تسقط على لسان الشعراء أحيانًا أشياء من لهجاتهم القبلية، فكانوا يصلحونها، وقد يصلحون عروض بعض القصائد، ولكنهم بصفة عامة حافظوا على جوهر هذا الشعر محافظةً تشهد لهم بالدقة ..) ((٢)) ، والأمر نفسه الذي جعل إحسان عباس يقول على عكس ما ذهب إليه إبراهيم أنيس أن صنيع الرواة كان تصحيحاً بموجب قواعد اللغة التي وضعت فيما بعد فقد قال : (وقد جرت القواعد السابقة وأشباهها إلى عمل خطير في نطاق الرواية الأدبية حين استباح الرواة أن يغيروا ما يمكن تغييره إذا هو لم يتفق وتلك القواعد) ((٣)) ، وهو ما سمَّاه عبد العزيز إبراهيم بـ (تدخل الرواة) ((٤)) ، وكلامهم رحمهم الله أكثر دقَّةً برأيي مما ذهب إليه الأستاذ الفاضل إبراهيم أنيس لما يؤيده في كتب الأدب واللغة من نصوصٍ به تخبروعليه تدل ، من مثل :

((١)) مصادر الشعر الجاهلي ٢٤١ .

((٢)) تاريخ الأدب العربي العصر الجاهلي ١٥٨ .

((٣)) تاريخ النقد الأدبي عند العرب ١/ ٤٦ .

((٤)) ينظر : الرواية الثانية ٩٦ .

- أن شيخًا من هذيل ،كان خالًا للفرزدق من بعض أطرافه ، دخل على رواة الفرزدق فوجدهم (يعدلون ما انحرف من شعره) ، ولما جاء رواة جرير وجدهم كذلك (يقومون ما انحرف من شعره وما فيه من السناد) ((١)) .
- كان إسحاق الموصلي ينشده بعض شعر ذي الرمة مغيَّراً ، ويقول: نحتال لصوابه ((٢)) .
- والأوضح في هذا قول خلف الأحمر للأصمعي عن بيتٍ لجرير: (الأجود له لو قال: فيا لك يومًا خيرُه دون شرّه ، فاروه هكذا ، فقد كانت الرواة قديمًا تصلح من أشعار القدماء) ((٣)) .
- ومن ذلك قول ابن مقبل : (إني لأرسل البيوت عُوجًا فتأتي الرواة بها قد أقامتها) ((٤)) .
- ومن مسوّغات درْس الخرم : ما شاع في جملةٍ من دواوين الشعر العربي المطبوعة من تجاهلٍ لروايات الخرم عند إثبات البيت أو عند النصّ على اختلاف الرواية فيه ، من ذلك تمثيلاً بيتُ امريء القيس الذي قال عنه ابنُ رشيقٍ القيروانيّ : (أنشد أبو سعيد الحسن بن الحسين السكري لامرئ القيس :

لقد أنكَرتْني بَعْلَبَكُّ وأهلُها وابنُ جُرَيْجٍ كان في حِمْصَ أنْكَرا

هكذا روايته ، ورواه غيره (ولابن جريج) بغير خرم ((٥)) ، وهذا نصٌّ من ابن رشيق على رواية الخرم وأنَّها المشهورة في البيت ، وهو ما أكَّده كلام الوزير أبي بكر بن عاصم إذ قال : (واللام في (ولابن جريج) إذا رُوِيَ باللام للتأكيد ، وأكثر الرواة يحذفونها ويجعلونه مخروماً) ((٦)) ، لكن هذي طبعات ديوان امريء القيس تتفق على إثبات رواية (ولَابنُ جريجٍ) مع أنَّ عبارة الوزير واضحة أنَّ أكثر الرواة على رواية البيت دون لامٍ مخروماً ، فلِمَ

((١)) الأغاني ٤/٢٥٥-٢٥٦ ، وينظر : مصادر الشعر الجاهلي ٢٤١ ، وتاريخ الأدب العربي العصر الجاهلي ١٤٧ .

((٢)) الموشح ٢١٧ ، وينظر : مصادر الشعر الجاهلي ٢٤٢ .

((٣)) الموشح ١٥٧ ، وديوان المعاني ٥٣٥ ، وينظر : تاريخ النقد الأدبي ٤٧ ، ومصادر الشعر الجاهلي ٢٤٢ ، والرواية الثانية ٩٦ .

((٤)) مجالس ثعلب ٢/٤١٣ ، وينظر : مصادر الشعر الجاهلي ٢٤٤ .

((٥)) ينظر : العمدة في محاسن الشعر وآدابه ١/ ١٤٠ -١٤١.

((٦)) ينظر : شرح ديوان رئيس الشعراء للوزير ٩٢ .

تترك رواية الأكثروتؤخذ رواية الأقل ، بل الغريب أنَّ روايةَ مطبوعة شرح السكري للبيت كانت :

لقد أنكَرتْنِي بَعْلَبَكُّ وأهلُها ولاَبْنُ جُرَيْجٍ كان في حِمْصَ أنْكَرا [(١)]

مع ابن رشيق القيرواني نصَّ على أنَّ رواية أبي سعيدٍ السكريّ كانت (وابن جريج) بلا لامٍ بقوله : (هكذا روايته ، ورواية غيره (ولابن جريج)) دون أن ينبّه محقّقا الشرح الفاضلان لقول ابن رشيقٍ هذا أو ينبها لوجود روايةٍ أخرى في البيت على سعة عملهما وما بُذِل من جهدٍ فيه !

إنَّ البيت شهادةٌ لما في مطبوعات دواوين الشعراء من اختيارٍ غيرِ مبرَّرٍ للروايات الجارية على المتَّفق عليه ، والأخذ بأقربها لما اتُّفِقَ عليه في الدرس اللغوي وإن كان ثمت رواية أخرى على غير ما أثبت ، وهذا الأمر كثير جداً في الخرم ، ممَّا قد يكون من المستعجل قبل خوض البحث الحكمُ عليه بأنَّه تحكُّمٌ بالرواية قد يضيّع على الباحثين تلمسَ التطوُّر اللغوي الذي مضى عليه شعرُنا العربي ولغتنا حتى استقامت على ما هي عليه كما سيبحث لاحقاً .

الفصل الأوَّل: المهاد النظري

المبحث الأوَّل : مفهوم الخَرْم :

أولاً : الخرْم لغةً:

الْخَاءُ وَالرَّاءُ وَالْمِيمُ أَصْلٌ وَاحِدٌ ، وَهُوَ ضَرْبٌ مِنَ الِاقْتِطَاعِ [(٢)] ، فأَصْلُه : الثَّقْبُ والشَّقُّ [(٣)] ، والخرْقُ [(٤)] ، والنَقْصُ والقطْعُ [(٥)] ، والتشقُّقُ [(٦)] ، والترْكُ [(٧)] ، والذهابُ والانقِضاءُ ، وفي الْحَدِيثُ (لَمْ أَخْرِمْ ...) : لَمْ أدَعْ [(١)] .

((١)) ديوان امريء القيس وملحقاته بشرح أبي سعيد السكري ٢/ ٤٣٢ ، وهو بلا خرمٍ في شعر امريء القيس في العقد الثمين في دواوين الشعراء الثلاثة الجاهليين ٨٠ ، وفي شرح ديوان رئيس الشعراء للوزير ٩٢ ، وفي شرح المصطلاوي أيضاً ٩٧ ، مع اختلاف يسير في ألفاظ الشطر الثاني بين المصادر .

((٢)) ينظر : مقاييس اللغة (خرم) .

((٣)) ينظر :النهاية في غريب الحديث (خرم) .

((٤)) ينظر :أساس البلاغة (خرم) .

((٥)) ينظر : الصحاح (خرم)، ولسان العرب (خرم)، وتاج العروس(خرم) .

((٦)) ينظر : المحكم والمحيط الأعظم (خرم).

((٧)) ينظر :النهاية في غريب الحديث (خرم) .

وكلُّ شَيْءٍ خرقتَه فقد خرمتَه خرْمًا ، فَهُوَ مخرومٌ [٢] ، وخُرِمَ الرجُلُ ، فهُوَ مَخْرومٌ [٣] ، فالخرْم : مَصْدرُ خَرَمْتُ المزادةَ والخِرْزَةَ أَخْرِمُها ، إذا أَثْأَيْتَهُ [٤] ، وخَرَّمَها تَخْرِيمًا فَتَخَرَّمتْ : فَصَمَها [٥] .

والخرْم شَقٌّ في المِنْخَرَينِ [٦] ، والأخرَمُ : مثقوب الأُذْنِ [٧] ، وَفِي الحَدِيث النهي أَنْ يُضَحَّى بالمُخَرَّمَةِ الأُذُنِ ، يَعْني : مقطوعة الأذُنِ [٨] ، والخرْم: أَنْفُ الجَبَلِ [٩] ، والمَخْرِمُ : منقطَع أنفِ الجبل [١٠] .

واخترمَهُم الدَّهْرُ وتَخَرَّمَهُمْ : اقتطعَهم واستأصلَهم ، إذا أفناهم [١١] ، وخرمَتْهُ الخوارمُ : إذا مات [١٢] ، وتَخَرَّمَ زَبَدُ فلانٍ ، أي سكنَ غضبُه [١٣] . والخَوْرَمُ : صخرة فيها خروق [١٤] ، وما خرم عن الطريق :لم يعدل عنه [١٥] . وله معانٍ أخرى [١] .

((١)) ينظر :المصدر نفسه (خرم) .

((٢)) ينظر : جمهرة اللغة ١/ ٥٩١ .

((٣)) ينظر : تهذيب اللغة ٧/ ١٥٩ .

((٤)) ينظر : إصلاح المنطق ٥١ ، والصحاح (خرم) ، والمحكم والمحيط الأعظم (خرم).

((٥)) ينظر : لسان العرب (خرم) .

((٦)) ينظر : فقه اللغة وسر العربية ٨٨ . ينظر هذا المعنى واستعمالته في : إصلاح المنطق ٥١ ، والجراثيم ١/ ١٧٧ ، وتهذيب اللغة ٧/ ١٥٩ ، وغريب الحديث للخطابي ٢/ ٣٦٩ ، والصحاح (خرم) ، والمحكم والمحيط الأعظم (خرم) ، ولسان العرب (خرم) ، وتاج العروس (خرم) .

((٧)) ينظر : الصحاح (خرم) .

((٨)) ينظر : تهذيب اللغة ٧/ ١٥٩ .

((٩)) ينظر : تهذيب اللغة ٧/ ١٥٩ ، والصحاح (خرم)

((١٠)) ينظر : الصحاح (خرم)، و النهاية في غريب الحديث (خرم) .

((١١)) ينظر : جمهرة اللغة ١/ ٥٩١ ، والصحاح (خرم)، والنهاية في غريب الحديث (خرم).

((١٢)) ينظر :أساس البلاغة (خرم) .

((١٣)) ينظر : الصحاح (خرم)، و أساس البلاغة (خرم).

((١٤)) ينظر : الصحاح (خرم) .

((١٥)) ينظر : إصلاح المنطق ٥١ ، الصحاح (خرم)، وأساس البلاغة (خرم)

وقد يطلق (الخَرْم) في سياقٍ عروضي من غير أن يُعنى به المصطلح المتحدَّث عنه هنا ، كما في قول ابن سيدة معلِّقًا على قول الشاعر:

صُبَّةٌ كاليَمَامِ تَهْوِي سِراعًا وَعَدِيٌّ كَمِثْلِ سَيْلِ المَضِيقِ

(والأَسْيَقُ : صُبَبٌ كاليَمامِ ، إلَّا أنَّه آثَر إتْمامَ الجَزْءِ على (الخَرْم) ؛ لأنَّ الشُّعراءَ يختارون مثلَ هذا ، وإلا فمُقابلةُ الجَمْعِ بالجمعِ أَشْكَل)[٢] ، وليس في البيت خرْمٌ هنا ، وإنَّما هو خبْنٌ (حذف الساكن الثاني من التفعيلة) في بدء الشطر الأول من البيت ، ويبدو أنَّهُ عبَّر بالخرْم هنا وأراد المعنى اللغوي وحسب دون مصطلح (الخَرْم) وإن كان الأولى تجنُّبُ مثل هذا الإطلاق ؛ خشيةَ التباسِ المصطلح بالاستعمال اللغوي في السياقِ المُوْهِمِ بقصْدِ المصطلح .

ثانياً : ألفاظ تعريف (الخَرْم) :

اخْتُلِفَ في التعبير عن مفهوم (الخَرْم) بألفاظٍ ، وإن كان اختلاف اللفظِ بعضُهُ لا يؤثر في مفهوم المصطلح ، فقد قيل إنَّ (الخَرْم) :

(حذفُ[٣] أو إسقاطُ[٤] أو إلغاءُ[٥] أو ذهابُ[٦] ، أو نقصُ[٧] ، أو طرْحُ[٨] ، أو خرم[٩])

((١)) يقال : عينٌ ذات مخارم : ذات مخارج...والخُرْمانُ بالضم : الكذِبُ... والخورمة : أرنبة الانسان ، وعيش خرم : ناعم ، ورجلٌ أخرم الرأي : ضعيفه ، ويمينٌ ذات مخارم ، وهي المخارج ، ينظر : الصحاح (خرم) و أساس البلاغة (خرم) ، ولسان العرب (خرم) ، وتاج العروس (خرم) .

((٢)) المحكم والمحيط الأعظم ٨/ ٢٧٥.

((٣)) ينظر : العيون الغامزة ١١٣ ، ومعجم مقاليد العلوم ١١٢ ، ونضرة الإغريض ٥١ ، ومعاهد التنصيص ١/ ٣٢٣ .

((٤)) ينظر : مفتاح العلوم ٥٢٦ ، والقوافي للتنوخي ٨٥ .

((٥)) ينظر : مفاتيح العلوم ١١٠ .

((٦)) ينظر : العمدة في محاسن الشعر وآدابه ١/ ١٤٠ ، و المحكم والمحيط الأعظم ١٨٣/٥ ، ولسان العرب (خرم).

((٧)) ينظر : القوافي للتنوخي ٨٥ .

((٨)) ينظر : تهذيب اللغة ٧/ ١٧٩ .

((٩)) ينظر : تهذيب اللغة ٧/ ١٧٩ .

(الحرفِ الأوَّل[(١)] ، أو المتحرِّك الأوَّل[(٢)] ، أو أوَّل حركة[(٣)] ، أو أحد حَرَكَتي الوتد المجموع[(٤)] ، أو المتحرِّك[(٥)] ، أوكلّ نقصٍ[(٦)])

(من الوتد المجموع[(٧)] ، أو من وتد[(٨)] ، فقد قيل : ولا يكون أبداً إلا في وتدٍ[(٩)] ، أو فيما هو مبني على الأوتاد المجموعة[(١٠)] ، وعند بعض المتأخرين من العروضيين : من الوتد المجموع ومما هو على هيئته[(١١)] ، وبعضُهم يقول : كل نقصٍ دون تقييدٍ بالوتد[(١٢)])

(في أوَّل البيت[(١٣)] ، أو الجزء الأول من البيت[(١٤)] ، أوفي صدره[(١٥)] ، أوفي أوَّل كلِّ بيتٍ[(١٦)] ، أو من الجزء الأوَّل[(١٧)]) .

((١)) ينظر : العيون الغامزة ١١٣ ، والقوافي للتنوخي ٨٥ ، ومعاهد التنصيص ١/ ٣٢٣ .

((٢)) ينظر : مفتاح العلوم ٥٢٦ ، ونضرة الإغريض ٥١ ، ومعجم مقاليد العلوم ١١٢.

((٣)) ينظر : العمدة في محاسن الشعر وآدابه ١/ ١٤٠ .

((٤)) ينظر : تهذيب اللغة ٧/ ١٧٩ ، والوتد المجموع : كل مقطعٍ من حرفين متحركين بعدهما ساكن .

((٥)) ينظر : مفاتيح العلوم ١١٠ .

((٦)) ينظر : القوافي للتنوخي ٨٥ .

((٧)) ينظر : العيون الغامزة ١١٣ ، و تهذيب اللغة ٧/ ١٧٩، ومفتاح العلوم ٥٢٦ ، ونضرة الإغريض ٥١ ، ومعجم مقاليد العلوم ١١٢، ومعاهد التنصيص ١/ ٣٢٣ .

((٨)) ينظر : العمدة في محاسن الشعر وآدابه ١/ ١٤٠ . والوتد : كل حرفين بينهما أو بعدهما ساكن .

((٩)) ينظر : شرح ديوان رئيس الشعراء للوزير ٩٢ .

((١٠)) ينظر : القوافي للتنوخي ٨٥ .

((١١)) ينظر : العيون الغامزة ١١٤ من مقتضى كلام الصفاقسي .

((١٢)) ينظر : القوافي للتنوخي ٨٥ .

((١٣)) ينظر : العيون الغامزة ٣٥ ، ومفاتيح العلوم ١١٠ ، ونضرة الإغريض ٥١ ، ومعجم مقاليد العلوم ١١٢.

((١٤)) ينظر : العمدة في محاسن الشعر وآدابه ١/ ١٤٠ ، والمحكم والمحيط الأعظم ٥/ ١٨٣.

((١٥)) ينظر : تهذيب اللغة ٧/ ١٧٩ .

((١٦)) ينظر : القوافي للتنوخي ٨٥ .

((١٧)) ينظر : المصدر نفسه ٨٥ .

ثالثاً : نقاش تعريف (الخَرْم) :

ذهب الخوارزمي أنَّ (الخَرْم) : إلغاء المتحرِّك في أوَّل البيت ... [(١)] ، وليس هذا بالدقيق ، لأنَّه غير مانعٍ لعدم تحقُّق الفصل وفقًا لعبارات القدماء ، من جهاتٍ :

أوَّلها : إمكان شمول التعريف للسبب الخفيف إذا جاء أوَّل البيت كما في البحر الكامل ، ومعلومٌ أنَّ الخزم لا يدخل ذلك في المشهور ، خلافًا لبعضهم كما سيأتي .

وثانيهما : التعبير عن المتحرِّك في أوَّل البيت بالإلغاء ليس بالتعبير الدقيق ؛ لأنَّ إلغاء التحريك لا يكون بحذفه دائمًا ؛ لأنَّ التسكين إلغاءٌ للتحريك أيضًا وهو ممَّا يكثر زحافًا ، بل ممَّا يفترض عروضيًا في أحايين : أنَّ الحذف لا يحصل مباشرة للمتحرِّك عروضيًا إلا بعد تسكينه كما هو معروفٌ ... فلو قال : حذف المتحرِّك من أوَّل البيت لكان أقرب صحَّةً ، ولعلَّ له وجهًا بأن يقال : إنَّه قيَّد (إلغاء المتحرِّك) بعبارة (في أوَّل البيت) ، ومعلومٌ أنَّه لا يُسَّكنُ متحرِّكٌ بدايةَ البيت لامتناع الابتداء بالساكن ، ففُهِمَ من هذا الامتناع وجوب قصر إلغاء المتحرِّك على الحذف دون التسكين ، وهو وإن صحَّ إلا أنَّ بُعْدَ صياغة الحدود عن مثل هذا أجدر.

وآخرها : في قوله : في أوَّل البيت ، ومعلومٌ أنَّ (الخَرْم) قد يدخل على بداية الشطر الثاني عند بعضهم ، كما سيأتي ، فلو قال رحمه الله : في أوَّل الشطر لكان أدقَّ ، إلَّا إنْ كان مذهبُه عدمَ جوازِ دخولِه في غير بداية البيت ، وليس في كلامه ما ينبيء عن هذا .

وإنْ كان هذا ما حمل الدماميني بيتَ الرامزةِ ، عن العلل ، عليه :

مواقعَها أعجازُ الأجْزاءِ إنْ أتَتْ

عَرُوضًا وضرْبًا ، ما عدا (الخَرْم) فابْتدا

ذاهبًا إلى : أنَّ ((الخَرْم) يكون ابتداءً في كلِّ وجهٍ فهو في ابتداء الجزء الواقع في ابتداء البيت) [(٢)] ، ذلك أنَّ مواقع علل النقص في أعجاز الأجزاء على شريطة أنْ تقع هذه الأجزاء عروضًا أوضربًا ، وأن ذلك حُكْمٌ ثابتٌ لجميعها ، إلا (الخَرْم) فإنَّه يقع ابتداءً وهو أعمُّ من ابتداء الصدر وابتداء العجْز ، وإنْ كان وقوعُه في أوَّل العجز قليلًا ، وربَّما أباهُ بعضهم ... فإنَّ (الخَرْم) لا يقع في عجزِ جزءٍ ولا في عروضٍ ولا في ضربٍ ، ولعل في قوله (فابتدا) إشعارًا بذلك ، أي : إنَّما يكون (الخَرْم) ابتداءً في كلِّ وجهٍ ، فهو في ابتداء الجزء الواقع في ابتداء البيت .

((١)) ينظر : مفاتيح العلوم ١١٠ .

((٢)) العيون الغامزة ١٠٥ .

والصواب [(١)] ، الذي لا يكون فيه خلافٌ بين العلماء ، ما يقيَّدُ به من الاختصاص بالوتد ، كما في قولهم (الخَرْم) : حذفُ أوَّل متحرّكٍ في الوتدِ المَجْمُوع في أوَّل الْبَيْت أو صدره [(٢)] ، مثال ذلك : ذَهابُ الفَاءِ من (فَعولُن) ، قَالَ ابنُ سِيدَه : فَيَبْقى عُولُن ، فيُنقَل في التَّقْطيع إِلَى فَعْلُنْ [(٣)] ، أَو هو : ذَهابُ المِيمِ من مَفَاعِيلن [(٤)] .

وَقيل : الأخرَمُ من الشِّعر: مَا كَانَ فِي صَدْره وَتَد مَجْمُوع الحَرَكَتَيْن فخُرِم أَحْدُهما وطُرِح ، وبَيْته كَقَوْله:

إِنَّ امْرًا قَدْ عَاشَ عِشْرِين حِجَّةً ، إِلَى مِثْلِها يَرْجُو الخُلُودَ ، لجاهِلُ

كأَنَّ تَمَامَه: وإنّ امْرأ [(٥)] .

وهي عبارة التهذيب من أنَّ الحذفَ ليس من أوَّل الوتدِ بل من أحد متحركيه ، يقول الأزهري : والأَخْرَمُ من الشِّعر مَا كَانَ فِي صَدْره وَتِدٌ مَجْمُوع الحركتين ، فَخُرِمَ أحدُهما ، وطُرِحَ _ كَقَوْلِه :

إِنَّ امرَءًا قَدْ عَاشَ تِسْعِينَ حِجَّةً إِلَى مِثْلِهَا يَرْجُو الخُلُودَ لَجَاهلُ

كَانَ تمامُهُ: وإِنَّ امْرَءًا [(٦)] . ولا يترتب على الاختلاف على : مِن أيّ متحرّكي الوتد تمَّ الحذف أثرٌ صوتي لأنَّ المتبقي في الحالين متحرِّكٌ يتبعهُ ساكنٌ ، وإنْ شاع في عباراتهم أنَّ الحذف من أوَّل الوتد المجموع .

لذلك قال الدماميني أنَّ (الخَرْم) : عبارةٌ عن حذف الحرف الأوَّلِ من الوتد المجموع الواقع في أوَّل البيت ، وقد لخَّص ما يستلزمه التعريفُ في شروطٍ خمسةٍ [(٧)] :

- الأوَّل : نقص شيء من الجزء .
- الثاني :كون المحذوف حرفًا واحدًا .
- الثالث:كونه أوَّل حرفٍ .
- الرابع :كونه من وتدٍ مجموع .

((١)) وفقًا لما يُقْصَدُ عند جمهور العروضيين بمصطلح الخرم ، وإلَّا فإنَّ البحث هنا سيتعامل مع الخرم بوصفه جزءً من محذوفٍ لغويٍّ مقدَّرٍ ينتمي إلى فلسفةٍ لغويةٍ عامَّة في تأويل النصوص .

((٢)) ينظر : معجم مقاليد العلوم في الحدود والرسوم ١١٢، وكشاف اصطلاحات الفنون والعلوم ٥٤٠/١

((٣)) ينظر : تاج العروس ٣٢/ ٦٦ .

((٤)) ينظر : تاج العروس ٣٢/ ٦٦ ،وفيه : ذَهابُ المِيمِ من (مفاعَلَتُن) كَذَا فِي النُّسَخ ، والصَّوابَ مَفَاعِيلن

((٥)) ينظر : تاج العروس ٣٢/ ٦٦ -٦٧.

((٦)) ينظر : تهذيب اللغة ٧/ ١٥٩ .

((٧)) ينظر : العيون الغامزة ١١٨-١١٩ .

- الخامس:كون الوتد المجموع واقعًا في أوَّل البيت .

رابعاً : المحذوف للخرم :

أكثرُ ما يُحذَف للخَرْمِ حروفُ العطفِ مثل الواو وأخواتِها ، وإنْ كان (الخَرْم) يجيءُ بغير ذلك ((١)) . قال إبراهيم أنيس : (حين نستعرض ما روي من الأشعار القديمة ، نرى بعض الرواة قد جاءونا بقصائد ، وقد سقط من أوائلها واو العطف أو فاء العطف أو غير ذلك من أدوات الربط القصيرة التي لا يستقيم الوزن بغيرها) ((٢)) ، والحقيقة أنَّ معتمد من يرى أنَّ هذه المحذوفات هي حروف عطفٍ من مثل الفاء والواو أنَّ الوزن لا يستقيم إلا بها وأنَّ

خامساً : الخرْم بين العلة والزحاف

(الخَرْم) علَّةٌ لدخوله على الأوتاد ، لكنَّه يختلف عن العلل بعدم الالتزام به ، كما سيأتي نقاشه ، وإنْ قال ابن جني : والأوتاد وَلَا يلْحقهَا الزحاف إِلَّا (الخَرْم) خَاصَّة ((٣)) .

سادساً : الابتداءُ :

اسم لِكُلِّ جُزْءٍ يَعْتَلُّ في أوَّل البيتِ بِعلةٍ لا يكون في شيءٍ من حَشْوِ البيتِ كـ(الخرْم) في (الطَّوِيلِ) و(الوافِرِ) و(الهَزَجِ) و(المُتقارَب) ، فإنَّ هذه كلها يُسَمَّى كلُ واحِدٍمن أَجْزائِها ، إذا اعْتَلَّ ، ابتداءً ، وذلك لأنَّ (فعولن) تُحذف منهُ (الفاءُ) في الابتداءِ ، ولا تحذف (الفاء) من (فعولن) في حَشْوِ البيت البتةَ ؛ وكذلك أوَّل (مُفاعلتن) وأوّل (مَفاعيلن) يُحذفان

في أوَّل البيت ، ولا يُسمى (مُسْتَفْعِلُن) في (البسيطِ) وما أَشبهُ ممَّا علَّتُه كعلَّة أَجزاءِ حَشوهِ ، ابتداءً ، وزعم (الأَخْفَشُ) : أَن (الخليل) جَعَلَ (فاعلاتن) في أوَّل (المديدِ) ابتداءً ؛ قال:

وَلم يدرِ (الأَخْفَشُ) لِمَ جَعَلَ (فاعِلاتُن) ابْتداءً ، وهي تكون (فَعِلاتن) و(فاعِلاتن) ، كما تكون أَجزاءُ الحَشْوِ . وذهبَ على

((١)) ينظر : نضرة الإغريض في نصرة القريض ٢٨٩ .

((٢)) موسيقى الشعر ٢٩٦ .

((٣)) ينظر : العروض لابن جني ١٣١ .

(الأَخْفَشِ) أَنَّ (الخَليل) جعلَ (فاعِلاتُن) هنا ليست كالحَشو لأنَّ أَلِفَها تسقُطُ أَبدًا بِلا مُعاقبة ، وكُلُّ ما جاز في جُزْئِهِ الأَوَّلِ ما لا يجوز في حَشْوِهِ ، فاسمه الابتداءُ ؛ وإنما سُمِّي ما وقع في الجزءِ ابتداءً لابتدائِكَ بِالإِعْلالِ ((١)) .

المبحث الثاني : تسميات الخرم :

لا بدَّ أوَّلًا من الإشارة إلى أنَّ (الخَرْم) لا يدخل إلَّا على الأجزاءِ الأصليةِ ((٢)) المبتدئةِ بوتدٍ مجموع ، وهي كما هو معروفٌ ثلاثُ تفعيلاتٍ هي :

- فَعُولُنْ
- مَفاعِيلُنْ
- مُفاعَلَتُنْ

وهي التي يدخلها (الخَرْم) ، فإن لم يدخلها سُمِّيتِ المَوْفُورةَ .

فالموفور في العروض : هو الجزء الذي لا خرم فيه ((٣)) . وهو كلُّ جُزْءٍ يَجوزُ فيه الزِّحاف فيَسْلَمُ منه ((٤)) ، أي : ما جاز أن يُخْرَمَ فلم يُخْرَمْ ، وَهُوَ فعولن ومَفاعيلنْ ومفاعلتن . وإن كانَ فيها زِحافٌ غيرُ (الخَرْم) لم تَخْلُ مِن أن تكونَ مَوْفُورَةً ، وإنما سُمِّيَت مَوْفُورة لأنَّ أوتادَها تَوَفَّرتْ ((٥)) ؛ وهو ما قصده ابن عبد ربه بقوله :

والجزءُ ما لم ترَفيهِ خرْماْ فإنَّهُ الموفورُ قد يُسَمَّى ((٦))

ممَّا تقدَّم يعْرف أنَّ من أطلق الجزء في الموفور إنَّما أراد ما فيه وتدٌ لا أي جزءٍ ، بدليل تقييده في عباراتهم الشارحة له ، كما تقدَّم ، وإنْ كان الأولى أن يقيَّد ذلك ابتداءً بالجزء الذي فيه وتدٌ مجموع ، كما نجد في مثل قولهم :

المَوْفُورُ : يُقَال لركنٍ أَوَّله وتد وَيجوز فِيهِ (الخَرْم) ، وَلَا يكون فِيهِ ((٧)) .

((١)) ينظر : لسان العرب (بدا) .

((٢)) التفعيلات الأصلية عند العروضيين هي التي تبدأ بوتدٍ سواء أكان مجموعًا أم مفروقًا .

((٣)) ينظر : القسطاس في علم العروض ٦١ .

((٤)) ينظر : المحكم والمحيط الأعظم ١٠/ ٣٢٤ ، وتاج العروس ١٤/ ٣٧٣ .

((٥)) ينظر : المحكم والمحيط الأعظم ١٠/ ٣٢٤ ، وتاج العروس ١٤/ ٣٧٣ .

((٦)) ينظر : العقد الفريد ٦/ ٢٨١ .

((٧)) ينظر : معجم مقاليد العلوم في الحدود والرسوم ١١١ .

وقد وضع الخليل اسم (الخَرْم) على حذف أوَّل حرف من أوَّل جزء من البيت ، أيَّ جزءٍ كان من أجزاء (الخَرْم) الثلاثة وهي (فعولن) و (مفاعيلن) و (مفاعلتن) ، ولما كانت هذه الثلاثة تختلف بحسب ما يطرأ عليها من الزّحاف ، وبحسب سلامتها من ذلك ، وضَع لكلِّ صورةٍ من ذلك اسمًا يخصُّها ، فالخرْم اسم يعمّ جميع الصور [(١)] . فإن أصاب التفعيلةَ (الخَرْم) ، فقد تختلف تسميةُ (الخَرْم) تبعًا :

- للتفعيلة التي يدخلها (الخَرْم)
- وللزحاف الذي يدخل التفعيلةَ معه .

ويمكن إجمالُ ذلك بـ:

١- الخرمُ في التفعيلة الخماسية (فَعُوْلُنْ) :

ولها صورتانِ : صورة سلامةِ وصورة قبضٍ ، فلها بحسب ذلك اسمان :

- ثَلْمُ أو ثلَمُ ، بإسكان اللام وبفتحها [(٢)] ، وهو : إذا خُرِمَتْ (فَعُوْلُنْ) سالمةً ، أي : حذف أوَّل الوتد المجموع منها : من غير أن يكون فيها تغييرٌ غيرُ الخزم ، فيُحْذَف فاؤها ، فتصبح : (عُوْلُنْ) [(٣)] ، وتنقل إلَى (فَعْلُنْ) [(٤)] ، (ساكنةُ العينِ ؛ لأنَّه أحسن في الألفاظ ، فصار المتحرِّكُ من ذلك عوضًا من المتحرك، والساكنُ عوضًا من الساكن) [(٥)] ، وبَيتُه أَثْلَم [(٦)] ، مأخوذٌ من ثلم الإناءِ والحوضِ وغيره ، فشُبِّه الجزءُ الذي سقط أوَّله بالإناء الذي تثلم حرفه أو طرفه [(٧)] .

((١)) ينظر : العيون الغامزة ١٢٠ .

((٢)) ينظر :المصدر نفسه ١٢٠ .

((٣)) ينظر : العقد الفريد ٦/ ٢٧٥ ، ومفتاح العلوم ٥٢٦ ، ولسان العرب (خرم) ، والعمدة في محاسن الشعر وآدابه ٢/ ٣٠٥.

((٤)) ينظر : دستور العلماء ٢٥٨ ، وتاج العروس (خرم) ، والعيون الغامزة ١٢٠ .

((٥)) الحور العين ٥٨ .

((٦)) ينظر : تاج العروس ٣٢/ ٦٦ .

((٧)) ينظر : مفاتيح العلوم ١١٣ ، والعيون الغامزة ١٢١ ، وجمهرة اللغة (ثلم) ، والصحاح (ثمم) .

وَهُوَ يَكُونُ فِي الطَّوِيلِ والمُتَقارَب [(١)] ، وبيته [(٢)] :[من المتقارب المخروم]

تهوي كجندلة المنجنيق يرْمى بهَا السُّور يَوْم الْقِتَال

وقد يأتي الثلْم في أوَّل الشطر الثاني ، كقول امريء القيس : [المتقارب المخروم]

وعينٌ لَهَا حَدْرةٌ بدرةٌ شقَّتْ مآقيهما من أخر [(٣)]

قال البغدادي : (قد اسْتعْمل فِيهِ (الخَرْم) الَّذِي يُسمى الثلم فِي أوَّل النّصْف الثَّانِي وقلما يُوجد (الخَرْم) إِلَّا فِي أوَّل الْبَيْت) [(٤)] .

- وأثْرَم : وهو إذا خُرِمَتْ (فَعُوْلُنْ) ، وهي مقبوضةٌ (والقبض : حذف الساكن الخامس من التفعيلة) ، أي : حُذِفَ من (فَعُوْلُنْ) الفاء والنون ، فتصبح (عُوْلُ) [(٥)] ، فينقل إلى (فَعْلُ) [(٦)] ، فإن خرمْتَ الطويل ثم قبضته فهو أثرم [(٧)] ، وهو مأخوذ من ثرم الإناء والسّنْ ، وهو أكثر من الثلم ، فلذلك سُمِّي به (الخَرْم) مع القبض [(٨)] ، ويرى ابن رشيق أنَّ الثرْم قبيح ، وقال : (هذان عيبان تدلُّك التسميةُ فيهما على قبحِهما ؛ لأنَّ (الخَرْم) في الأنفِ ، والثرم في الفَمِ) [(٩)] ، وبيته : [من الطويل المخروم]

هاجَكَ رِبْعٌ داثِرُ الرَّسْمِ باللِّوَى لأسماءَ عفَّى آيَهُ المَوْرُ والْقَطْرُ [(١٠)]

وقوله : [من المتقارب المخروم]

قلْت سَدادًا لمن جَاءَنِي فأحْسَنْتَ قوْلًا وأَحْسَنْتَ رَأيا [(١)]

((١)) ينظر : لسان العرب (ثلم) ، وتاج العروس (ثلم) .

((٢)) ينظر : العروض لابن جني ١٥٢ .

((٣)) البيت في وصف عين فرس ، وَمعنى حدرة: مكتنزة ضخمة. وبدرة: تبدر النّظر. وشقَّتْ مآقيهما من أخر أَي : اتسعت من آخرهما ، ينظر : خزانة الأدب ٧/ ٥٥٨ .

((٤)) خزانة الأدب ٧/ ٥٥٨ .

((٥)) ينظر : العقد الفريد ٦/ ٢٧٥ ، ومفتاح العلوم ٥٢٦ ، ولسان العرب (خرم) ، والعمدة في محاسن الشعر وآدابه ٢/ ٣٠٥ ، والعيون الغامزة .

((٦)) ينظر : العروض (ابن جني) ٦٢ ، والعيون الغامزة ١٢١ ، والتعريفات ٧٢ .

((٧)) ينظر : مفاتيح العلوم ١١٠ .

((٨)) فالأثْرَمُ: المُكْسورُ الثَّنايا ، والأثْلَمُ : الّذي فيه ثُلْمةٌ ينظر : ديوان الأدب ٣٩٢ ، وينظر: لسان العرب (ثرم) العيون الغامزة ١٢٠-١٢١ .

((٩)) العمدة في محاسن الشعر وآدابه ١/ ١٤١.

((١٠)) ينظر : العروض (ابن جني) ٦٣ .

ومنه قول امريء القيس في الشاهد المعروف :

لَا وَأَبِيكِ ابْنة العامِرِ يّ لَا يَدَّعِي الْقَوْمُ أَنِّي أفِرّْ [(٢)]

والأبحر التي يدخلها الثلم والثرم ما هو مصدرٌ بفعولن هي الطويل والمتقارب [(٣)] .

٢- الخرْم في (مُفَاعَلَتُنْ) السباعية ذات الفاصلة :

يدخلُ (مُفَاعْلَتُنْ) تغييرات أربعة :

- الأوَّل : العَضْبُ : وهو عبارةٌ عن حذف الميم من (مُفَاعْلَتُنْ) إذا وقع أوَّل البيتِ ، والعضبُ لغةً : ذهاب أحد قَرْنَيِ التيسِ ، فسُمِّيَ هذا التغيير بذلك تشبيهًا له بذهاب أحد القرنين [(٤)] .

فيقال (أعْضَب) إذا خُرِمت (مُفَاعَلَتُنْ) وهي سالمة ، فتصبح : (فَاْعَلَتُنْ) [(٥)] ، وتحوَّل إلى (مُفْتَعِلُنْ) ، وبَيْتُه أَعْضَب [(٦)] ، ويُسَمَّى مُتَخَرِّما ؛ ليُفْصَلَ بَين اسْم مُنْخَرِم مَفاعِيلن وَبَين مُنْخَرِم أَخْرم [(٧)] ، ومنه قولُ الحُطَيْئَة :

إن نَزَلَ الشتاءُ بدارقَومٍ تَجَنَّبَ جارَبَيْتِهِمُ الشتاءُ [(٨)]

، ومنه قول المتنبي :

إنْ تَكُ طَيِّءٌ كانَت لِئامًا فَأَلأَمُها رَبيعَةُ أَو بَنوهُ [(٩)]

وقال العكبري أنَّ في البيت عضبًا ، وقال بأنَّه ، أي : العضب ، كثيرٌ في شعر العرب [(١٠)] .

((١)) ينظر : العروض (ابن جني) ١٥٢ .

((٢)) ديوان امريء القيس وملحقاته ٦٢٠ ، وينظر :خزانة الأدب ١١/ ٢٢٤ .

((٣)) ينظر : العيون الغامزة ١٢١ .

((٤)) ينظر : شمس العلوم ٤٥٩٦/٧ ، والعيون الغامزة ١٢٤ .

((٥)) ينظر : المخصص ٢٣٨/٢، والعقد الفريد ٦/ ٢٧٥ ، ومفتاح العلوم ٥٢٦ ، ولسان العرب (خرم) ، والعمدة في محاسن الشعر وآدابه ٢/ ٣٠٥.

((٦)) ينظر : مفاتيح العلوم ١١٠ ، وتاج العروس ٣٢/ ٦٦ .

((٧)) ينظر : لسان العرب (خرم) ، وتاج العروس (خرم) .

((٨)) ينظر :لسان العرب (عضب) ، والمخصص ٢٣٨/٢ ، وفي شمس العلوم ٤٥٩٥/٧ ، برواية (دارَ جارهمُ).

((٩)) البيت بهذه الرواية في الفسر ٢٨٥/٣ ، والصبح المنبي ١٢٧ ، ويروى (لئن تك ..) فلا عضب فيه ، ينظر :شرح ديوان المتنبي للبرقوقي ٤/ ٤٠٣ .

((١٠)) ينظر : شرح ديوان المتنبي للعكبري ٤/ ٢٦٨ .

- الثاني منها القصم : وهو مركَّبٌ من (الخَرْم) والعصَب ، فهو أقْصَم إذا خُرِمَتْ (مُفَاعَلَتُنْ) وهي معصوبةٌ (والعصب : تسكين المتحرِّك الخامس) ، فتصبح : (فَاعَلْتُنْ) ((١)) ، فتنقل إلى (مفْعوْلنْ) ((٢)) ، فالقصم في الوافر: إن كان مع (الخَرْم) معصوبًا فهو أقصم ((٣)) ، أو هو: عبارة عن اجتماع العضب والعصبْ . سُمِّي بذلك من قولهم : رجلٌ أقصم : إذا ذهبَت إحدى ثنيتيه أو رباعيَّتيه ، فشُبِّه الجزء المشتمل على ذلك بالذي انكسرت سِنُّهُ أو قرنه ((٤)) ، وبيته :

ما قالوا لنا سيْدًا ولكن تفاحَشَ قولُهم فأتوا بهجْرِ ((٥))

وقال أبو العلاء المعرِّي : (والأقصم ، عند الخليل ، مثل قول هُدْبة ((٦)) :

إنّي من قُضاعةَ مَنْ يَكِرْها أَكِرْهُ ، وهْيَ منّيْ في أَمانِ

إنْ سكَّنت الياء فهو أقصمُ ، وإن حرَّكتها فهو أعضب) ((١))

((١)) ينظر : العقد الفريد ٦/ ٢٧٥ ، ومفتاح العلوم ٥٢٦ ، ولسان العرب (خرم) ، والعمدة في محاسن الشعر وآدابه ٢/ ٣٠٥.

((٢)) ينظر :التعريفات ١٧٦ .

((٣)) ينظر : مفاتيح العلوم ١١٠ .

((٤)) ينظر : لسان العرب (قصم) ، والعيون الغامزة ١٢٤-١٢٥ .

((٥)) ينظر : العقد الفريد ٦/ ٣٢٩ .

((٦)) يقصد هدبة بن الخشرم العذري ، ينظر : شعر هدبة بن الخشرم ١٤٥ ، وهو في شعره برواية : ... من يكدها أكدهُ ... ، وهو كذلك في شرح المرزوقي ١/ ٤٧٣ ، والغريب أنَّ الفاضلة بنت الشاطيء أثبتته برواية .. من يكرها أكره .... ، قائلةً (ورواه الجوهري بالراء فيهما كما هنا ، وقال في شرحه : (من الوكر ، وهو أن تضرب الرجل بجمع يدك وليس تصحيف الوكز) رسالة الصاهل والشاحج ٥٨٨ هامش ٢ ، والغريب أن الجوهري لم يذكر البيت في مادة (وكر)

في صحاحه ، بل لم يذكر المعنى الذي ذكرته بنت الشاطيء رحمها الله في المادة أبداً ، والنص بلفظه تقريباً في تفسير الوكر في القاموس المحيط (الوكر ... وأن تضرب أنف الرجل بجُمْع يدك وليس بتصحيف الوكز) (وكر) ، لكنه أيضاً

لم يذكر بيت هدبة في القاموس كما قالت بنت الشاطيء لا برواية من يكدها أكده ولا برواية من يكرها أكره ..، وإنما ذكر الفيروزآبادي الكلامَ الذي ذكرتْهُ بنت الشاطيء في شرحه مادة (وكر) دون أن يتعلَّق ذلك ببحث هذا البيت ، بدليل خلو تاج العروس من البيت أيضاً وهو شرحٌ للقاموس يفصِّل فيه الزبيدي في التعليق على أبيات القاموس . فلا أعرف أتوهمت بنت الشاطيء بقولها الجوهري وهي تريد الفيروزآبادي ، غير أنه لم يذكر بيت هدبة ، أم أنها رحمها الله قد اطلعت على قول للجوهري في أحد كتبه ، وهو بعيدٌ لعدم ذكر هذا المعنى في الصحاح ، والله أعلم .

- الثالث منها الجمم : مركَّبٌ من (الخَرْم) والعقل[٢] ، بأن تحذف ميمُه ولامُه ، والجمم لغةً ذهاب كلا القرنين ، فشُبِّه الجزءُ لما ذهَب أوَّلُه وخامسُه بالذي ذهب قرناه[٣] . فهو أجمُّ إذا خُرِمَتْ (مُفَاعَلَتُنْ) وهي معقولةٌ ، فتصبح : (مفَاعِيْلُنْ) ثم (مَفَاْعِلُن)[٤] ، ثم يُخْرم حَتَّى يصير (فاعِلن)[٥] ، وإنْ كان الدماميني ذهب إلى أنَّه كان (مُفَاعَلَتُنْ) فعُضِبَ بحذف الميم ، وعُقل بحذف اللام ، فصار (فَاْعَتُنْ) فنُقِلَ إلى (فاعِلن)[٦] ، فالجمم : في الوافر إن كان مع (الخَرْم) معقولًا فهو أجمّ[٧] ، وبيته :

أنتَ خيرُ من ركِبَ المطايا وأكرمَهُمْ أخًا وأبًا وأمَّا[٨]

- الرابع منها : العقص ، مركَّبٌ من (الخَرْم) والنقص ، وهو اجتماع الكف والعصب فتحذف الميم وتسكن اللام وتحذف النون ، الذي هو ميل أحد القرنين وانعطافه ، فشُبِّه الجزء بذلك ؛ لما ذهب أوله وآخره وحركة خامسه[٩] ، فهو أعقص[١٠] إذا خُرِمَتْ (مُفَاعَلَتُنْ) وهي منقوصةٌ[١١] ، فتصبح : (فَاعَلْتُ)[١٢] ، قال الحريريُّ : (هُوَ

((١)) ينظر :الصاهل والشاحج ٥٨٨ .

((٢)) العقل : حذف المتحرِّك الخامس بعد تسكينه .

((٣)) ينظر : شمس العلوم ٩٦٢/٢ ، والعيون الغامزة ١٢٥ .

((٤)) ينظر : العقد الفريد ٦/ ٢٧٥ ، والمحكم والمحيط الأعظم ٧/ ٢٣٢ ، ومفتاح العلوم ٥٢٦ ، ولسان العرب (خرم) ، والعمدة في محاسن الشعر وآدابه ٢/ ٣٠٥.

((٥)) ينظر : معجم مقاليد العلوم ، والحور العين ٥٧ .

((٦)) ينظر : العيون الغامزة ٢٢٦ .

((٧)) ينظر : مفاتيح العلوم ١١٠ .

((٨)) ينظر : المحكم والمحيط الأعظم ٧/ ٢٣٢ ، لسان العرب (جمم) ، ومفتاح العلوم ٥٣٨ ، والبيت في شمس العلوم ٢/ ٩٦٢ ، لكن برواية (ونفسا) مكان : (وأمًا).

((٩)) ينظر : العيون الغامزة ١٢٥ .

((١٠)) ينظر : مفاتيح العلوم ١١٠ .

((١١)) النقص : تسكين المتحرِّك الخامس مع حذف الساكن السابع .

((١٢)) ينظر : العقد الفريد ٦/ ٢٧٥ ، والمخصص ٢/ ٢٣٨ ، ومفتاح العلوم ٥٢٦ ، ولسان العرب (خرم) ، والعمدة في محاسن الشعر وآدابه ٢/ ٣٠٥.

إسكان الْخَامِس من مفاعَلَتُنْ ، فَيصير مفاعلْتُنْ ، ثمَّ تُحْذف النُّون مِنْهُ مَعَ (الخَرْم) فَيصير الْجُزْء مفْعوْل كَقَوْل الشَّاعِر:

لَوْلَا مَلِكٌ رَؤوْفٌ رَحِيمٌ تدارَكَني برحمتِهِ هَلَكْتُ)[(١)]

وقد عدَّ الدماميُّ من الأبيات التي دخلها العقص قول البهاء زهير:

يامنْ لَعِبتْ به شَمُولٌ ما ألطفَ هذهِ الشمائلْ

نشوانُ يهزّهُ دلالٌ كالغصنِ مع النسيمِ مائلْ

فقد نفى أن تكون هذه القصيدةُ من الأوزان المهملة بل هي عنده من بحر الوافر، غير أنَّه عقصاءُ الجزء الأول والرابع ، معقولةُ الثاني والخامس ، والعروض والضرب مقطوفان فيها. وزنها هكذا:

مفعولُ مفاعلن فعولن مفعول مفاعلن فعولن

أعقص معقول مقطوف أعقص معقول مقطوف

ولا يضرُّ عنده مجيء القصيدة كلها على طولها على هذا النمط، مع أنَّ الوافر ليس مستعملًا على هذا الوجه ؛ لأنَّه يرى أنَّ هذا من التزام مالا يلزم ، وذلك لا يخرجه عن كونه عربيًا ، مستدلًا بقوله : لو أن ناظمًا نظَم قصيدةً من بحر الطويل والتزام في جميع أبياتها قبض الجزء الخماسي حيث وقع لم يكن ذلك مخرجًا لها عن أن تكون من ذلك البحر، مع أنَّه لا يكاد يوجد عربيٌّ يلتزم مثل هذا[(٢)] .

والذي يهمني أكثر هنا من كلامه ذهابه إلى أنَّه لا يسلِّم : أن العقص إنما يكون في صدر البيت ، أي : في الجزء الأول منه ، لا في أوَّل العجز، محتجًّا على ذلك بأنَّه قد قيل : إن كلا من أوَّل الصدر وأوَّل العجز محِلٌّ للخرم بشرطه ، فإذا خرجت هذه القصيدة بناءً على هذا القول لم يُسْتَنْكَر[(٣)] .

٣- ويسمَّى في (مفاعِيْلُنْ) السباعية غير ذات الفاصلة :

معلومٌ أنَّ (مَفَاْعِيْلُنْ) له ثلاث صور: صورة سلامة (مَفَاْعِيْلُنْ) ، وصورة قبض (مَفَاْعِلُنْ) ، وصورة كفٍّ (مَفَاْعِيْلُ) ، فله بحسب ذلك ثلاثة أسماء :

- الأوَّل : أخرم ، وقد ذكر الدماميني أنَّه قد خُصَّت صورةُ السلامة باسم (الخَرْم) ، فعلى هذا فإنَّ (الخَرْم) يطلق بالعموم : على حذف أوَّل حرفٍ من الجزء الذي يدخله هذا

((١)) درَّة الغواص ٢٧٦ .

((٢)) ينظر : العيون الغامزة ٢١ .

((٣)) ينظر : المصدر نفسه ٢١ .

التغيير، أيَّ جزءٍ كان ، وويطلق بالخصوص : على حذفِ أوَّل (مفاعِيْلُنْ) حال سلامته من القبض والكف ، ونقَلَ عن ابن بري ذهابه إلى أنَّه كان الأولى أن يُوْضَعَ له اسمٌ يخصُّه كما وضِع لسائر صورِ (الخَرْم) ، لكنه أطلق هنا اسم الجنس على النوع لصدقة عليه ، ونقل أنَّ بعضَهم يفتح الراء هنا فيسميه خرَمًا ؛ فرْقًا بينه وبين الاسم العام ، وقال بأنَّ هذه التفرقة لا تُعْرَفُ عن الخليل [(١)] .

فإذا خُرِمَتْ (مُفَاعِيْلُنْ) وهي سالمة ، تصبح : (فَاعِيلُنْ) [(٢)] ، فتنقل إلى (مفعولن) [(٣)] ، فمخروم الهزج الأخرم [(٤)] . وبيته :

أدّوا ما استعارُوْهُ كذاكَ العيشُ عاريّهْ

فقوله ((أدْدوْمَسْ)) مخروم وزنه (مفعولن) ، كان مفاعلين فحُذِفَتْ ميمُه بالخرم فصار (فاعيلن) فنُقِلَ إلى (مفعولن) [(٥)] .

- الثاني : الشتر : إن دخل (الخَرْم) في (مفاعِيْلُنْ) مع قبضه سُمِّيَ ذلك شترا ، وذلك بأن تحذف الياء بالقبض والميم بالخرْم فيصير (فَاْعِلُنْ) [(٦)] ، وهو مأخوذ من شتر العين ، وهو شقُّ جفنها وانقلابه ، يقال : رجلٌ أشترٌ بيِّنُ الشتر، وهو من العيوب القبيحة ، فكأنَّ الجزء لما حُذِفَ أوَّله وخامسه واستقبح النطق به شبه بالجفن الأشتر [(٧)] . فإن قبضت مخروم الهزج فهو أشتر [(٨)] ، ومنه:

قلتُ: لا تَخَفْ شيّا فما يكونُ يأْتيكا [(٩)]

((١)) ينظر :المصدر نفسه ١٢٢ .

((٢)) ينظر : العقد الفريد ٦/ ٢٧٥ ، ومفتاح العلوم ٥٢٦ ، ولسان العرب (خرم) ، والعمدة في محاسن الشعر وآدابه ٢/ ٣٠٥.

((٣)) ينظر : التعريفات ٩٨ .

((٤)) ينظر : مفاتيح العلوم ١١٠ .

((٥)) ينظر : العيون الغامزة ١٧٩ .

((٦)) ينظر : العقد الفريد ٦/ ٢٧٥ ، ومفتاح العلوم ٥٢٦ ، ولسان العرب (خرم) ، والعمدة في محاسن الشعر وآدابه ٢/ ٣٠٥.

((٧)) ينظر : العيون الغامزة ١٢٢ .

((٨)) ينظر : مفاتيح العلوم ١١٠ .

((٩)) ينظر : المحكم والمحيط الأعظم ٥/ ١٨٥ ، ولسان العرب (شتر) .

ومنه أيضًا :

في الذين قَدْ ماتوا وفيما قدَّموا عِبْرَهْ[(١)]

وكذلك هو في جزء المضارع الذي هو مفاعيلن ، وهو مشتق من شَتَرِ العين ، فكأَن البيت قد وقع فيه من ذهاب الميم والياء ما صار به كالأَشْتَرِ العيْن[(٢)] .

- الثالث : الخرب : إن دخلَ (مفاعِيْلُنْ) (الخَرْم) مع الكفِّ سُمِّي ذلك بالخرب ، بأن تحذف النون بالكفِّ[(٣)] والميم بالخرْم فيبقى (فاعِيْلُ) فيُنْقَل إلى (مفْعوْلُ) ، أُخِذَ من الخراب وهو الاختلال والفساد ، لما لَحِق الجزءَ من ذلك بحذف أوَّله وآخره[(٤)] . فهو أخرب إذا خُرِمَتْ (مُفَاعِيْلُنْ) وهي مكفوفةٌ[(٥)] ، فإن كففْتَ مخرومَ الهزجِ مع (الخَرْم) فهو أخرب[(٦)] ، وبيتُه :

لو كانَ أَبُو بِشْرٍ أَمِيرًا ، ما رَضِيناهُ[(٧)] .

فقوله : لو كان ، مفعولُ . قال أَبو إسحق : سُمي أَخْرَبَ ، لذهاب أَوَّله وآخِره ، فكأَنَّ الخَرابَ لحقه لذلك[(٨)] .

المبحث الثالث : مواضع (الخَرْم) :

أَوَّلاً : الأوزان التي يدخلها (الخَرْم) :

وذلك يكون في خمسة أوزان من العروض، الطويل والوافر والهزج والمضارع والمتقارب .

((١)) ينظر : شمس العلوم ٦/ ٣٣٧٥.

((٢)) ينظر : المحكم والمحيط الأعظم ٥/ ١٨٥ ، ولسان العرب (شتر) .

((٣)) الكفُّ : حذف السكن السابع من التفعيلة .

((٤)) ينظر : العقد الفريد ٦/ ٢٧٥ ، ومفتاح العلوم ٥٢٦ ، و العمدة ٢/ ٣٠٥.

((٥)) ينظر : العيون الغامزة ١٢٣.

((٦)) ينظر : مفاتيح العلوم ١١٠ .

((٧)) ينظر : المحكم والمحيط الأعظم ٥/ ١٧٦ ، والصاهل والشاحج ، والقسطاس ، والعقد الفريد ، وتاج العروس (خرب) ، وهو برواية : أبو سعدٍ في شمس العلوم ٣/ ١١٧٢ .

((٨)) ينظر : لسان العرب (خرب) .

ويبدو أنَّ ابن دريدٍ كان يرى جواز دخوله في غير الأوزان الخمسة المذكورة ، وأنَّه يجوّز دخلوه على ما أوَّله سببٌ ثقيلٌ متى زُوْحِفَ ، فقد قال التنوخي : (ذكر ابن دريد ، (الخَرْم) ومثله بقول عنترة :

وَلَقَدْ نَزَلْتِ فلا تَظنّي غَيْرَهُ مِنّي بِمَنْزِلَةِ المُحَبِّ المُكْرَمِ

وهذا عيب في حكم العروض يقال له الوقص ، لأنَّ مُتَفَاْعِلُنْ إذا أعيدت إلى مفاعلن سمى الجزء موقوصا . وقد عيب ذلك من ابن دريد لما تقدم من أن الخزم لا يكون إلا في تلك الأوزان الخمسة ، وبيت عنترة من الكامل)[(١)] .

ثانياً: من حيث الموضع من البيت :

- مجيؤه أوَّل القصيدة في بيتها الأول هو الأكثر في ورود (الخَرم) عندهم ، كما في قول ابن رشيقٍ القيرواني : (أكثر ما يقع عندهم في البيت الأول ، وقد يقع قليلًا في أوَّل عجز البيت)[(٢)] ، وقولهم : وأكثرُ ما يجيءُ في أوَّل البيت من القصيدة[(٣)] . والمشهور عند الخليل رحمه الله أنَّه حذف أوَّل الوتد المجموع في أوَّل البيت[(٤)] .
- وربما جاء في غير البيت الأوَّل من الأبيات ، قال الشاعر:

كُنا حسِبْنا كلَّ بيضاءَ شحْمةً ليالِيَ لاقَيْنا جُذامَ وحِمْيَرا

أراد أن يقول: وكنا فحذفَ الواو. وقال الآخر:

كانت قناتي لا تلينُ لغامزٍ فألانَها الإصباحُ والإمساءُ[(٥)] .

ويغلب قصْر (الخَرْم) عند العروضيين على الجزء الأوَّل من البيت حتى لقد يطلق بعدم جوازه في غيره كما في قول ابن عبد ربّه : (لَا يكونُ (الْخَرْم) إلاّ فِي أوَّل الجُزْء من البَيْت)[(٦)] .

- (وقد يكون (الخَرْم) في النصف الأوَّل وأوَّل النصف الثاني ، قال الشاعر.

خَرَجْتُ بِهَا مِنْ بَطْنِ بَبْرِينَ بَعْدَمَا نَادَى المُنَادِي بالصَّلاةِ فأَعْتَمَا

((١)) القوافي للتنوخي ٨٦ .

((٢)) العمدة في محاسن الشعر وآدابه ١/ ١٤٠ ، وينظر : شرح ديوان رئيس الشعراء للوزير ٩٢ .

((٣)) ينظر : نضرة الإغريض في نصرة القريض ٢٨٨ .

((٤)) ينظر : العيون الغامزة ١١٣ .

((٥)) ينظر : نضرة الإغريض في نصرة القريض ٢٨٨-٢٨٩ .

((٦)) ينظر : المحكم والمحيط الأعظم ٥/ ١٨٣ ، وتاج العروس ٣٢/ ٦٦ .

قيل : ولا يوجد بيتٌ مصرَّعٌ مخرومُ النصف الثاني إلَّا هذا البيت وبيت لأوس بن حجر وهو:

غَشِيْتُ دِيَارَ الحَيِّ بالسَّبُعَانِ كالبُرُدِ بالعَيْنَيْنِ يَبْتَدِرَانِ ((١))

ومع ادِّعاء التنوخي عدم سماع غير البيتين السابقين ممَّا نصفه الثاني مخروم وهو مصرَّعٌ ، إلَّا أنَّه قد أطلق الحكم فيما حاله ذلك ، فقد قيل أنَّ (الخَرْم) يرد : في أوَّل الابتداء في البيت المقفّى أو المصراع ((٢)) ، وقد يقع قليلًا في أوَّل عجز البيت)) ((٣)) .

- وكذا في غيرهما على رأي ((٤)) . فقد أجاز أبو الحسن (الخَرْم) في أوَّل المصراع الثاني بخلاف قول الخليل ، وجاء ذلك في الشعر ، دون أن يقيَّد ذلك بالتقفية والتصريع ، قال الراعي :

وعاشرة وهو قد خافها فهو يبسبس أو ينقر

وقال امرؤ القيس :

وعين لها حدرة بدرة شقت مآقيها من أخر

ومجيؤه أوَّلَ الشطر الثاني قليلٌ عندهم فقد قيل : وقد يقع قليلًا في أوَّل عجز البيت ((٥)) .

وقد أجاز بعضُ العروضيين (الخَرْم) في أوَّل النصف الثاني من البيت وشبّهه بأوّل البيت وأنشد عليه قولَ امرئ القيس:

وعَينٌ لها حَدْرَةٌ بَدْرَةٌ شُقّتْ مآقيها من أُخَرْ

أراد أن يقول: وشُقّتْ . وأنشدوا في خَرْمِ أوَّل البيت وفي أوَّل النصف الثاني منه ، وهو غير مُستحسَن ولا ينبغي العمل به عندهم ، قولَ الشاعر:

أبْدَلَني بتَيْمِ اللاتِ رَبي حنظلةَ الذي أحيا تميما

أراد أن يقول: وأبدَلَني بحنظلة فحذفَ الواوَ من أوَّل النصف الأول، والباءَ من أوَّل النصف الثاني ((٦)) .

((١)) القوافي للتنوخي ٨٦ .

((٢)) ينظر : كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم ١/ ٧٤٤ .

((٣)) ينظر : العمدة في محاسن الشعر وآدابه ١/ ١٤٠ .

((٤)) ينظر : كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم ١/ ٧٤٤ .

((٥)) ينظر : العمدة في محاسن الشعر وآدابه ١/ ١٤٠ .

((٦)) ينظر : نضرة الإغريض في نصرة القريض ٢٨٩-٢٩٠ .

فلمَّا كانت هذه الأشياءُ التي من شأنها أنْ تأتي في أوَّل البيت جائزةٌ في أوَّل المصراع ، دلَّ ذلك على أنَّ المصراع يكاد يقوم بنفسه [(١)] .

وقد نصَّ السهيلي في كلامه على بيت كعبٍ :

شَهِدنَا فَكُنَّا أُولِي بَأْسِهِ وَتَحْتَ الْعَمَايَةِ وَالْمُعْلِمِينَا

فقد نصَّ على أنَّ في قَوْلِهُ : (وَتَحْتَ الْعَمَايَةِ وَالْمُعْلِمِينَا) روايتان :

أحدهما : بِإِسْقَاطِ الْوَاوِ مِنْ أوَّل الْقَسِيمِ الثّاني وهو ما وَقَعَ فِي الْأَصْلِ وَفِي الْحَاشِيَةِ .

والثانية : (وَتَحْتَ الْعَمَايَةِ) بِوَاوِ الْعَطْفِ وَهو ما وقَعَ فِي الْأَصْلَيْنِ وَبِهَا يَكْمُلُ الْوَزْنُ .

وقال السهيلي : وَلَا يَجُوزُ إسْقَاطُ الواوِ إلّا عَلَى مَذْهَبِ الْأَخْفَشِ الّذِي يُجِيزُ (الخَرْم) فِي أوَّل الْقَسِيمِ الثّانِي مِنْ الْبَيْتِ ، كَمَا يُجِيزُهُ الْعَرُوضِيّونَ فِي أوَّل الْبَيْتِ) [(٢)] .

- قال العبيدي : (قيل : وقد جاء (الخَرْم) في حشو البيت ، وهو المتوسِّط بين الصدر والعروض ، وبين الابتداء والضرب ، وهو من الشذوذ ، وما أُنْشِدَ بيتٌ) [(٣)] .

ثالثاً : من حيث بدء التفعيلة :

الأصل عندهم ألَّا يدخلُ (الخَرْم) على بيت أولُه سبَبٌ أو فاصلة [(١)] . ويمكن نقاشه بالشكل اللآتي :

((١)) ينظر : المنصف ٦٨ .

((٢)) الروض الأنف ١١٢/٦ .

((٣)) الوافي في عِلْمَي العروض والقوافي ١/ ١٨١ .

أ: فيما أوَّله وتد :

١- فيما أوَّله وتدُ مجموع :

ولا خلاف بينهم في جوازه [(٢)] ، حتى قد يصل الأمر للقول بقصر دخوله على ما أوَّله وتد فقد قيل : اعلم أنَّ (الخَرْم) لا يدخل إلا في كلِّ جزءٍ أوَّله وتدٌ ، وذلك في ثلاثة أجزاء :

١- فعولن

٢- ومفاعلتن

٣- ومفاعيلن [(٣)] .

٢- فيما أوَّله وتدٌ مفروق :

لم أرَ من نصَّ عليه أو ذكره ، وإن كان قد يُفْهم من إطلاق بعضهم عن محل (الخَرْم) بأنَّه حذفٌ (من وتد) [(٤)] ، دون تقييد الوتد ، إلا أنَّ هذا غير مقصودٍ بالطبع ، وإنَّما هو من التجُوُّز في التعبير ؛ ثقةً بضرورة امتناعة لأنَّ التفعيلة المبتدئة بوتدٍ مجموع ، ثانيها ساكنٌ فحذفُ أوَّلها معناه الابتداء بساكنٍ وهذا ممتنعٌ .

ب: فيما أوَّله سبب :

قال العبيدي : (واختلفوا في جواز (الخَرْم) في مستفعلن إذا صار بالخبن إلى مفاعلن ، وكذا في مُتَفَاْعِلُنْ إذا وُقِصَ فصار إلى مفاعلن أيضًا ، فأجازه قومٌ ؛ لأنَّ (مفا) وتدٌ مجموع ، وأنشد أبو الحسن العروضي ليزيد بن مفرَّغ الحميري من سادس الكامل :

وشَرَيْتَ بُردًا لَيْتَنِي من بَعْد بُرْدٍ كُنتُ هامَهْ
هامَةً تدعُو صَدىً بين المُشَقَّرِواليمَامَهْ

يقول : (هامتن) فاعلن مخروم ، ... وفي مستفعلن إذا صار مفاعلن أنشدوا أيضًا من ثاني البسيط :

هل جديدٌ على الأيَّام من باقِ أم هل لمن لا يقيهِ الله من واقِ

((١)) ينظر : نضرة الإغريض في نصرة القريض ٢٨٨.

((٢)) ينظر : العيون الغامزة ٣٥ ، و تهذيب اللغة ٧/ ١٧٩ ، والقوافي للتنوخي ٨٥ ، ومفتاح العلوم ٥٢٦ ، ونضرة الإغريض ٢٨٨ ، ومعجم مقاليد العلوم ١١٢ ، ومعاهد التنصيص ١/ ٣٢٣ .

((٣)) ينظر : العقد الفريد ٦/ ٢٧٥ .

((٤)) ينظر : العمدة في محاسن الشعر وآدابه ١/ ١٤٠ . والوتد : كل حرفين بينهما أو بعدهما ساكن .

(هل جدي) فاعلن ، وقال : ومنعه بعضهم ، وقالوا : أصل هذا إما سبب أو فاصلة ، وهي ايضًا مركبة من ثقيل وخفيف ، والسبب لا يُخرم ، وكذا ما صار منه إلى وتد) ((١)) .

١- فيما أوَّله سببٌ ثقيل :

قال ابن جني عن أبي عليٍّ الفارسي أنَّه قال : (سألني سائلٌ قديمًا ، فقال : هل يجوز (الخَرْم) في أوَّل أجزاء مُتَفَاْعِلُنْ من الكامل ؟ قال : ولم أكنْ حينئذٍ أعرف مذهَب العروضيين فيه ، فعدلت به إلى طريق الإعْراب ، فقلت : لا يجوز . فقال : لِمَ لا يجوز ؟ فقلتُ : لأنَّ التاء التي بعد الميم قد يُدْركُها السكونُ في بعض الأحوال ، فيُكْرَه الابتداءُ بحرفٍ قد يكون في بعض أحواله ساكنًا في ذلك المثال بعينه ، كما كرِهَتِ العربُ الابتداءَ بالهمزة المخفَّفة ، لأنَّها قد قرُبت من الساكن ، أفلا ترى إلى تناسب هذا العلم ، واشتراك أجزائه ، حتى إنَّه ليُجاب عن بعضه بجواب غيره) ((٢)) .

(وقيل : إذا كان مضمرًا لا يجوز فيه (الخَرْم) ، فحُمِلَ غير المضمر عليه ، وقال البارقي : لأنَّ السكون في ثانيهِ مقدَّر ، فلو ابتديء به لتوُهِّمَ أنَّ الحركة فيه أصلٌ) ((٣)) .

ولم يسلم قول أبي عليٍّ الفارسي من ردٍّ من العلماء :

- فقد ذهب السهيلي لرد هذا القول بقوله : (فَمِنْ ثَمّ قَالَ أَبُو عَلِيّ : لَا يَجُوزُ فِيهِ (الخَرْم) ؛ لأَنَّ ذَلِكَ يَئُولُ إلَى الِابْتِدَاءِ بِسَاكِنٍ . وَهَذَا الْكَلَامُ لِمَنْ تَدَبّرَهُ بَارِدٌ غَثّ ; لأَنَّ الْكَلِمَةَ الّتِي يَدْخُلُهَا (الخَرْم) لَمْ يَكُنْ قَطّ فِيهَا إضْمَارٌ نَحْوَ:

تَنَكّلُوا عَنْ بَطْنِ مَكّةَ ... .

وَالّتِي يَدْخُلُهَا الْإِضْمَارُ لَا يُتَصَوّرُ فِيهَا (الخَرْم) نَحْوَ:

لَا يَبْعَدْنَ قَوْمِي .....

..... ، وَمَا أَبْعَدَ الْعَرَبَ مِنْ الِالْتِفَاتِ إلَى هَذِهِ الْأَغْرَاضِ الّتِي يَسْتَعْمِلُهَا بَعْضُ النّحَاةِ وَهِيَ أَوْهَى مِنْ نَسْجِ الْخَزَرْنَقِ) ((٤))

((١)) الوافي في عِلْمَي العروض والقوافي ١/ ١٨٢ .

((٢)) ينظر : سر صناعة الإعراب ت هنداوي ١/ ٤٩ ، والإنصاف في مسائل الخلاف ٢/ ٦٠١.

((٣)) الوافي في عِلْمَي العروض والقوافي (للعبيدي) ١/ ١٧٩ .

((٤)) الروض الأنف ١/ ١٦٩ ، والخزرنق : العنكبوت .

- وذهب العبيدي إلى أنَّ هذا التعليل غير مستقم ؛ لأنَّه ، على قوله (التاء التي بعد الميم قد يُدْرِكُها السكونُ في بعض الأحوال) ، لا يجوز (الخَرْم) على تقدير إضمارٍ محقَّق بالفعل ، وهذا لا يدلُّ على أنَّه لا يجوز على تقدير عدم الاضمار ((١)) .
- وقد ردَّ الدماميني قولَ أبي عليٍّ السابق في معرض ردِّه على الصفاقسي كما سيأتي ، فقال : أقول فيه نظر ؛ لأنَّ (الخَرْم) بتقدير دخوله فيه إنَّما يدخله حال كون الثاني متحرِّكًا لفظًا ، فالمحذور منتفٍ بلا شك ((٢)) .

وقد نقل التبريزي الخلاف فيه فقال : (وإذا كان الجزْءُ أوَّلهُ سببٌ وزُوْحِفَ فصار أوَّلُهُ وتدًا) كما هو في (مُتَفاعِلُنْ) هنا :

- فإنَّ بعضهم يجيز (الخَرْم) فيه تشبيهًا بما أوَّلُهُ وتدٌ أوَّل
- وبعضُم لا يجيز (الخَرْم) فيه ؛ لأنَّ الأصل أنَّ أوَّلَهُ كان سببًا) ((٣)) .

ويبدو أنَّ ابنَ دريدٍ كان يرى جواز دخولهِ في غير الأوزان الخمسة المذكورة ، وأنَّه يجوِّز دخلوه على ما أوَّله سببٌ ثقيلٌ متى زُوْحِفَ ، فقد قال التنوخي : (ذكر ابن دريد ، (الخَرْمَ) ومثله بقول عنترة :

وَلَقَدْ نَزَلْتِ فلا تَظنِّي غَيْرَهُ مِنِّي بِمَنْزِلَةِ المُحَبِّ المُكْرَمِ ((٤)) .

وهذا عيْبٌ في حكم العروض يقال له : الوقص ، لأنَّ مُتَفَاْعِلُنْ إذا أعيدت إلى مفاعلن سمى الجزء موقوصا . وقد عيب ذلك من ابن دريد لما تقدَّم من أنَّ الخزم لا يكون إلا في تلك الأوزان الخمسة ، وبيت عنترة من الكامل) ((٥)) .

ويبدو أنَّ حازماً القرطاجني ممن يقول بدخول (الخَرْم) على السبب الثقيل كما قد يفهم من ظاهر قوله : (... بحذف ثواني الأسباب الثقيلة وأوائل الأوتاد المجموعة في صدور البيت ويسمَّى خرما) ((٦)) .

((١)) ينظر: لوافي في عِلْمَي العروض والقوافي (للعبيدي) ١/ ١٧٩ .

((٢)) ينظر : العيون الغامزة ١١٥ .

((٣)) الكافي في العروض والقوافي (للتبريزي) ٢٧ .

((٤)) ليس في البيت وقص هنا ولا خرم ، فلا أعرف للكلام هنا وجهًا.

((٥)) القوافي للتنوخي ٨٦ .

((٦)) منهاج البلغاء وسراج الأدباء ٢٦٠ .

وهو قوْلٌ ينسب للسهيلي ، الذي نصَّ صراحة على وجوده روايةً ، ودافع عن فكرة وجوده ، في مثل قوله : (وَقَوْلُهُ :[من بحر الكامل]

تَنَكّلُوا عَنْ بَطْنِ مَكّةَ إنّهَا .....

وَهَذَا خَرْمٌ فِي الْكَامِلِ ، وَقَدْ وُجِدَ فِي غَيْرِ هَذَا الْبَيْتِ فِي أَشْعَارِ هَذَا الْكِتَابِ (الخَرْم) فِي الْكَامِلِ .

وَلَا يَبْعُدُ أَنْ يَدْخُلَ (الخَرْم) فِي (مُتَفَاْعِلُنْ) فَيُحْذَفُ مِنْ السّبَبِ حَرْفٌ كَمَا حُذِفَ مِنْ الْوَتِدِ فِي الطّوِيلِ حَرْفٌ ، وَإِذَا وُجِدَ حَذْفُ السّبَبِ الثّقِيلِ كُلّهِ فَأَحْرَى أَنْ يَجُوزَ حَذْفُ حَرْفٍ مِنْهُ ، وَذَلِكَ فِي قَوْلِ ابْنِ مُفَرّغٍ :

هَامَةٌ تَدْعُو صَدَى بَيْنَ الْمُشَقّرِ وَالْيَمَامَهْ

وَهُوَ مِنْ الْمُرَفّلِ وَالْمُرَفّلُ مِنْ الْكَامِلِ ، أَلَا تَرَى أَنّ قَبْلَهُ :

وَشَرَيْت بُرْدًا لَيْتَنِي مِنْ بَعْدِ بُرْدٍ كُنْت هَامَهْ

، فَالْمَحْذُوفُ مِنْ الطّوِيلِ إذَا خَرُمَ حَرْفٌ حَرْفٌ مِنْ وَتِدٍ مَجْمُوعٍ . وَالْمَحْذُوفُ مِنْ الْكَامِلِ إذَا خَرُمَ حَرْفٌ مِنْ سَبَبٍ ثَقِيلٍ بَعْدَهُ سَبَبٌ خَفِيفٌ وَلَمّا كَانَ الْإِضْمَارُ فِيهِ كَثِيرًا ، وَهُوَ إسْكَانُ التّاءِ مِنْ مُتَفَاْعِلُنْ فَمِنْ ثَمّ قَالَ أَبُو عَلِيّ : لَا يَجُوزُ فِيهِ (الخَرْم) ؛ لأَنَّ ذَلِكَ يَئُولُ إلَى الِابْتِدَاءِ بِسَاكِنٍ .

وَهَذَا الْكَلَامُ لِمَنْ تَدَبّرَهُ بَارِدٌ غَثّ ; لأَنَّ الْكَلِمَةَ الّتِي يَدْخُلُهَا (الخَرْم) لَمْ يَكُنْ قَطّ فِيهَا إضْمَارٌ نَحْوَ:

تَنَكّلُوا عَنْ بَطْنِ مَكّةَ ... .

وَاَلّتِي يَدْخُلُهَا الْإِضْمَارُ لَا يُتَصَوّرُ فِيهَا (الخَرْم) نَحْوَ:

لَا يَبْعَدْنَ قَوْمِي .....

، وَنَحْوَ قَوْلِهِ :

لَمْ تُخْلَقْ الشّعْرَى لَيَالِيَ حُرّمَتْ .....

فَتَعْلِيلُهُ فِي هَذَا الشّعْرِ إذا لَا يَفِيدُ شَيْئًا ، وَمَا أَبْعَدَ الْعَرَبَ مِنْ الِالْتِفَاتِ إلَى هَذِهِ الْأَغْرَاضِ الّتِي يَسْتَعْمِلُهَا بَعْضُ النّحَاةِ وَهِيَ أَوْهَى مِنْ نَسْجِ الْخَزَرْنَقِ)[(١)] .

وقال السهيلي أيضًا عن قول عبد الله بن الزبعرى :

سِتّونَ أَلْفًا لَمْ يَئُوبُوا أَرْضَهُمْ وَلَمْ يَعِشْ بَعْدَ الْإِيَابِ سَقِيمُهَا

((١)) الروض الأنف ١/ ١٦٩ ، والخزرنق : العنكبوت .

(قَوْلُهُ (وَلَمْ يَعِشْ بَعْدَ الْإِيَابِ سَقِيمُهَا) ، هَكَذَا فِي النّسْخَةِ الْمُقَيّدَةِ عَلَى أَبِي الْوَلِيدِ الْمُقَابَلَةِ بِالْأَصْلَيْنِ اللّذَيْنِ كَانَا عِنْدَهُ وَقَابَلَهَا أَبُو بَحْرٍ، رَحِمَهُ اللهُ ، بِهِمَا مَرّتَيْنِ ، وَحَسِبَ بَعْضُهُمْ أَنّهُ كَسْرٌ فِي الْبَيْتِ فَزَادَ مِنْ قِبَلِ نَفْسِهِ فَقَالَ :

..... بَلْ لَمْ يَعِشْ .....

فَأَفْسَدَ الْمَعْنَى، وَإِنّمَا هُوَ خَرْمٌ فِي أَوّلِ الْقَسَمِ مِنْ عَجُزِ الْبَيْتِ كَمَا كَانَ فِي الصّدْرِ مِنْ أَوّلِ بَيْتٍ مِنْهَا) ((١)) .

وتابع ابنُ واصلٍ السهيليَ على ذلك زاعمًا أنَّه التحقيق ... ، وربَّما جاء في المنسرح قال الشداخ :

قاتل القوم يا خزاع ولا يدخلكم في قتالهم فشل

فقوله ((قاتلل)) وزنه ((فاعلن)) ، وأصله ((مستفعلن)) فخبن وخرم. وربما جاء في منهوك الرجز من قول حارثة بن بدر:

كرنبو أو دولبو أو حيث شئتم فاذهبوا

فقوله ((كرنبو)) وزنه ((فاعلن)) ، وأصله أيضًا ((مستفعلن)) فخبن وخرم. قال السهيلي: وإذا كانوا يحذفون السبب الثقيل بجملته فحذف جزء منه أسهل ، وأنشد شاهدًا على ذلك قول الشاعر:

هامةٌ تدعو صدىً بين المُشَقَّرِ واليمامهْ

فوزن ((هامتن)) ((فاعلن)) ، وأصله ((متفاعلن)) ((٢)) .

قلت أما قوله (تناكلوا) فليس فيه أكثر من أن وزنه (مفاعلن) ، وقد كان أصله (متفاعلن) إذ البيت من بحر الكامل على ما ينطق به بعض أجزائه ، فيجوز أن يكون المحذوف منه هو الحرف الثاني من السبب الثقيل لا أوله . ومثله يسمى عندهم بالوقص ، فلا يرد مثل هذا على الخليل .

وأما بقية الأبيات فمن الشذوذ بحيث لايُلْتَفت مثلُ الإمامِ إليها ولا يبني قاعدةً عليها ((٣)) .

((١)) المصدر نفسه ١/ ١٦٩ .

((٢)) ينظر : العيون الغامزة ١١٤ .

((٣)) ينظر : العيون الغامزة ١١٤ .

وأجاب الصفاقسي عن استناده إلى بيت الشداخ بأن (مستفعلن) لما خبن صار (مفاعلن) فجاء أوّله على هيئة الوتد المجموع ، ومن هذه الحيثية جاز(الخَرْم) فيه نظرًا إلى ما آلَ إليه

وهذا الجواب لا يرتضيه الخليل كما يرى الدماميني ، فإن (الخَرْم) عنده هو حذف الحرف الأول من الوتد المجموع لا منه ومما هو على هيئته ، وإنَّما قال بذلك بعض المتأخرين من العروضيين .

قال الصفاقسي : وما استشهد به على حذف السبب الثقيل بجملته فيه نظرٌ لجواز أن يكون ذلك الجزءُ دخَلَه الوقصُ فصار وزنه (مفاعلن) فدخله (الخَرْم) لصيرورته على هيئة الوتد المجموع لأنَّ السبب حذف بجملته . وردَّه الدماميني أيضاً بقوله : هو مردود بما تقدم .

ونقل قول الصفاقسي : لا نسلم أنَّه يلزم من حذف السبب الثقيل بجملته جواز(الخَرْم) فيه ؛ لأنَّا لم نقل إن (الخَرْم) امتنع فيه لأجل كونه حذفًا ، بل المانع منه ما يؤدي إليه من الابتداء بالساكن ، لأنَّ المتحرك الثاني منه في نية الساكن لجواز دخول الإضمار عليه . معلِّقاً عليه بأنَّ هذا مأخوذ من كلام أبي علي الفارسي فإنه استدلَّ في الإيضاح على أنهم لا يبتدئون بالساكن بكونهم لم يخرموا (متفاعلن) كما خرموا (فعولن) قال : لأنَّ (متفاعلن) يُسَكَّن ثانيه ، فلو خُرِمَ لأدَّى إلى الابتداء بالساكن .

وأقول فيه نظر ؛ لأنَّ (الخَرْم) بتقدير دخوله فيه إنَّما يدخله حال كون الثاني متحركًا لفظًا ، فالمحذور منتفٍ بلا شك .

وتساءل الدماميني : حَكَمَ الخليلُ وغيرُه من العروضيين بأن (الخَرْم) هو حذف الحرف الأوَّل من الوتد المجموع ، فهل ثمّ دليل على ذلك أو هو مجرد استصلاح يرجع إليه مع جواز أن يكون المحذوف هو الحرف الثاني ؟

مجيباً على ذلك بقوله : استدل الصفاقسي للجماعة بوجهين :

- أحدهما أن البيت الشعري مشبه بالبيت المسكون ، والكسر في وتد البيت المسكون إنما يأتي على أوله ، فكذلك ماهو مشبَّه به .
- وثانيهما أن النقص ضد الزيادة ، ولما كانت الزيادة المعبَّر عنها بالخزم تكون قبل أوَّل حرفٍ كان ضدها وهو النقص كذلك ؛ لأنهم يحملون الشيء على الضد والنقيض كما يحملونه على النظير .

ويرى الصفاقسي أنَّه لا يقال : لو صح هذا الدليل الثاني لكان (الخَرْم) جائزًا في الأوتاد وغيرها كما أن الخزم كذلك ؛ لأنا نقول لا نسلم لزوم ذلك ؛ لأنَّ المانع في غير الأوتاد قائمٌ وهو ما يؤدي إليه من الابتداء بالساكن ، ولهذا لم يكن في الوتد المفروق .

وقد تعقَّبه الدماميني بقوله : آثار الضعف باديةٌ على كلا الوجهين ، فلا ينبغي الالتفات إليهما ، أما :

- أولًا فلا نسلم أنَّ الكسر في وتد البيت المسكون إنَّما يأتي على أوله ، ولو سُلِّم فلا ينتهض هذا الشبه إلى أن يقوم دليلًا على هذا الحكم ، ولو سُلِّم فيلزم أن لا يحصل تغييرٌ لوتد إلا في أوله سواء وقع الوتد في صدر البيت أو غير الصدر ، وهو باطل.
- وأما ثانيًا فقوله إنَّ الخزم زيادةٌ قبل الأوَّل فيكون ضدّها وهو النقص كذلك ليس بمستقيم ، وذلك لأنَّه يلزم أن يكون النقص قبل الأول ، ولا يتصوَّر النقص قبل الأوَّل لعدم وجود شيءٍ يُنقص ، فلم يبق إلا أن يجعل النقص واقعًا في الأول نفسه ، أي يجعل الناقص هو عين الحرف الأول ، وهذا ليس بطريق الحمل على الضد وهو الزيادة ، لأنَّ محلها ليس الأوَّل نفسه ، إنَّما هي قبل الأول لا فيه .

وعلى الجملة فكل هذه أمور واهية لا يستند إليها ولا يعوَّل في إقامة حكْمٍ عليها. ويكفي الرجوع إلى الاصطلاح ولا مشاحَّةَ فيه ((١)) .

وقد ذهب السكاكي إلى أنَّ سبب تأخير الكامل عن الوافر يعود لأنَّ صحة إضمار الكامل يبرزه في معرض ما رُكْنُهُ الأوَّل سببٌ خفيفٌ حكمًا ، عادّاً أنَّ صحَّة إجراء الخبن عليه منبّهٌ على ذلك ، وكذا امتناعه عن (الخَرْم) امتناع ما أوَّلُه سببٌ خفيفٌ على الرأي الصواب ، ولا يقف على هذا إلَّا النحويُّ المتقنُ ، حيث لا يَبْنِي على السكونِ الضميرَ في غلامك ، أو التصريفيُّ الماهرُ حيث لا يُجَوّز الإلحاقَ بالألفِ في حشو الكلمة ، أو صاحبُ الطبعِ المستقيمِ في باب الاستدلال أو غيره ممن يفهم باب قولنا : امتنع كذا لأدائه على الممتنع حكمًا ، وقولي على الرأي الصواب احترازٌ عن رأي من يجوز (الخَرْم) في مخبون مستفعلن مستشهدا بقوله:

((١)) ينظر : العيون الغامزة ١١٤-١١٦ .

هل جديد على الأيام من باق أم هل لما لا يقيه الله من واق ((١))

يتلَّخص من ذلك ما يأتي :

- من العلماء من جوَّزَ دخول الخرم على السبب الثقيل ، ولا سيما من متأخِّري العروضيين ويبدو أنَّ السهيلي إمامهم في ذلك ، فيكون الخرم عندهم حذف المتحرِّك من الوتد المجموع ومما هو على هيئته والمقصود بما هو على هيئته السبب الثقيل لتشابههما بالابتداء بمتحرِّكين .
- مفهوم الوتد المجموع في نقاش الخرم يشمل عند بعض العلماء كل متحرِكين بعدهما ساكن وإن كان أصلها سبب تحوَّل بالزحاف لذلك كما في (مستفعلن) المزاحفة بالخبن ، و(مُتَفاعلن) المزاحفة بالإضمار والخبن ... .
- يدخل الخرم عند هؤلاء على التفعيلات التي عند المزاحفة تبتديء بوتدٍ مجموع ، ولا يدخل تجويز الخرم هنا في نقاش تجويز دخوله على ما أوَّله سبب من التفعيلات.

٢- فيما أوَّله سببٌ خفيف :

الخرم كما هو معروفٌ : سقوط حركةٍ من أوَّل الجزءِ ؛ وإنَّما منَعَهُ أن يدخل في السبب عند ابن عبد ربه ، أنَّك لو أسقطتَ من السبب حركةً بقي ساكنٌ ، ولا يُبْدَأ بساكنٍ أبدًا ((٢)) .

وقال ابن السراج : (ومحال أن تخرم سببًا ؛ لأنَّ الثاني ساكنٌ ، ولا يمكن أن تبتدي بساكن ، فيجوز خرْم (فعولن) من أوَّل الطويل ؛ لأنَّ (فعو) وتد ، فإذا خرمت بقيَ (عولن) ...) ((٣)) .

((١)) ينظر : مفتاح العلوم ٥٦٥ .

((٢)) ينظر : العقد الفريد ٦/ ٢٧٥ .

((٣)) كتاب العروض لابن السراج ٤١٨ .

وقال العبيدي : (ولا يدخل (الخَرْم) فيما أوَّله سببٌ خفيفٌ ؛ لأنَّه يؤدي إلى الابتداء بالساكن)[(١)] .

على أنَّه لا بدَّ من الإشارة أنَّ نقاشَ دخول (الخَرْم) على ما أوَّله سَبَبٌ خفيف ليس يكْتفى بإجابته بما تقدَّم ؛ لأنَّ نقاش دخول الخرم عليه إنَّما يقال بعد دخول الخبن عليه أي : بعد حذف الساكن الثاني منه ، من ذلك مثلاً ما قاله الصبان عن قول

الشاعر[(٢)] :[من المنسرح]

لا تُهِينَ[(٣)] الفَقِيرَ عَلَّكَ أنْ تَرْ كَعَ يَومًا والدَّهْرُ قَدْ رَفَعَهْ

(البيت من المنسرح ، لكن دخَل في (مسْتفْعلن) في أوَّل جزءٍ منه الخبنُ فصار (متْفعلن) مركَّبٌ من وتدين ، فدخل أوَّله (الخَرْم) بالراء بعد خبنه فصار (فاعلن) ، كما قاله الدماميني والشمني , ويدلُّ له بقيَّةُ القصيدةِ ومنها بعد هذا البيت :

وصِلْ حبالَ البَعيد إن وَصَلَ الحبـ لَ وأقْصُّ القريبَ إن قَطَعَهْ

وارْضَ مِنَ الدهرِ ما أتَاك بهِ مَن قَرَّ عَينًا بعيشِهِ نَفَعَهْ

قَدْ يَجمعُ المالَ غيرُ آكِلِه ويأكلُ المالَ غيرُ مَن جَمَعَهْ

فقول العيني ومن تبعه : إنه من الخفيف ، خطأٌ[(٤)] ، وإن حكم الخضري عليه بالشذوذ[(٥)] ، وسيأتي نقاش ذلك .

لم يجزِ العروضيون دخولَ (الخَرْم) على ما أوَّله سببٌ خفيفٌ بتخصيصه بالوتد ، وقد صرَّح ابن عابدين بذلك في حاشيته على الدرِّ المختار في شرحه لبيت :

قَلِّمُوا أَظْفَارَكُمْ بِسُنَّةٍ وَأَدَبْ يَمِينُهَا خَوَابِسُ يَسَارُهَا أوخسب

(قَوْلُهُ :

((١)) الوافي في عِلْمَي العروض والقوافي (للعبيدي) ١/ ١٧٨ .

((٢)) البيت من المنسرح ، وهو للأضبط بن قريع ، ينظر : الأغاني ١٨/ ٦٨ ، وخزانة الأدب ١١/ ٤٥٠ ، و٤٥٢ ، وشرح التصريح٢/ ٢٠٨ وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ١١٥١ .

((٣)) أصلها : لا تُهِن ؛ حُذِفت الياء لالتقاء الساكنين ، فلما تحرَّكت النون للتأكيد لأنَّ الأصل : لا تهِنَنْ ، فحذفت النون الثانية هنا قياساً لالتقائها بساكن ، فلما ذهب الالتقاء ذكرت الياء.

((٤)) ينظر : حاشية الصبان ٣/ ٣٣٢ .

((٥)) ينظر : حاشية الخضري على ابن عقيل (٣/ ١٣) .

قَلِّمُوا أَظْفَارَكُمْ بِالسُّنَّةِ وَالْأَدَبِ
كَذَا فِي بَعْضِ النُّسَخِ وَهُوَ غَيْرُ مَوْزُونٍ ، وَفِي بَعْضِهَا :
..... بِسُنَّةٍ وَأَدَبِ
مُنَكَّرًا فَيَكُونُ مِنْ مَجْزُوءِ بَحْرِ الرَّجَزِ بِكَسْرِ الْبَاءِ الْمُوَحَّدَةِ فِي آخَرِ الْبَيْتَيْنِ وَيَكُونُ قَدْ دَخَلَ الْبَيْتَ الْأَوَّلَ (الخَرْم) بِنَقْصِ حَرْفٍ مِنْ أَوَّلِهِ قَالَهُ ح وَهُوَ ممَّا لَا يَجُوزُ فِيهِ ((١)) .

رابعاً : من حيث نوع المحذوف في (الخَرْم) :

يغلب الخرم في أوائل الأبيات ، كما أنَّه في أوَّل الجزء ((٢)) ، والمحذوف في الخرم حرف واحد ((٣)) ؛ لأنه :

- أقل ما يمكن حذفه ؛ لأنَّ الحركة وحدها لا تحذف أولًا لأنَّ الحرف المتحمل لها يبقى ساكنًا ولا يبتدأ بالساكن فيحمل على أنه حرف واحدٌ .
- ولو كان المحذوف للخرم أكثر من حرف واحد لنصّ عليه
- ولأنَّه لما كان محلُّه الوتدُ المجموعُ المصدَّرُ به الجزء الواقع أوَّل البيت ، لزم أن يكون المحذوف منه حرفًا واحدًا :
- إذ لا جائزٌ أن يكون المحذوف هو الوتد بكماله .
- ولا أن يكون المحذوف حرفيه المتحركين جميعًا ؛ لأنَّ حذف حرفين يتعذر؛ لأنَّ (الخَرْم) لا يكون إلا في الوتد المجموع ، وثالث الوتد ساكن ، فلو حذف منه حرفان لأدَّى إلى الابتداء بالساكن .
- ولا حركة الحرف الأول منه ؛ لما يلزم عليه من الابتداء بالساكن
- ولا الحرف الثاني ؛ وإلا لوقَع الحذف غير ابتداء ، والفرض أنه ابتداءٌ .

((١)) ردُّ المحتار على الدرّ المختار ٦/ ٤٠٦.
((٢)) ينظر : العيون الغامزة ١٠٥ .
((٣)) ينظر : المصدر السابق ١١٩ .

الفصل الثاني : الحكم والتعليل وفلسفة الخرم

المبحث الأول : حكم الخرم وتعليله

المطلب الأوَّل : حكم (الخَرْم) :

يمكن اختصار أحكام (الخَرْم) بالقول : بأنَّه ليس ثمت حكْمٌ متَّفقٌ عليه بين العروضيين فيما يتعلَّق به . غير أنَّه كثير في شعرهم ، فقد قيل : وقد يأتون بالخرْم كثيرًا ((١)) .

مع التأكيد على أنَّ العربَ لم تَعُدَّ (الخَرْم) كسْرًا للوزن على الصحيح ، فلا يُسَلَّمُ عندهم أن (الخَرْم) يكسِرُ الوزنَ ، إذ لو كسَرَهُ ؛ لخرَج ما دخَل فيه عن أن يكون شعرًا ؛ لضرورة أنَّ كلَّ شعرٍ لا بدَّ من أن يكونَ موزونًا بوزنٍ صحيحٍ ، واللازمُ باطلٌ ((٢)) .

قال الدماميني إجابةً لقول ابن بري : اختلفوا في مسوغ (الخَرْم) مع أنه يخرج به الشعر عن الوزن ، فقال : لو خرج عن الوزن لم يكن شعرًا ((٣)) .

وبين المنْع مطلقًا والجواز مطلقًا دار حكم (الخَرْم) على درجاتٍ مختلفةٍ في القبول والرفض :

فقد قيل بأنَّ الخليلَ أنكَر (الخَرْم) ؛ لقلته فلم يُجِزْهُ ((٤)) ومنعَهُ ((٥)) ، وقد تعارضت النقولات عنه رحمه الله في الخرم ، وهو عند الخليل رحمه الله حذف أوَّل الوتد المجموع في أوَّل البيت ، وبعضهم ينقل عنه أنه يجوزه في أوَّل النصف الثاني على قلَّة ، وبعضهم ينقل فيه المنع عنه ويقول أن غيره هو الذي يجوز (الخَرْم) فيه ، وبعضهم ينقل المنع في خرم أوَّل العجز مطلقاً عن الخليل وغيره ((٦)) .

ونِسْبَةُ منْعِ (الخَرْم) مطلقًا للخليل ، على الرغم من نقلها عنه ، غير صحيحةٍ عندي ، لأمورٍ ، لعل من أهمها :

- أنَّ الخليل نصَّ على (الخَرْم) لا على المنع ، فقد جاء في كتاب العين : (والأَخْرَمُ من الشعر : ما كان في صدرِه وتدٌ مجموعُ الحركتين فخُرِم أحدُهما وطُرِح ، كقوله :

((١)) ينظر : العمدة في محاسن الشعر وآدابه ١/ ١٤٠ .

((٢)) ينظر : العيون الغامزة ٧٨ .

((٣)) ينظر : المصدر نفسه ١١٦ .

((٤)) ينظر : العمدة في محاسن الشعر وآدابه ١/ ١٤٠ ، وشرح ديوان رئيس الشعراء للوزير ٩٢ .

((٥)) ينظر : الوافي في عِلْمَي العروض والقوافي (للعبيدي) ١/ ١٧٨ ، وحاشية الصبان ٩.

((٦)) ينظر : العيون الغامزة ١١٣ .

إنَّ امرًا قد عاشَ تسعينَ حجَّةً إلى مثلِها يرجو الخلودَ لجاهلُ

وتمامه: وإن امرأ) [(١)] .

- أن تعليل منْع الخليل للخرم بقلته ، أمرٌ غير صحيح لنصِّ القدماء على كثرته كما في تصريح القيرواني المذكور قبل قليلٍ ، ولكثرته في الشعر الواصل إلينا من شعر العرب ، والذي لا تخفى كثرته على أيِّ باحثٍ فضلاً عن الخليل وهو من أعلم العرب بشعرها .
- ولورود النقل عنه رحمه الله بقصْرِ منعِ (الخَرْم) على الابتداء لا على الاطلاق ، فقد قال العبيدي : (وعند الخليل لا يجوز (الخَرْم) في الابتداء ، وقال : (يجوز لكلمة واحدةٍ أن يكون بعضها في العروض وبعضها في الابتداء ، كقول بعضهم في أوَّل الخفيف :

أنَّ فذًّا كَهُمْ جميعًا فإن أُمْدَدْ أُبِدْهُمْ ، ولاتَ حينَ بقاءِ

فالابتداء من (دَدْ) (أُمْدَدْ) فيكون اتصال العروض بالابتداء قويًا ؛ ولذا تُزاحف اعتمادًا على الابتداء ، وسلمت لمزاحفة الابتداء ، فلمَّا كان بينهما هذا الاتصال صار العروضُ كالحشو ، إذ الحشو يعتمد على الحشو والضرب ، فكما لا يجوز (الخَرْم) في الحشو كذلك لا يجوز في الابتداء) [(٢)] .

وقيل : أجازه الناس [(٣)] ، فقيل : أنَّه جائز [(٤)] مطلقًا سواء كان أوَّل الصدر أم أوَّل العجز وفاقًا لأخفش ومتابعيه ، وعليه قوله من الطويل [(٥)] :

لكنَّ عبدَ اللهِ لمّا أَتيتُهُ أعطَى عطَاءً، لا قليلًا ولا نَزْرا [(٦)]

وإن كان المشهور أنَّ من أجاز (الخَرْم) انقسموا :

- فبعضهم يجيزه أوَّل البيت فحسب [(٧)] . ونصَّ الزمخشري على أنَّ القائلين بهذا هم الأكثر [(١)] .

((١)) العين ٤/ ٢٦٠ .

((٢)) الوافي في عِلْمَي العروض والقوافي (للعبيدي) ١/ ١٨٠ – ١٨١ .

((٣)) ينظر : العمدة في محاسن الشعر وآدابه ١/ ١٤٠ .

((٤)) ينظر : كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم ١/ ٧٤٤ ،و حاشية الصبان ٩.

((٥)) ينظر : القسطاس ٦١ ، برواية : لكنْ عبيد الله .... .

((٦)) ينظر :رفع حاجب العيون الغامزة ٦٤ .

((٧)) ينظر : الكافي في العروض والقوافي (للتبريزي) ١٤١ ، والوافي في عِلْمَي العروض والقوافي (للعبيدي) ١/ ١٧٨ ، وحاشية الصبان ٩.

- وبعضهم أجازه في الابتداء ، أي : بدء الشطر الثاني أيضًا [٢] ، وقد حكى التبريزي إجماعًا عند بعضهم على جواز (الخَرْم) أوَّل الشطر الثاني عند التقفية أو التصريع ؛ لأنَّ العروض حينئذٍ تصبح كالضرب ، فيصير الابتداء كالصدر [٣] .

وحُكِيتْ قلَّة وروده أوَّل العجز ، وصُرِّح بعدم تجويز الخليل له [٤] ، وهو الأليق بحمل منْع الخليل له لا أن يُحمل منْعُه على (الخَرْم) عمومًا كما تقدَّم . وقد علِّل منعه هنا : بأنَّ ذلك قد يجعل لكلمة واحدة أن يكون بعضها في العروض وبعضها في العجز ، فيكون اتصال العروض به قويًا فصار كالحشو ، والخرم لا يجوز فيه ، فلا يجوز في العجز ، وما أنشده الأخفش شاذٌّ لا يُلْتَفتُ إليه [٥] .

قال العبيدي : (وأجازه الأخفش ، ووافقه في ذلك محمد بن أبي دانية ، وابن عبد الرحيم ، ودومي ، وقالو : إنَّما جاز (الخَرْم) في أوَّل البيت ؛ لأنَّ آخر البيت موضع سكونٍ وترنُّم ، فصارا عوضينِ من المحذوف الذي بعدهما . وفي النصف الأوَّل كذلك ؛ لأنَّهم يسكتون للاستراحة ويترنَّمون في آخر النصف الأوَّل كما الآخر ، واعترض عليه بأنَّ هذا الدليل لو كان يتمُّ لكان ينبغي ألَّا يجيء في أوَّل بيتٍ من القصيدة ، إذ لا ترنُّم قبله ولا سكون عنده . وأجيب عنه : أنَّه لما جاء في البيت الثاني قيسَ البيت الأوَّل عليه ، وأنشد الأخفش على جوازه من الطويل :

لكنَّ عبدَ اللهِ لمّا أَتيتُهُ أعطَى عطَاءً، لا قليلًا ولا نَزْرا

مخروم الصدر والابتداء ، ومن المتقارب :

فموتوا كرامًا بأسيافكم والموتُ يجْشُمُهُ من جَشِمْ [٦]

وكذا لامريء القيس :

وعيْنٌ لها حدْرَةٌ بَدْرَةٌ شقَّتْ مآقيهما مِنْ أُخَرْ) [٧]

((١)) ينظر : القسطاس في علم العروض ٦١ .

((٢)) ينظر :الكافي في العروض والقوافي (للتبريزي) ١٤١ .

((٣)) ينظر : الوافي في عِلْمَي العروض والقوافي (للعبيدي) ١/ ١٨١.

((٤)) ينظر : رفع حاجب العيون الغامزة ٦٤ .

((٥)) ينظر : رفع حاجب العيون الغامزة ٦٤-٦٥.

((٦)) ينظر : ديوان الأعشى الكبير ٤٣ ، برواية وَلَلْموت .

((٧)) الوافي في عِلْمَي العروض والقوافي (للعبيدي) ١/ ١٧٩- ١٨٠ .

وقال البارقي : (ما أنشده الأخفش شاذٌّ قليلٌ ، ولا يلتفت إليه)[(١)] .

والخرْم مطلقًا عند بعضهم قبيح[(٢)] ، وقد يكون بعضُ أنواعِهِ أقبحَ من بعضٍ ، فحازم القرطاجني مثلًا يرى أنَّ (الخَرْم) المتمثِّلَ بحذف أوَّل الوتدِ في صدور البيوت أحسن منه بحذف ثاني السبب الثقيل[(٣)] ، وإن ذهَبَ ابن عبد ربِّه للقول : والخرم كلُّهُ قبيحٌ[(٤)] ، وقال الزمخشري : (وَيْلَك إنْ كُنْتَ منْ اهلِ الفضْلِ والحزْمْ .

فلا تهْتَمَّ بنُقْصانِ (الخَرْم) وزيادةِ (الخَزْمْ) ، وَلا تُفكِّرْ في الأثْلَمِ والأثْرَمْ)[(٥)] . وقال السكاكي : أنه عنده رذْل لا يورده في الاعتبار[(٦)] ، وكان يشبه ما يرفضه به كما في قوله : (أنَّه في الرداءة كالخرْم فيه)[(٧)] .

لذلك هم يرون أنَّ مذهبَ العربِ توخي (الخَرْم) ولو أدَّى ذلك لمخالفة الأولى في القياس ، كما في قولهم :

صُبَّةٌ كاليَمَامِ تَهْوِي سِراعًا وَعَدِيٌّ كَمِثْلِ سَيْلِ المَضِيقِ

فقد قيل : إنَّ الأَسْيَقُ في البيت : صُبَبٌ كاليمامِ ؛ إلا أنَّ الشاعر آثَر إتْمامَ الجَزْءِ على (الْخَرْم) ؛ لأنَّ الشُّعراءَ يختارون مثلَ هذا ، وإلا فمُقابلةُ الجَمْعِ بالجمعِ أَشْكَل[(٨)] .

وقد قيل بأنَّه مسموح للقدماء جائز للمولدين ، فقد احتُمِلَ للعرب الأوائل وقبح على غيرهم[(٩)] ، فهو ممَّا يجوزُ للشاعر المولّد استعمالُه عندَ الضرورة في

((١)) الوافي في عِلْمَي العروض والقوافي (للعبيدي) ١/ ١٨٠ .

((٢)) ينظر : العمدة في محاسن الشعر وآدابه ١٤١/١ .

((٣)) ينظر : منهاج البلغاء ٨٤ ؛ لأنَّ من مذهبه أنَّ الخرم يدخل الوتد والسبب الثقيل .

((٤)) العقد الفريد ٦/ ٣٠٥ .

((٥)) ينظر : مقامات الزمخشري ٢٠٤ .

((٦)) ينظر : مفتاح العلوم ٥٢٦ .

((٧)) ينظر : مفتاح العلوم ٥٢٦ .

((٨)) ينظر : المحكم والمحيط الأعظم ٨/ ٢٧٤-٢٧٥ .

((٩)) ينظر : العمدة في محاسن الشعر وآدابه ١٤١/١ .

شعرِه [(١)] ، قال الصبان : والأصحُّ جوازه لهم عند الضرورة [(٢)] . ويبدو أنَّه ينطلق ممَّا رآه الدماميني من أنَّ هذا النوع من التغييرات ليس من المستحسنات ، وإنَّما يُسْتَعمل عندهم للضرورة ، ولذلك كرِهَ بعضُهم استعمالَه للمولَّدين، وحظَره عليهم آخرون [(٣)] ، وفي تحفة القادم تعليقاً على قول الشاعر:

بكرتُ إليك بكورَ الغرابِ ورُحتُ عليك رواحَ القَطا

(هكذا أُنشد الأول على (الخَرْم) وعيوب الشعر الجائزة للعرب لا تجوز للمُحدَثين ومَن احتجّ بهم عندي ليس بمصيب ، على أنَّه وقع في شعر حبيب :

هُنَّ عوادي يوسفٍ وصواحبُهْ .....

وقرأتُ لعباس بن ناصح الأندلسي في ديوان شعره:

إنَّك بالصبر لا تُوبَنُ وفي الجَزَع الخلقُ الأشْيَنُ

ووافقهما أبو الطيب في قوله:

لا يُحزِن الله الأميرَ فإنَّني لآخذُ من حالاتِهِ بنصيبِ

وحسبنا اليوم القبول ، إذا نقَّحنا وجوَّدنا ما نقول) [(٤)]

(وحديثُ أبي تمام مع أبي سعيد المكفوف ، لمّا عُرِضَتْ عليه قصيدتُه البائية التي مدحَ بها عبدَ الله بن طاهر ، وإنكارُه (الخَرْم) في أوَّل البيت منها ، معروفٌ ؛ لأنَّ العلماءَ بالشعرِ لا يستحسِنونَهُ وإنْ كان مُجَوَّزًا مُستعملًا وهو قوله:

هُنَّ عوادي يوسفٍ وصواحِبُهْ

فعَزْمًا فقِدْمًا أدركَ الثأرَ طالبُهْ) [(٥)] .

المطلب الثاني : تعليل الخرم :

أوَّلاً : التعليل بالابتداء :

يكثر ربط الخرم ببدء موسيقى البيت أو الشطر ، وأنه يغتفر من أجل ذلك الحذف الحاصل فيه ، حتى أنَّه قد يتَّخذ حجَّةً فيما قد يشبهه من الحذف كما في (المآخذ على

((١)) ينظر : نضرة الإغريض في نصرة القريض ٢٨٨ .

((٢)) حاشية الصبان ٩ .

((٣)) ينظر : العيون الغامزة ١٢٠ .

((٤)) تحفة القادم ٦١ .

((٥)) ينظر : نضرة الإغريض في نصرة القريض ٢٩٠ .

شرح ديوان المتنبي) : (فجاء الخبن ، في الجزء الأول والجزء الخامس ، ولم يتبيّن فيه النّقص ، إلا إنَّه حسّن من زحافه ... إنَّه جاء هاهنا أوَّلًا لم يتقدّمه أجزاء خالفها ، فأشبه (الخَرْم) الواقع في أوَّل حرف من أوَّل جزء في البيت))(١(.

ويبدو من نصٍّ ذكره ابن منظور عن ابن بري أنَّ مطلع القصيدة قد يصوب على (الخَرْم) دون عدمه ، حتى قد يستشعر أن الابتداء بالقصيدة علَّةٌ للخرم فقد قيل تعليقًا على قول خُفاف بن نُدبة :

(وإنْ تَكُ خَيْلي قَدْ أُصِيبَ صَمِيمُها، فعَمْدًا عَلَى عَيْنٍ تَيَمَّمْتُ مَالِكًا

... قَالَ ابْنُ بَرِّيٍّ: وَصَوَابُ إِنشاده : إِنْ تكُ خَيْلِي ، بِغَيْرِ وَاوٍ عَلَى (الخَرْم) ؛ لأَنه أَوَّل الْقَصِيدَة))(٢(.

وقد (قال الزجاج : إنَّما اختصَّ (الخَرْم) بأوَّل البيت لأنَّه ابتداء وزنٍ ، فلا يقبح في السمع النقص منه ، لأنَّه يُستمَرُ على استماع الأجزاء ، فيُعْلم نقصانه ، قيل : ويلزمه أن لا يجيزه في وسط القصيدة لاستمرار الأجزاء على السمع))(٣(.

وقد نقل الصاحب القول بأنَّه إِنَّمَا جَازَت الزِّيَادَة فِي أَوَائِل الابيات يقصد بـ(الخزْم) ، كَمَا جَازَ (الخَرْم) ، وَهُوَ النُّقْصَان فِي أَوَائِل الابيات ، وَيرى أنَّه إِنَّمَا احتملت الزِّيَادَة أَو النُّقْصَان فِي الاوائل ؛ لأَنَّ الْوَزْن إِنَّمَا يستبين فِي السّمع وَيظْهر عواره إِذا ذهبت فِي الْبَيْت))(٤(.

وتعبير (أَوَائِل الابيات) في عبارة (النُّقْصَان فِي أَوَائِل الابيات) إمَّا أن يعني :

- الأبيات الأولى من القصيدة ، والظاهر ليس عليه ، مبنى هذا التعليل إلى ما يمكن تسميته بـ(أَلْفَةِ النغم) أو تمكُّنه في سمع المتلقي ، والذي لا يتشكل إلا بعد اعتياد الموسيقى والاستمرار بقراءة النغمة الموسيقية حتى تصبح اعتيادًا في الأذُن ، يُسْتَقْبَح الخروج عنها والانصراف لغيرها ، لما أَلِفه السمعُ ؛ لذلك يغلب على مطالع الشعر العربي القديم التقفية والتصريع إيغالًا في إحضار القافية حتى يعتادها السمعُ ويصدر عنها بعد اعتيادٍ . الأمر الذي يمكننا من القول في ضوءٍ من مقولة الصاحب السابقة

((١)) ينظر : المآخذ على شراح ديوان أبي الطيب المتنبي ٢/ ١١٠ .

((٢)) لسان العرب (صمم) .

((٣)) الوافي في عِلْمَي العروض والقوافي ١/ ١٨١ .

((٤)) ينظر : المحكم والمحيط الأعظم ٥/ ١٠٥ .

بأنَّ البيت الأوَّل عند العربي لا يمثل سوى لحظات تأسيسٍ لموسيقى القصيدة وابتداءً لألفةٍ لما تتشكل بعد ، كان لمبدأ (تداخل الأوزان) المتحدَّث عنه في هذا البحث تعارضٌ معه ، فـ (الخَرْم) وإنْ كانت تجوّزه البدايةُ ؛ لأنَّ الْوَزْن إِنَّمَا يستبين فِي السّمع وَيظْهر عواره إِذا ذَهَبْتَ فِي الْبَيْت ، إلا أنَّه لا يبعد كونُهُ جرى جائزًا في موضعٍ يحتاج لغيره ، بل يمكن عدُّه ممَّا شاع تعبيرهم عنه بما استعمل (في غير موضعه) [(١)] ، ويبدو أنَّهم انتهوا لذلك وتعقبوه محاولينَ حصر ذلك فاتضحت قلته وانحصاره في عددٍ قليلٍ منه قولهم :

(خَرَجْتُ بِهَا مِنْ بَطْنِ بَبْرِينَ بَعْدَمَا نَادَى الْمُنَادِي بالصَّلاةِ فأَعْتَمَا

قيل : ولا يوجد بيتٌ مصرَّعٌ مخرومُ النصف الثاني إلَّا هذا البيت وبيت لأوس بن حجر وهو:

غَشِيْتُ دِيَارَ الحَيّ بالسَّبُعَانِ كالبُرْدِ بالعَيْنَيْنِ يَبْتَدِرَانِ) [(٢)]

والذي أراه أنَّ محاولة حصر ورود ذلك بالبيتين السابقين تهدف للتخلُّص مما أشكلته قبل قليلٍ ؛ لتضادِّ التأسيس لموسيقى البيت من جهتي الابتداء والتقفية والتصريع مع الاعتماد على هذا التأسيس غير الحاصل في الحذف من وزن البيت المسمَّى بـ(الخَرْم) قبل أن يتأسَّس لموسيقاه كما تقدَّم .

- أو بدايات الأبيات الشعرية عامَّةً ، وهو ما يترجح هنا لدلالة قوله بعد ذلك (...لأنَّ الْوَزْن إِنَّمَا يستبين فِي السّمع وَيظْهر عواره إِذا ذهبت فِي الْبَيْت) . وعلى ما يترجح من إراد المعنى الثاني هنا فهو تعليلٌ لا يستقيم ؛ لأنَّ العرب وإن تعاملت مع البيت بوصفه وحدةً مستقِلَّةً على المستوى الدلالي بدلالة التضمين ، إلا أنَّها لم تعطه الاستقلال ذاته على المستوى الموسيقي ، فهو من بنيةٍ صوتيةٍ لا يجوز الخروج عنها على مستوى القصيدة لذلك فإنَّ التعليل بأنَّ الْوَزْن إِنَّمَا يستبين فِي السّمع وَيظْهر عواره إِذا ذَهَبْتَ فِي الْبَيْت لا يقبل بعد البيت الأوَّل ؛ لأنَّ غير البيت الأوَّل قد تأسست موسيقاه بالبيت الأوَّل نفسه ، فالبيت الأوَّل سيحدِّد الوزن الذي ستألفه الأذن ، فلا معنى والحال هذه لبدايات الأبيات اللاحقة في إبانة الوزن ؛ لاتضاحه جليًا في البيت الأوَّل من القصيدة

((١)) كما في إصلاح المنطق : (باب ومما تضعه العامة في غير موضعه) ٢٠٤ ، وفي جمهرة اللغة (بَاب مَا يُستعار فيُتكلّم بِهِ فِي غير مَوْضِعه) ١٣١٢/٣ ، وهو ما يقرب مما يسميه الأصوليون بفساد الاعتبار فيما يخالف القياس نصًّا ؛ لأنَّه عندهم وضْعٌ له في غير موضعه ، ينظر : شرح مختصر الروضة ٣/ ٤٦٧ ، والمدخل إلى مذهب الإمام أحمد ١٧٦ .

((٢)) القوافي للتنوخي ٨٦ .

وليس ما بعده غير إعادة لجملة موسيقية واحدة ستتكرَّر بعدد أبيات القصيدة حتى تنتهي .

ولعل ما ذهب إليه الزجّاج ، كما نُقِلَ عنه ، أدقُّ عبارةً في التعبير عن هذا المعنى فقد ذهب إلى أن مسوغ دخول (الخَرْم) في أوَّل البيت هو (أنَّ أوَّل البيت مفتتَحُ الوزن فينطق به الشاعرُ كيف اتَّفق ولا يشعر بمراده من الوزن إلا بعد ذلك) ((١)) .

وهو وصف مهم في مبدأ (تداخل الأوزان) الذي افترضه لمقولة (الخَرْم) هنا يبدأ من إحساس الشاعر بالوزن والذي يفترض أنَّ : أوَّل البيت مفتتح الوزن ، وهو أمرٌ دقيقٌ جداً ، ولا سيما من خلال عدم تقييده بالبيت الأوَّل من القصيدة ، وإن يمكن القول بقصده هنا ، إلا إنَّ عدم القول به يجعل بدء البيت هو المسؤول عن بناء الوزن وأنَّ القصد لا يجري بنيةٍ مسبقةٍ على المستوى الموسيقي ، دون أن يفهم من عبارة (فينطق به الشاعرُ كيف اتَّفق) انعدام القصد بشكلٍ كاملٍ لأنّ المقصود هنا انصراف الشاعر للمعنى ممَّا يجري اللفظ بحسبه فيتشكل تبعاً لذلك الافتتاح الوزني ، الذي سيلزم الشاعر بوزنٍ معين ، وهو ما يمكن فهمه من بقية العبارة (ولا يشعر بمراده من الوزن إلا بعد ذلك) . فابتداء البيت بلفظ معين أحياناً قد يجرُّ الشاعر لوزنٍ قريب يحصل بانتقال صوتي بسيط بين وزنين بينهما صلة موسيقية يستسلم لها الشاعر في تحوُّلها الذي تقود إليه اللغة دون أن يتعمده الشاعر وإن كان يعيشه حساً لا قصداً .

ثانيًا : التعليل بعدم القصد :

وعلِّل (الخَرْم) بأنَّ العرب إنَّما كانت تأتي به ؛ لأنَّ أحدَهم يتكلَّم بالكلام على أنَّه غير شعر ، ثمَّ يرى فيه رأيًا فيصرفه إلى جهة الشعر في أي وجه شاء ؛ فمن ههنا احتمل لهم وقبح على غيرهم . ألا ترى أنَّ بعض كتاب عبد الله بن طاهر عابَ ذلك على أبي تمام ، وهو أولى الناس بمذاهب العرب ، في قوله :

هنَّ عوادي يوسفٍ وصواحبُهْ

على أنَّه أولى الناس بمذاهب العرب ((٢)) .

ولا يصحُّ هذا التعليل أيضاً إذ ليس (الخَرْم) مقصوراً على أوَّل القصيد ليقال بهذا القول ، فمعروفٌ عدم انحصاره في البيت الأوَّل ، وأنَّه قد يأتي في وسط القصيدة أو

((١)) العيون الغامزة ١١٨ .

((٢)) ينظر : العمدة في محاسن الشعر وآدابه ١/ ١٤١ ،والعيون الغامزة ١١٨ .

آخرها ، والشاعر قد نظم أبياتاً كثيرةً قبل بيت (الخَرْم) وبعده ، فكيف يُقبل أنَّ الشاعر كان قد تكلَّم بكلامه على أنَّه غير شعر ، ثمَّ رأى فيه رأيًا فصرفه إلى جهة الشعر .

المبحث الثاني : تداخل الأوزان وفلسفة الخرم :

المطلب الأوَّل : الخرم وتداخل الأوزان :

معلومٌ أنَّ العروض العربي لا يسمح بتداخل الأوزان في القصيدة فضلاً عن البيت الواحد ، فقد ذكر الإسنوي أن من فوائد علم العروض : (الأمن من تداخل البحور) والغريب أن تمَّ العبارة بقوله : (فقد وقع فيه جماعةٌ من الفحول سمَّاهم ابن القطاع وغيره)[(١)] ، فقد قال ابن القطاع : (اعلم أنَّ العروض علمٌ ... بمعرفته يأمن الشاعر على نفسه من إدخال جنسٍ من الشعر على جنسٍ ، إذ كان الاشتباهُ في أجناس الشعر كثيراً ، وقد وقع فيه جماعةٌ من العرب ، كمرقشٍ ، ومهلهلٍ ، وعلقمة بن عبدة ، وعبيد بن الأبرص ، وغيرهم)[(٢)] .

وقد يؤدي الخرم في أحايين إلى أن تتداخل الأوزان ليس عند الشاعر فحسب ، بل قد يتوقف كبار العلماء في وزن بيتٍ فتختلف أقوالهم ، حتى يحال إلى أبيات القصيدة الأخرى لحسم وزن البيت كما في قول الشاعر[(٣)] :[من المنسرح]

لا تُهِينَ[(٤)] الفَقِيرَ عَلَّكَ أنْ تَرْ كَعَ يَومًا والدَّهْرُ قَدْ رَفَعَهْ

فقد قيل : إنَّ (البيت من المنسرح ، لكن دخَل في (مسْتفْعلن) في أوَّل جزءٍ منه الخبنُ فصار (متْفعلن) مركَّبٌ من وتدين ، فدخل أوَّله (الخَرْم) بالراء بعد خبنه فصار (فاعلن) ، كما قاله الدماميني والشمني , ويدلُّ له بقيَّةُ القصيدةِ ومنها بعد هذا البيت :

وصِلْ حبالَ البَعيد إن وَصَلَ الحبـ لَ وأقْصُّ القريبَ إن قَطَعَهْ

وارْضَ مِنَ الدهرِ ما أتَاك بهِ مَن قَرَّ عَينًا بعيشِهِ نَفَعَهْ

((١)) نهاية الراغب شرح عروض ابن الحاجب ٧٩ .

((٢)) البارع ٨٣ .

((٣)) البيت من المنسرح ، وهو للأضبط بن قريع ، ينظر : الأغاني ١٨/ ٦٨ ، وخزانة الأدب ١١/ ٤٥٠ ، و٤٥٢ ، وشرح التصريح ٢/ ٢٠٨ وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ١١٥١ .

((٤)) أصلها : لا تُهِن ؛ حُذِفت الياء لالتقاء الساكنين ، فلما تحرَّكت النون للتأكيد لأنَّ الأصل : لا تهينَنْ ، فحذفت النون الثانية هنا قياساً لالتقائها بساكن ، فلما ذهب الالتقاء ذكرت الياء.

قَدْ يَجمعُ المالَ غيرُ آكِلِه ويأكلُ المالَ غيرُ مَن جَمَعَهْ

فقول العيني ومن تبعه : إنه من الخفيف ، خطأٌ[(١)] ، وإن حكم الخضري عليه بالشذوذ[(٢)] .

ولا يعدم متتبع كلام القدماء من انتباههم لأثر الرواية بالخرْم على وزن البيت ، فقد تنبَّه ابن بري مثلًا لذلك وإن ظلَّت مثل هذه الإشارات محكومةً بالتصوُّر العام لعدم جواز اجتماع الوزنين في البيت فقد قال :

(وأَنشد شِمْرٍ:

لَوْ كنتَ عَيْرًا ، كنتَ عَيْرَ مَذَلَّةٍ ، أَو كنتَ كسْرًا ، كنتَ كِسْرَ قَبيحِ

وَهَذَا الْبَيْتُ أَورد الْجَوْهَرِيُّ عَجُزَهُ :

..... وَلَوْ كنتَ كِسْرًا ، كنتَ كِسْرَ قَبيحِ

قَالَ ابْنُ بَرِّيٍّ: الْبَيْتُ مِنَ الطَّوِيلِ وَدَخَلَهُ (الخَرْم) مِنْ أَوله ، قَالَ : وَمِنْهُمْ مَنْ يَرْوِيهِ أَو كُنْتَ كَسْرًا ، وَالْبَيْتُ عَلَى هَذَا مِنَ الْكَامِلِ)[(٣)] ، فقوله : (... والبيت على هذا من الكامل) واضحٌ في اتفاقه مع ما أنشده شِمْر ، في كونه يمكن أن يكون من الكامل مع أنَّه في الرواية الأخرى على الطويل .

وكثيرٌ جدًا في الشعر العربي أن يتداخل البحر الكامل مع بحر الطويل بفعل (الخَرْم) ولا سيما في الشطر الأوَّل من البيت ، منه قول الشاعر :

عَبْدِي بِهِ قَدْ كُسْيَ ثُمَّتَ لَمْ يَزَلْ، بِدَارِيَزيدَ ، طاعِمًا يَتَأَجَّلُ[(٤)]

ومنه قول الشاعر: [من الطويل المخروم]

من كان يبكي هالكا فعلى فتى

ثوى بلوى لحج وآبت رواحلهْ

فتى لا يطيع الزاجرين عن الندى

وترجع بالعصيان عند عواذلهْ[(٥)]

((١)) ينظر : حاشية الصبان ٣/ ٣٣٢ .

((٢)) ينظر : حاشية الخضري على ابن عقيل (٣/ ١٣) .

((٣)) لسان العرب (كسر) .

((٤)) ينظر البيت في لسان العرب (أجل) .

((٥)) ينظر : تاريخ دمشق ٤٩/ ٤٧٧ ، وينظر : أبياتًا أخرى فيها الأمر نفسه ١٥٦/٦٩.

فشطره الأوَّل مخرومٌ ، وبالخرْم انتقل لوزن الكامل ، ومنه قول أبي وَجْزَةَ (وَذَكَرَ وَحْشًا :

يَقْرِمْنَ سَعْدانَ الأَباهِرِفِي النَّدى، وعِذْقَ الخُزامى والنَّصِيَّ المُجَمَّما

قَالَ ابْنُ سِيدَهْ : هَكَذَا أَنشده أَبو حَنِيفَةَ عَلَى (الخَرْم)))(١((.

ومثله قول خُفاف بن نُدبة :

إنْ تَكُ خَيْلي قَدْ أُصِيبَ صَمِيمُها،

فعَمْدًا عَلَى عَيْنٍ تَيَمَّمْتُ مَالِكًا))(٢((

وكثيرٌ أيضًا أن يتداخل البيت كلُّه من الطويل مع وزن البحر الكامل وإن كان أقلَّ ممَّا ورد في شطرٍ فقط .

وقد يتداخل الطويل مع الرجز، كما في قول عمر بن أبي ربيعة:

من آل نعْم أنت غادٍ فَمُبَكِّرُ غداة غدٍ أم رائح فمهجر ؟

فلو أن قال في أوَّل البيت أمن آل نعم لما كانت في البيت خرم ، والشطر الأول إلى الكاف الأولى من فمبكِّرُ من الرجز فلم يحس الشاعر به .

والخرْم في الوافر قد يجعله يتداخل مع المتدارك كما في قول الشاعر برواية (الخَرْم) فيه :

إن نزل السماء بأرض قوم رعيناه وإن كانوا غضابا

فإذا راعينا الرواية الأخرى (إذا نزل) لما كان في البيت خرم .

ومن أمثلة (الخَرْم) في بحر المضارع :

سوف أهدي لسلمى ثناءً على ثناءِ

فلو أن الشاعر قال وسوف أو لسوف لسلم البيت من (الخَرْم) ، ولكن موسيقى الشطر الأوَّل هنا تداخلت عند الشاعر بموسيقى الخبب (فاعلن فاعلن ..) عدا التفعيلة الأخيرة منه .

ومن أمثلة (الخَرْم) في بحر الهزج:

أدوا ما استعاروه كذاك العيش عاريهْ

ولو قال الشاعر وأدوا لسلم البيت من (الخَرْم) ، فالشطر الأول منه بالخرْم قد تداخل مع المتدارك .ومثال (الخَرْم) في المتقارب :

((١)) لسان العرب (جمم) .

((٢)) كما في رواية ابن بري له فهي الأصوب عنده من روايته بالواو في أوَّل الشطر ينظر : لسان العرب (صمم) .

قلت سدادًا لمن جاءني فأحسنت قولًا وأحسنت رأيا

فلو قال الشاعر وقلت أو فقلت لما كان في البيت خرم ، وأغلب البيت على رواية (الخَرْم) يمكن أن يكون على المجتث (مستفعلن فاعلاتن) .

فبالخرْم قد ينتقل إيقاع الطويل إلى إيقاع الكامل ، كما في قول يحيى بن زياد الحارثي:

لَمّا رأيْتُ الشيْبَ لاحَ بياضُهُ بمفرِقِ رأسي قلتُ للشيبِ: مرحَبا

فصدر البيت :

على وزن الطويل يساوي : (عولن مفاعيلن فعولُ مفاعِلن) .

بينما هو على الكامل يساوي : (مُتَفَاْعِلُنْ متْفاعلن مُتَفَاْعِلُنْ).

ومثله قول الأخطل:

أبلغْ أميرَ المؤمنين رسالةً جزاءَ بنُعْمى قبلَها ووسيلُ

فصدر البيت :

على وزن الطويل يساوي : (عولن مفاعيلن فعولُ مفاعِلن) .

بينما هو على الكامل يساوي : (مُتَفَاْعِلُنْ متْفاعلن مُتَفَاْعِلُنْ).

ومما يتداخل فيه البحر الكامل مع بحر الطويل ما أنْشد شَمِر:

لَو كنتَ عَيْرًا كنتَ عَيْرَ مَذَلَّةٍ أَو كنتَ كِسْرًا كنتَ كِسْرَ قَبيحِ

فقد أَوْرَدَ الجَوْهَرِيُّ عَجُزَه : وَلَو كنتَ كِسْرًا ، قَالَ ابنُ برّيّ : البيتُ من الطَّوِيل ، وَدَخَله (الخَرْم) من أَوَّلِه . قَالَ : وَمِنْهُم من يَرْوِيه : أَو كنتَ كِسْرًا ، والبيتُ على هَذَا من الكامِل ((١)) .

وهنا أمرٌ يجدر التنبيه له ، فكثيرًا ما يغلب تداخل البحرين هنا الطويل والكامل في الشطر الأوَّل من البيت فلا نعدم مجيء روايةٍ ثانيةٍ تلْحق شطر البيت الثاني وزنًا بشطره الأول كما البيت السابق هنا ، ومن ذلك قول أبي مرْثدٍ الغنوي الذي تمثَّل به أبو هريرة رضي الله عنه :[من البحر الطويل المخروم]

يَا لَيْلَةً مِنْ طُولِهَا وَعَنَائِهَا عَلَى أَنَّهَا مِنْ دَارَةِ الكُفْرِ نَجَّتِ ((٢))

فالبيت من بحر الطويل جاء شطره الأوَّل مخرومًا ممَّا جعله يتداخل مع بحر الكامل ، فهو إما أن يُوْزن على :

عولن مفاعيلن فعولُ مفاعلن .....

أو على وزن :

((١)) تاج العروس ١٤/ ٣٩ .

((٢)) ينظر : لسان العرب (دور) وتاج العروس (دور) .

مُتْفاعلن مُتَفَاْعِلُنْ متَفاعلن .....

فلما صلُح شطره الأوَّل أن يتصوَّر على وزن بحر الكامل ، حدث ذلك عند بعضهم فتأثَّر على ما يبدو بموسيقى الكامل في روايته للبيت حتى تغيَّر عليه في الرواية فأجرى ثانيَ الشطرين مجرى أوّلِهما المخروم ، فقد أورد ابن أبي حاتمٍ البيت في عللَه برواية :

يَا لَيْلَةً مِنْ طُولِهَا وعَنَائِهَا عَلَى انَّهَا مِنْ دَارِكُفْرٍنَجَّتِ ((١)) .

فيلاحظ كيف تغيَّرت رواية الشطر الثاني هنا من :

..... عَلَى أَنَّهَا مِنْ دَارةِ الكُفْرِنَجَّتِ

إلى :

..... عَلَى انَّهَا مِنْ دَارِكُفْرٍنَجَّتِ

فقد وصلت همزة القطع الموجودة في (أنَّها) وبدِّلت (دارة الكفر) إلى (در الكفر) ممَّا حوَّل موسيقى الشطر الثاني لما تُصُوِّر أنَّه وزن الأوَّل ، وهو ما حوَّل موسيقى البيت إلى بحر الكامل ، وليس يهمني ها هنا من غيَّر الرواية أو أيهما الأصل لا سيما وأنَّ رواية ابن أبي حاتمٍ واردةً بلفظٍ واحدٍ في جميع نسخ الكتاب ، الأمر الذي جعل محققِّي الكتاب يقولون : (البيت على هذه الصورة من البحر الكامل ، وقد جاء عجزه في مصادر التخريج وكتب التاريخ واللغة بلفظ :

..... عَلَى أَنَّهَا مِنْ دَارَةِ الْكُفْرِنَجَّتِ

ويكون على ذلك من البحر الطويل مخرومَ الصدر... ولو جاء صدرُهُ على التمام ، لقال: أيا ليلةً ... إلخ ، والبحرُ الطويلُ إذا دخله (الخَرْم) ، قد يشتبه بالبحر الكامل ؛ فلعلَّ الراوي أو غيره : لَمَّا رأى صدر البيت على وزن الكامل في الظاهر ، ظَنَّهُ منه؛ فتصرَّف في عجزه، فجعله من الكامل أيضًا؛ حتى يكونَ البيتُ بشطْرَيْه من بحر واحد، فجاء العجز كما في جميع النسخ هكذا : عَلَى انَّهَا مِنْ دارِكُفْرٍنَجَّتِ) ((٢)) .

وإنْ طمأنني هذا التعليق لصحَّة ما ذهبت إليه في توجيه فلسفة (الخَرْم) إلا أنني قد أرى غير ما رأى هؤلاء المحقِّقِنَ الأفاضل من ظنَّة التقصُّد في التصرُّف في عجْز البيت ، لأنَّه عندي زعْمًا من التصرُّف غير المقصود وإنَّما هو حسُّ العربيّ بالوزن الذي يجعله يميل لأوضحهما في سمعه حتى يقرأ بهَدْيٍ منه سليقةً ، حتى لقد يتَّهم الخطَّ على ما يترجح عنده ملكَةً ، وهو من معروف صنيعهم وله شواهد ليس هنا محلُّها .

((١)) ينظر :علل الحديث لابن أبي حاتمٍ ٦/ ٦٠٨ .

((٢)) هامش (٧) على علل الحديث لابن أبي حاتمٍ ٦/ ٦٠٨ .

- وخرم المتقارب المجزوء : (عولن فعولن فعولن) يُداخله مع المجتث : (مستفعلن فاعلاتن) ، ونمثِّل له بقوله :

وجْهٌ كطلْعَةِ بَدْرٍ تَحَيَّرَفيه الجَمالُ

- وإذا انخرمَ المنسرح بسقوط سببه الأول (مسْ) من (مستفعلن فاعلاتُ مفتعلن) ، دخل إيقاعه في إيقاع الخفيف (فاعلاتن متفعلن فعِلن) . يقول الشمّاخ بن ضرار:

قاتلِ القومَ يا خزاعُ ولا يدخلْكمُ منْ قتالِهمْ فشَلُ

بل إن مثل هذا التداخل هو تداخلٌ ممتدّ ، يتجاوز الصدر ، ليشمل العجز أيضًا ، فبتدوير البيت السابق يتحول كليّةً إلى الخفيف هكذا :

قاتلِ القومَ يا خزاعُ ولا يدْ خلْكُمُ منْ قتالِهمْ فشَلُ

فقد أصبح وزنه :

(فاعلاتن متفعلن فعِلاتن فاعلاتن متفعلن فعِلن) .

ومثال ذلك من الخفيف ؛ قول عمر بن عبد العزيز رضي الله عنه :

إنما الناسُ ظاعنٌ ومُقيمٌ فالذي بانَ للمقيمِ عِظَهْ

- وهذا مثالٌ آخر للخرم في المنسرح ، جاء صدره على :

(فعِلن مفعولاتُ مفتعلن)

ويساوي ذلك من الخفيف :

(فعِلاتن مستفعلن فعِلن) .

يقول ابن قيس الرقيات:

طَرَقَتْهُ أسماءُ أمْ حَلِما أمْ لَمْ تكُنْ من رحالِنا أَمَما

- بين المنسرح والخفيف : قال الصبَّان : البيت من المنسرح ، لكن دخل في (مستفعلن) أوَّله (الخَرْم) بالراء بعد خبنه فصار فاعلن ، كما قاله الدماميني والشمني , ويدلُّ له بقيةُ القصيدةِ ومنها بعد هذا البيت :

وصل حبال البعيد إنَّ وصل الحبـ ـل وأقص القريب إن قطعه

وارض من الدهر ما أتاك به من قر عينا بعيشه نفعه

فقول العيني : ومن تبعه إنه من الخفيف خطأ .

المطلب الثاني : فلسفة (الخَرْم) :

أولاً : الخرم ومفهوم الحذف :

أجَاز أَبُو الْحسن (الخَرْم) فِي أوَّل المصراع الثَّانِي بِخِلَاف الْخَلِيل ، وَجَاء ذَلِك فِي الشّعْر قال الراعي:

وعاشرة وهو قد خافها فهو يبسبس أو ينقر

وكَقَوْل امْرِئ الْقَيْس : [من بحر المتقارب]

وعينٌ لَهَا حدرةٌ بدرة شقَّتْ مآقيهما من أخر ((١))

فلما كانت هذه الأشياء التي من شأنها أن تأتي في أول البيت جائزة في أول المصراع، دل ذلك على أن المصراع يكاد يقوم بنفسه ((٢)) .

وقد ارتبط الحديث عن (الخَرْم) ولا سيما في بدء الشطر الثاني عند الأخفش بالنظر إلى تصوُّر الشطرين لطول اللفظ وما يحصل بينهما من الوقف ، على أنهما بيتين تصوُّراً ، لذلك يكثر ذكر مذهب الأخفش في الخرم ولا سيما بعد ما اشتهر من تعليقات على قول عبيد بن الأبرص :

وَلَقَد يغنى بهَا جيرانك الـ ـمُمْسِكُو مِنْك بِأَسْبَاب الْوِصَال

فقد أَرَادَ الممسكون فَحذف النُّون ((٣)) **، فَلَمَّا كَانَ أوَّل المسكو ، حرفَ التعريف ، فِي المصراع الأوَّل ، وبقية الكلمة في المصراع الثاني ، وهما كالبيتين ، وأشبه البيت التام ، وتنزّل المصراعان لذلك منزلة البيتين , والمصراع كثيرا ما يقوم بنفسه حتى يكاد يكون بيتا كاملا ، ازدادت الْكَلِمَة طولا وازداد حذف النُّون جَوَازًا ، وَلَيْسَ الحافظو في قوله:**

الحافظو عورة العشيرة....

كَذَلِك ((٤)) **، ؛ لأن الكلمة بكمالها في المصراع الأول ، فلم تطل طول "الممسكو" وهذا فصل فيه طول ، وكلا الاسمين إنَّما وجَب فيه الحذف لطوله** ((٥)) .

((١)) ينظر : المنصف لابن جني، شرح كتاب التصريف ٦٨ ، وخزانة الأدب للبغدادي ٧/ ٢١٠ .

((٢)) ينظر : المنصف لابن جني، شرح كتاب التصريف ٦٨ .

((٣)) ينظر : الجمل في النحو : ٢٣٦ .

((٤)) ينظر : المنصف لابن جني، شرح كتاب التصريف لأبي عثمان المازني ص: ٦٨ ، وخزانة الأدب للبغدادي ٧/ ٢١٠ .

((٥)) ينظر : المنصف لابن جني، شرح كتاب التصريف لأبي عثمان المازني ص: ٦٨.

فالحذف في العربية صنعة وطريقة ، يتمُّ بها حذْف الشيء مع إرادته والقصد إليه ، وإن شاع في تعليل ذلك طول الكلام ، تختلف مباحث هذا الحذف وتكثر، حتى أنَّه يمكن عدها أسلوباً في العربية ، وهو إلى الصنعة أقرب منه إلى اللغة في كلامهم كما يتَّضح في النص الآتي :

(فَظِلْتُ في شَرَمن اللذ كيدا كاللَذ تزبى زبية فاصطيدا

قد عَدَّ الناس (اللذ) لغةً في (الذي) ، ويمكن عندي أن يكون ذلك صنعة لا لغة ، وذلك إنه يجوز أن يكون حذف الياء تخفيفًا ؛ لطول الاسم بصلته فصار (اللذ) كما روي :

اللذِ لو شاء لكانت برا أو جبلاً أشَمَّ مشمخرا

فلما صار إلى (اللذ) اسكن الذال استثقالا لكسره واتباعا لإقامة الوزن ، قال بعض هذيل من الرجز:

هل لك فيما قلت لي وقلت لكْ

إن معي ذا حاجة وينفعكْ

وتجعلين اللذْ معي في اللَذْ معكْ

أراد (اللذِ) بالكسر، أما لغة أو صنعة فمنعها لإقامة الوزن . وكقول الآخر، أَشده أبو زيد :

قالت سليمي اشْتَرْلنا سويقا

يريد (اشترِ) . وكإنشاده :

فاحذر فلا تكترْكرياً اعوجا

يريد (لا تكترِ) . وكإنشاد الفراء :

ومن يتقْ فأن الله مَعْهُ ورزق الله مؤتابٌ وغادي

يريد (يتقِ) فأجري المنفصل في هذه المواضع مجرى المتصل فصار لذلك بمنزلة فخذ وكبد وصار يتق كعلم وسلم فأسكن الذال فقال كاللذْ ، وازداد الإسكان هنا حسنا لطول الاسم وإفراطه بصلته)[((١))] .

والحقيقة أنَّ ثمَّت تشابهاً مهماً بين حذف النون في البيت وبين ظاهرة الخرم تتلخَّص في الفكرة التي ينبي عليها الخرم ، وهي الحذف مع إرادة

((١)) التمام في تفسير أشعار هذيل .

هذا المحذوف ، وهو ما نبَّه عليه صاحب التمام بقوله : (كما كان حذف النون مع إرادتها في قوله :

وَلَقَد يغنى بهَا جيرانك الـ مُمْسِكُو مِنْك بِأَسْبَاب الْوِصَال)((١))

فلما كانت اللام في (الممسكو) إنَّما هي في آخر المصراع الأوَّل وبقية الكلمة في المصراع الثاني ، وعرَض هذا الإدماج ازدادت الكلمة طولا إذ كانت مقتسمة من آخر المصراع الأول وأول المصراع الثاني.

والمصراع الأول قد يجوز ويحسن ويكثر الوقوف عليه كما يوقف على آخر البيت نفسه ، ألا ترى أن جزئي التصريع والتقفية في آخر المصراع الأول يشبهان القافيتين في آخر البيت ؛ ولذلك قطعت العرب ألف الوصل في أول المصراع الثاني في نحو بيت الكتاب [من الكامل] :

ولا يبادر بالعشاء وليدنا القدر ينزلها بغير جعالِ

وعليه أجاز أبو الحسن الخرم والخزم جميعا في أوَّل المصراع الثاني كما يجوز الجميع في أول البيت فلما اشبَّه آخرُ المصراعِ الأوَّل آخِرَ البيت أجمع ، صار المصراعان كأنَّهما بيتان فازداد الأمر بذلك طولا ، فازداد حذف النون لما ذكرنا حسنًا((٢)) .

وقد فهم ابن بري مذهب الأخفش ومن تابعه أنَّ قوله بالخرم أوَّل الشطر الثاني من أجل أن بين كل بيتين سكتةِ ، فكأن المحذوف يعادل السكتة . وقال ، أي : ابن بري ، : ولا خفاء بضعف هذا الوجه .

وذكر الدماميني إلى أنَّ ابن بري كأنه يشير إلى اعتراض أبي الحكم عليه :

- بأن عوض الحرف إنما يكون حرفًا أو ما ناب منابه ، والسكتة ليست كذلك فلا تكون عوضًا .
- وأن (الخَرْم) أكثر ما يقع أوائل القصائد حيث لا بيت قبله يوقف عليه .

وهو ما ردَّه الصفاقسي بأن الأخفش لم يقيد السكتة بالتقدُّم حتى يلزم ذلك ، بل يقول : ما في آخر البيت من السكتة عوضٌ ممَّا حذف أوله.

ثم قال الصفاقسي: نعم لقائلٍ أنْ يقول عليه إنها علةٌ غير مطردة، إذ لايسوغ إلا (الخَرْم) الواقع في أوَّل البيت، أما الذي في المصراع الثاني فلا، لأنَّ الكلمة قد تقع في نصف البيت فيكون بعضها تمام النصف الأول وبعضها أوَّل الثاني، وليس ثمَّ

((١)) ينظر : التمام في تفسير أشعار هذيل .

((٢)) ينظر : التمام في تفسير أشعار هذيل .

سكتة، فلا يجوز (الخَرْم) حينئذٍ أوَّل النصف الثاني، وهو باطل. وجوابه أن سكتة آخر البيت عوضٌ عن كل خرم وقع فيه كان أوَّل البيت أو أوَّل المصراع.

وهو ما دعا الدماميني للقول : كأن وقوع (الخَرْم) أوَّل النصف الثاني عنده محكومٌ بجوازه اتفاقًا حتى ينبني عليه مثل هذا، وقد علمت ما فيه من الاختلاف واضطراب النقل فيه عن الخليل فتذكره ((١)) .

ثانياً : الخرم ومفهوم الاعتداد :

لخص السكاكي ما أريد نقاشه في فلسفة الخرم والخزم ، لما قال :

(يلزمك في باب التقطيع متى أخذت فيه إذا لم يستقم لك على الأوزان التي وعيتها أن تعتبره :

- بالنقصان الخزمي في الصدر في الابتداء تارة
- وبالزيادة الخزمية أخرى

والخزم يكون بحرف واحدًا فصاعدا على أربعة بحكم الاستقراء ،

- فإن استقام فذاك
- وإلا فإمَّا أن لا يكون شعرا أصلا
- أو أن يكون وزنا خارجا عن الاستقراء ((٢)) .

الخرْم والاعتداد اللفظي بالمحذوف المقدَّر معنىً:

إنَّ ممَّا يؤكِّدُ أنَّ المحذوف للدلالة عليه بمنزلة الملفوظ به ، عند ابن جني ، إنشادَهم قولَ الشداخ بن يعمر ((٣)) : [من البحر المنسرح المخروم]

قاتِلِي الْقوْمَ يا خزَاعُ ولا يأخذْكُمُ من قِتَالِهِمْ فَشَلُ

إذ تمام الوزن أن يُقال : فقاتلي القوم ، فلولا أنَّ المحذوف إذا دلَّ الدليل عليه بمنزلة المُثْبَتِ لكان هذا كسْرًا لا زِحافًا ، وهذا من أقوى وأعلى ما يحتجُّ به ؛ لأنَّ المحذوف للدلالة عليه بمنزلة الملفوظ به البتة فاعرفه واشدُدْ يدَكَ به ((٤)) .

وقال ابن جني عن قول الشاعر: [من بحر البسيط]

((١)) ينظر : العيون الغامزة ١١٧ .

((٢)) ينظر : مفتاح العلوم ٥٦٢ .

((٣)) هو الكناني من شعراء الحماسة ، وهو جاهلي . وليس الشماخ ، كما في شرح الدماميني للخزرجية ، فهو تحريف .

((٤)) الخصائص ١/ ٢٨٩ .

يا وَيْكَ عمّارَلِمْ تدعو لتَقْتُلَني وقد أُجِيْبُ إذا يدْعُوْنَ أقراني

في حديثه عن رواية أبي عمرو : (ويكَ عمار) بإسقاط (يا) من قبلها ، بجعله البيت مخرومًا ، فذهَب إلى انَّ هذا الذي قاله خطأ ؛ لأنَّ (الخَرْم) لا يصحُّ في هذا البحر أصلا ؛ لأنَّه من البسيط وأوَّله سَبَبٌ لأنَّ تفعيلاته (مستفعلن فاعلن) ، وإنَّما (الخَرْم) فيما أوَّله وتد مجموع .

فإذا حُذِفَ الأوَّلُ من المتحرِّكين خلَفَهُ للابتداء به الثاني منهما ، فأمَّا ما أوَّله (مستفعلن) فإنَّك أن حذفْت الميم لزِمكَ الابتداءُ بالساكن وهو السين .

وذهب إلى أنَّ إنشاد أبي عمرو لهذا البيت لا يصحُّ ؛ لأنَّه يصير تقطيعه إلى (وَيْ كَعَمْ) : فاعلن ، و (فاعلن) لا يجوز في أوَّل البسيط على وجْهٍ من الوجوه ، وإنَّما المتجوَّزُ في زحاف (مسْ تفْ علن) : مفاعلن ومُفْتَعِلُن وفَعِلتُن ؛ لذلك خلُص إلى أنَّ قوله : مخروم ، خطأٌ لما ذُكِر.

ولكن الوجه فيه عنده أنْ يكون أراد (يا) فحذفَها لفظًا وهو ينويها تقديرًا ، ومثل هذا البيت عنده ما أنشده أبو العباس وغيره من قول أمريء القيس : [من الطويل]

لَسَعْدُ بنُ الضَّبابِ إذا غدا أحبُّ إلينا منكَ ، فا فَرَسٍ حَمِرْ ((١))

وإنَّما البيتُ : (لَعَمْرِيْ لسعدُ بن الضباب) ، ولا بدَّ من تقدير إرادةً (لعمري) ألا ترى أنَّ أحدًا لا يُجيز خرْمَ (فعولن) كلِّه . وقوله (لعمري) وزنه : فعولن ، ونحو هذا ممَّا حُذِفَ لفظًا وهو مثبت تقديرًا ((٢)) ، وإن كان المبردُ قال عن الرواية دون لفظ (لعمري) : (حدَّثني أبو عثمان المازني ، قال : فصحاءُ العربِ ينشدون كثيرًا ...) ((٣)) وذكر هذه الرواية .

فظاهرُ كلامِ ابن جنّي هنا أنَّه يُجوّزُ حذفَ (فعولن) وزنًا اعتمادًا على إثباته تقديرًا ، وهذا ممَّا لا يمكن عدُّه من (الخَرْم) ؛ لأنَّه مخصوصٌ بالوتد ، وإنَّما هو ممَّا حُذِف وقدِّر وجودُه ، فهو كالخرْم من جهة عدم التلفُّظ به مع الاعتداد به بالوزن ، ولو على جهة الافتراض النظري ، ممَّا يوسِّع أو يجب أن يوسِّع

((١)) أراد: يا فا فَرَسٍ حَمِره على النداء ، لقَّبَه بفي فَرَسٍ حَمِرٍ لنَتَنٍ فيه ، يعيّره بالبخر ، ينظر : العين ٢٢٧/٣، وجمهرة اللغة ٥٢٢/١.

((٢)) ينظر :التمام في تفسير أشعار هذيل

((٣)) ينظر : الكامل ١٤٨/٣ .

من فهمنا للخرم ونقاشنا له ، وأنَّه ليس حالةً مخصوصةً بأبياتٍ معينةٍ تقوم على حذف أوَّل الوتد المجموع أي الحرف المتحرك الأوَّل منه ؛ ليسهل بناءً على هذا التصوُّر افتراض أنَّه يغلُب أن يكون (الخَرْم) حذفَ حرفِ عطفٍ في أوَّل البيت يمكن إرجاع حذفه

أو عدم ذكره لصنيعِ الرواة ، وأنَّهُ لا يُشكِّل طابعًا لغويًا بقدر ما يمثل خطأً روايةٍ ، يقود إلى إمكانية القول بعدم وجوده في الممارسة الشعرية .

ونصُّ ابن جني السابق مهمٌ جدًا في تبني فكرة انتماء (الخَرْم) إلى فلسفةٍ لغويةٍ لها أشكالها المختلفة ، والتي أرى أنَّها تمثل فلسفةً في التعامل مع اللغة الشعرية عند اللغوي العربي تقوم في أساسها على فرضية إرجاع النصِّ المسموع إلى المثال العقلي للوزن عند اللغوي ، والمبتنى من نشاطٍ عقلي أساسه القياس في صياغة القانون اللغوي ، الذي حوفِظَ عليه ، وهو حقيقٌ بالمحافظة عليه ، من خلال فكرة ردّ المسموع إلى المتصوَّر من خلال آليتي :

١- الزيادة المقول بعدم اعتدادها

٢- والمحذوف الواجب تقديره

متى ما احتاج المسموع لأنَّ يُزادَ عليه أو ينقص منه في عملية الردّ هذه .

وصنيع ابن جني في البيت السابق يؤكِّد بجلاءٍ ما قيل ؛ لأنَّ (الخَرْم) في أصله ليس سوى مصطلحٍ عروضيٍ وُضِعَ ليعالجَ حالةَ نقْصٍ واردٍ في المسموع عن المثال المقيس في التصوُّر العقلي ، شأنُه شأنَ جميع التقديرات التي تُمَارَسُ على المنجز الكلامي متى جاء على خلاف المتوقَّع العقلي للكلام ، ولو تأمَّلنا قول الجوهري وابن منظور : (وقد جاء حذف (حين) في الشعر ، قال مازن ابن مالك:

حَنَّتْ ولاتَ هَنَّتْ وأنَّى لَكِ مَقْرُوْعُ

فَحَذَفَ الْحِينَ وَهُوَ يُرِيدُهُ)((١))

وقول ابن منظور : (... وهَنَّ يَهِنُّ هنِينًا ، أَي : حَنَّ قال الشاعر:

حَنَّتْ ولاتَ هَنَّتْ وأنَّى لَكِ مَقْرُوْعُ)((٢))

نجد أنَّه قد نصَّ كلٌّ من الجوهريِّ وابنِ منظورٍ على أنَّ القولَ شعرٌ وإنْ لم يذْكُرا وزنَه ، وعند بحثِ وزْنِ هذه العبارة نجدها تتأبَّى على الوزن في جزئها الأوَّل : (حنَّتْ ولاتَ هنَّت) ، وإن كان

((١)) الصحاح (ليت) ، ولسان العرب (ليت) .

((٢)) لسان العرب (هنن) .

يمكن عدُّ جزئها الثاني : (وأنَّى لكِ مَقْرُوْعُ) من وزن الهزج الذي أصاب الكفُّ تفعيلتَهُ الأولى فيكون :

(مفاعيلُ مفاعيلن) ، ممَّا يجعل السؤال مشروعًا : على أيّ وزنٍ كانت العبارة الأولى عندهما ؟ دون أن نعدمَ من يجيبنا انطلاقًا من :

١- قول عَلَمَينِ جليلينِ هما الجوهري وابن منظور : قال الشاعر.

٢- أنَّ الجزءَ الثاني يمكن عدُّه من وزن الهزج ، فلا بدَّ وأن يكون الأوَّل منه من الهزج ؛ لعدم جوازتداخل الأوزان في العروض العربي .

فقد ذهَب ، بناءً على ما تقدَّم ، الأساتذةُ الأجلاءُ : محققوا لسان العرب في طبعة دار المعارف ، ومذيّلوه في طبعة دار صادر للقول :

(قوله : (حنَّت ولات هنَّتْ) كذا بالأصل والصحاح (هنا) وفي مادة (قرع) أيضًا : بواوٍ بعد (حنَّت) ، والذي في التكمِلَةِ بحذفها ، وهي أوثق الأصول التي بأيدينا ، وعليها يتخرَّج هذا الشطر من الهزج

وقد دخَلَهُ (الخَرْم) والحذفُ) ((١)) .

فالخرْم آليةٌ موجودةٌ لإرجاع التعبير إلى الوزن ، وهو هنا لا يستقيم : ليس لأنَّ الشاعر لم يقل هذه الواو المقول بتقديرها هنا بالخرْم ، ممَّا قد يعدُّ تحكمًا بالقول فحسب ، وإنَّما لأنَّ هذا كان تحكُّمًا فعلًا ليس بالقول فحسب وإنَّما بالرواية التي أثبتت الواو في كل روايات هذا المثل ، فالوزنُ المقولُ به هنا لا يتمُّ إلا بتقدير حرفٍ لم يثبت برواية أبدًا وإنَّما هو افتراضٌ منطقي قد يُخْتَلَفُ في قبول تقديره ، فضلًا عن وجوب حذف حرفٍ تُثْبِتُهُ الروايةُ

فالرواية : (حنَّتْ (و) لاتَ هنَّتْ) بلاواوٍ في البداية وبواوٍ قبل لاتَ .

والتقدير: ((و) حنَّتْ لاتَ هنَّتْ) بواوٍ في البداية وبلاواوٍ قبل لاتَ .

ولا يقبل مثل هذا أبدًا برأيي لأنَّه سيخرج الكلام عن وضعه وطريقة قوله : فقد قدَّرنا واوًا غيرَموجودةٍ في الكلام ، وحذفنا واوًا موجودةً أصلًا فيه .

((١)) هامش لسان العرب (هنن) في الطبعتين .

وحتى على هذا التعليل الذي عُلِّلَ به حمْلُ الجوهريِّ وابنِ منظور[(١)] على ما قالا من أنَّ المذكورَ شعرٌ، فليس ذلك بالصحيح من جهاتٍ ، أهمها :

١- أنَّ هذه العبارة مَثَلٌ معروفٌ تدور رواياته كلُّها على إثبات الواو ، وإن اختلف فيما بعدها[(٢)] ، فالواو روايةً ثابتةٌ لا يُقْبَلُ القولُ بحذفها للوزن .

٢- أنَّ عدَّ العبارة شعرًا مردودٌ عند غيرهما ، قال الزبيدي : (ووجَدْتُ فِي الْهَامِش أَنَّ هَذَا لَيْسَ بشعرٍ)[(٣)] ، وقال البغدادي : (وَهَذَا الْمثل أوردَهُ الجوهريّ فِي مَادَّة لَيْت وَفِي مَادَّة هنن ، وَزعم أَنَّه شعرٌوَلَيْسَ كَذَلِك وإنَّما هُوَ نثر)[(٤)] .

٣- لم تثبت (مفاعي) عروضًا للهزج ؛ ليستقيم الوزن هنا ، حتى لو قُبِل القول بحذف الواو ؛ لأنَّ الوزن سيكون :

فاعيلن - مفاعي مفاعيلُ - مفاعيلن

بالخرْم - بالحذف بالكف – صحيحة

((١)) لا يخفى أنَّ الجوهري وابن منظور من أفاضل علماء العربية ، وليس في الكلام هنا ما يقلِل من هذا بوجهٍ أبدًا ، ولولا ما قاله القدماء ، كما سيأتي ، في عدم عدِّ المثل شعرًا لما جزمتُ بالنفي .

ينظر : أمثال العرب للضبي ٧٩، وكتاب الأمثال لأبي عبيد ٤٨، وجمهرة الأمثال ٣٨٠/١ ، وفصل المقال ٣٧ ، وفيهما : (.. فلا تهنت) ، ومجمع الأمثال ١٩٢/١، والمستقصى ٣٨٥/١ و ٦٦/٢، ونكتة الأمثال ١٣، وزهر الأكم ١٤٣/٢ ،وخزانة الأدب ٢٠٢/٤ .

ومعناه على رواية (حنّت ولا تهنّت) : أنّ غرضها إنّما كان ليجري اسمه على لسانها حنينا إليه، لا نصحا لأبيها وتحذيرا، و «لا تهنّت» على الدعاء، أي لا هنَّأها الله ذلك .

((٢)) هُوَ مثل وَأَصله أنّ الهيجمانة بنت العنبر كَانَت تعشق عبد شمس وَكَانَ يلقّب بمقروع فَأَرَادَ أَن يُغير على قَبيلَة الهيجمانة وَعلمت بذلك فَأخْبرت أَبَاهَا فَقَالَ مَازِن ابن عمها : حنّت ولات هنّت أَي: اشتاقت وَلَيْسَ وَقت اشتياقها. ثمّ رَجَعَ من الْغَيْبَة إِلَى الْخطاب فَقَالَ: وأنّي لَك مقروع أَي: من أَيْن تظفرين بِهِ. يضْرب لمن يحنّ إِلَى مَطْلُوبه قبل أَوَانه.

ينظر : أمثال العرب للضبي ٧٩، وكتاب الأمثال لأبي عبيد ٤٨، وجمهرة الأمثال ٣٨٠/١ ، وفصل المقال ٣٧ ، وفيهما : (.. فلا تهنت) ، ومجمع الأمثال ١٩٢/١، والمستقصى ٣٨٥/١ و ٦٦/٢، ونكتة الأمثال ١٣، وزهر الأكم ١٤٣/٢ ،وخزانة الأدب ٢٠٢/٤ .

ومعناه على رواية (حنّت ولا تهنّت) : أنّ غرضها إنّما كان ليجري اسمه على لسانها حنينا إليه، لا نصحا لأبيها وتحذيرا، و «لا تهنّت» على الدعاء، أي لا هنَّأها الله ذلك .

((٣)) تاج العروس (هنن)

((٤)) خزانة الأدب ٢٠٢/٤ .

ومعروفٌ أنَّ للهزج عروضًا واحدةً هي (مفاعيلن) ، ولا تكون (مفاعي) ، التي حُذِف سببها الخفيف الأخير من (مفاعيلن) ، في الهزج إلَّا في حالتين :

الأولى : أن تكون ضَرْبًا لا عروضًا وهو الوزن الثاني في الهزج .

والثانية : أن تكون عروضًا عند التصريع بنقصانٍ ، لكن شرْط هذا أن يكون التصريع في الوزن الثاني من الهزج ، أي : عندما يكون الضرب (مفاعي) أيضًا إلحاقًا للعروض بالضرب في البيت الأوَّل من القصيدة فقط ، كما هو معروف في العروض العربي .

وليست إحدى الحالتين هنا ، فتعيَّن القول بأنَّ المَثَلَ نثرٌ اقترب من الوزن موسيقيًا وليس بشِعْرٍ ، ويبدو أنَّ هذا ما جعل ابن منظور في موضعٍ غير الموضع السابق يقول عن الجملة نفسها : (وأَمّا ما حكاه أَبو عبيد من قول المتمثل من العرب حَنَّتْ ولاتَ هَنَّتْ وأَنَّى لكِ مَقْرُوع ، فأَصله الهمْزُ ، ولكنّ المثل يجري مَجْرى الشّعر)[(١)] ، فهذا وإن كان في جَريانِ المثل في الضرورة مجرى الشعر ، إلّا أنَّه برأيي تصوُّرٌ متقدِّمٌ لمفهوم (شعرية اللغة) حتى في جنسها النثري .... ولكي لا أخشى أن أُحَمِّلَ العبارةَ فوق ما تحتمل أكتفي أن أُثْبِتَ بموجبها أنَّ النثر بهذا النص يقترِبُ في لغته على أقلِّ تقديرٍ من لغة الشعر في كثيرٍ من أحكامه ...[(٢)] ؛ لضرورة مجيئه بعبارةٍ يغلبُ عليها القِصَر الذي يستلزمه تكثيف المعنى وإيجازه ؛ لإحداث أكبر التأثير على متلقيّه، ممَّا جعَل المَثَلَ مِثْلُه مِثْلَ الشعرِ مظنَّةَ الضرورة ومجالًا للإفادة من متاحات اللغة ؛ لذلك كثُر مجيؤه شاهدًا لغويًا في كتب اللغة وأغرى طائفةً من العلماء للتصنيف فيه وشرْحه ... وكان ، ممَّا هو حاجةُ البحث هنا ، أن تُطْبَع لغتُه بطابعٍ موسيقيٍ قد يكون في مرَّات موسيقيًا بشكلٍ كاملٍ وعلى وزنٍ من أوزان الشعر ، وفي

((١)) لسان العرب (هنأ) .

((٢)) ولا نعدم ذلك تصريحًا في تراثنا ، من مثل قول شمس الدين دنقوز : (إنَّ إبدال الجيم من الياء المشددة كثير شائع في استعمال الفصحاء ... سواء كان في النثر كالمثال الأول أو في الشعر كالمثال الثاني) شرحان على مراح الأرواح ١٤٧ ، وقال النيسابوري : (.. قال الأخفش: سمعنا من العرب صرف جميع ما

لا يصرف وهذه لغة الشعراء اضطروا إليه في الشعر فجرت ألسنتهم بذلك في النثر أيضا) غرائب القرآن ٤١١/٦ ، وقال الشهاب : (... تشبيهًا لفواصل النثر بقوا في الشعر لكونها مقطعًا في إلحاق ألف الإطلاق به وقفًا ووصلًا لإجرائه مجراه وقد تسقط فيهما، وهو القياس)حاشية الشهاب ١٦١/٧ ، وقال ابن عاشور : (فَلَوْ كَانَ فِيهَا ضَمِيرٌ عَائِدٌ إِلَى مَا فِي جُمْلَةٍ أُخْرَى لَكَانَ فِي النَّثْرِ شِبْهُ عَيْبِ التَّضْمِينِ فِي الشِّعْرِ ، وَلِأَنَّ هَذِهِ الْجُمْلَةَ جَارِيَةٌ مَجْرَى الْمَثَلِ فَلَا يَحْسُنُ اشْتِمَالُهَا عَلَى ضَمِيرٍ لَيْسَ من أَجْزَائِهَا) التحرير والتنوير ١٥/ ١٥٥.

مرَّاتٍ أكثر يكون قريبًا من الوزن حتى يكاد يُظَنُّ منه وأن يُحْسَبَ عليه كما جرى في المثل المذكور .

مما تقدَّم يمكن القول : إنَّ مقولة (الخَرْم) يجب ألّا تُطْلَقَ أبدًا أينما عنَّ لقائلٍ تقديرها ، وإنَّما هي مقولةٌ جرَّ إليها ما افتُرِض : من جريان البيت والقصيدة على وزنٍ واحدٍ ، وهو ما جاء عليه غالب شعر العرب ، يُحتاجُ لإجراء جميع الأبيات أحيانًا على ذاك الوزن أن يقدَّر هذا الحرف المقول بحذفه لدليلٍ قام عليه وهو جرْي القصيدة على وزنٍ يصحُّ عوْدُ البيت المقول بخرْمه إليه عند تقدير هذا الحرف .

على أنَّ ذلك فيما افتُرِضَ قد كان في زمنٍ كان الشعر فيه يتطوَّر وتتداخل الأوزان فيه تبعًا لإحساس الشاعر ونفسيته عند طروّ المعنى عليه وتأثره به ، ولما يكتمل بناؤه على الشكل العروضي الذي حكَم القصيدة وأسَّس لها القوانين التي أُلْزِمَ الشاعر بالتقيُّد بها . هذا الشكل الذي ضُبِط بقوانين تجعل القصيدة لا يندُّ عنها شيء ولا يخرج ، بدليل أنَّ القدماء من علماء العربيَّة كانوا يجيزون (الخَرْم) ، وما أشبهه من مباحثٍ ، في القديم من الشعر ويمنعونه في حديثه ، وكأنَّ ذلك منهم لقصدهم لما قيل . فالخرْم ليس مذكورًا حُذِفَ من الكلام ، يجب تقديره في الكلام ثانيةً ، وإنَّما هو جوازٌ في موسيقى الشعر يباحُ فيه مجيءُ التفعيلة بشكلٍ غير ما افتُرِضَ أساسًا فـ (مفاعيلن) مثلًا قد تأتي (فاعيلن) لم يذكر ميمها وموسيقى الشعر تقبلُهُ دون أن يعني قولُنا أن أوَّل الوتد محذوفٌ منها وجوبَ تقدير حرْفٍ محذوفٍ في الكلام لأنَّه سيكون إضافةً على نصٍّ الأصل فيه الروايةُ على ما قيل ، وإنَّما مقولة الحذف المتصوَّر محدودةٌ بالشكل الموسيقي الذي يمثله الوزن الشعري هنا دون أن تتجاوز هذا إلى رواية البيت والقول بتقدير حرفٍ أو لفظٍ على البيت ، ولستُ أزعم دعوى هنا لا يسندها من القدماء قوْلٌ ، بل يمكن إسنادها بما قاله ابن حجرٍ والعيني رحمهما الله في تعليقهما على كلام الكرماني على قول أبي مرْثدٍ الغنوي الذي تمثَّل به أبو هريرة رضي الله عنه :[من البحر الطويل المخروم]

يَا لَيْلَةً مِنْ طُولِهَا وَعَنَائِهَا عَلَى أَنَّهَا مِنْ دَارَةِ الكُفْرِ نَجَّتِ ((١))

فقد نقلا أنَّ الكرماني قال عن البيت : (وَلَا بُدَّ مِنْ إِثْبَاتِ فَاءٍ أَوْ وَاوٍ فِي أَوَّلِهِ لِيَصِيرَ مَوْزُونًا) ((١)) ، ممَّا جعل ابنَ حجرٍ يقول : (وَفِيهِ نَظَرٌ؛ لأَنَّ هَذَا يُسَمَّى فِي الْعَرُوضِ (الخَرْم) ...

((١)) قال ابن حجر (فِي الشِّعْرِ (يَا لَيْلَةً) كَذَا فِي جَمِيعِ الرِّوَايَاتِ) فتح الباري ٥/ ١٦٣.

وَهُوَ أَنْ يُحْذَفَ مِنْ أَوَّل الْجُزْءِ حَرْفٌ مِنْ حُرُوفِ الْمَعَانِي وَمَا جَازَ حَذْفُهُ لَا يُقَالُ لَا بُدَّ مِنْ إِثْبَاته وَذَلِكَ أَمْرٌ مَعْرُوفٌ عِنْدَ أَهْله)[٢] ، وهو يقرب من قول العيني الذي قال : (وَقَولُ الْكرْمَانِي: وَلَا بُد من زِيَادَة وَاو أوفاء فِي أَوَّل الْبَيْت ليَكُون مَوْزُونا ، كَلَامُ من لم يقف على علم الْعرُوض ؛ لأَنَّ مَا جَازَ حذفه كَيفَ يُقَال فِيهِ لَا بُد من إِثْبَاته؟)[٣] .

ثالثاً : الخرم ومفهوم الترنم :

قال العبيدي : (وأجازه الأخفش ، ووافقه في ذلك محمد بن أبي دانية ، وابن عبد الرحيم ، ودومي ، وقالو : إنَّما جاز (الخَرْم) في أوَّل البيت : لأنَّ آخر البيت موضع سكونٍ وترنُّم ، فصارا عوضينِ من المحذوف الذي بعدهما . وفي النصف الأوَّل كذلك ؛ لأنَّهم يسكتون للاستراحة ويترنَّمون في آخر النصف الأوَّل كما الآخر ، واعترض عليه بأنَّ هذا الدليل لو كان يتمُّ لكان ينبغي ألَّا يجيء في أوَّل بيتٍ من القصيدة ، إذ لا ترنُّم قبله ولا سكون عنده . وأجيب عنه : أنَّه لما جاء في البيت الثاني قيسَ البيت الأوَّل عليه ، وأنشد الأخفش على جوازه من الطويل :

لكنَّ عبدَ اللهِ لمّا أَتيتُهُ أعطَى عطَاءً، لا قليلًا ولا نَزْرا

مخروم الصدروالابتداء ، ومن المتقارب :

فموتوا كرامًا بأسيافكم والموتُ يجْشُمُهُ من جَشَمْ

وكذا لامريء القيس :

وعيْنٌ لها حدْرَةٌ بَدْرَةٌ شقَّتْ مآقيهما مِنْ أُخَرْ)[٤]

وقال الزجاج : (لو كان (الخَرْم) إنَّما جاز للسكوت أو الترنُّم لكان ينبغي أن يجوز (الخَرْم) في الحشو ؛ لأنَّ أصحاب الترنُّم يترنمون في مواضع معلومة من البيت . قال ابن جني : إنَّما هو غلطٌ ؛ لأنَّ العرب إنَّما يترنمون في آخر البيت ويستريحون في عروضه)[٥] .

قال ابن بري : وذهب غير الأخفش إلى أنَّ (الخَرْم) إنَّما وقع في أوَّل البيت ليقابل به الترنّم المزيد في آخر البيت .

((١)) فتح الباري ٥/ ١٦٣ ، وينظر : عمدة القاري ١٣/ ٩٠.

((٢)) المصدر نفسه ٥/ ١٦٣.

((٣)) عمدة القاري ١٣/ ٩٠.

((٤)) الوافي في عِلْمَي العروض والقوافي (للعبيدي) ١/ ١٧٩- ١٨٠ .

((٥)) المصدر نفسه ١/ ١٨١ .

قال ابن بري: وهذا أيضًا ضعيف لأنَّا وجدناه حيث لا مدّ ولا ترنم في آخر البيت في نحو قوله:

أدّوْا ما استعاوه كذاك العيش عاريةْ

وقال الدماميني هذا نص ابن بري كما تراه ، أخذه الصفاقسي برمته ونسبه إلى نفسه فقال ((وعندي فيه نظر ، لجوازه في البيوت التي قوافيها مقيدة ، كقوله : أدوا ما استعاروه)) وأنشد البيت ... ((١)) .

رابعاً : الخرم ومفهوم التغيير :

وقد مثَّل (الخَرْم) إشكالًا عقليًا في فلسفة الزيادة عند اللغوي ، سُكِت عنها كثيرًا واحتيج أحيانًا لرفضها ، لأنَّ أساس افتراض الحذف في العروض العربي يقوم على أنَّ الحذفَ لا يكون إلّا زحافًا لأنَّ الزحاف : تغيير بنقصانٍ يطرأ على ثواني الأسباب فإنْ دخل على متحرِّك سكَّنهُ وإنْ دخَل على ساكنٍ حذَفهُ ، في حين أنَّ العلل وإنْ كان قسْمٌ منها يقوم على الحذف ، إلَّا أنَّ المشكل أنَّ العلل زيادةً ونقصانًا محلُّها نهايات الأشطر في الأعاريض والأضرب قال الدماميني : (أن مواقع هذه الألقاب أعجازُ الأجزاءِ على شريطة أن تقع عروضًا وضربًا ، وأن ذلك حكم ثابت لجميعها ، إلا (الخَرْم) ..) ((٢)) ، ممَّا جعَل الحذف (مشْتَرَك الزحاف والعلَّة) مقبولًا وجودُه في بداية الأشطر لصحَّة طروِّ الزحاف فيها ، إلَّا أنَّه يُسْتَشْكَلُ من جهة عدم مجيء الزحاف على ما أوَّله وتدٌّ من تفعيلات الشعر العربي ، فالخرْم : تغيير بالحذف يدخل في حشو البيت ممَّا يوجب أن يكون هذا الحذفُ زحافًا لا علَّةً إلَّا أن دخول هذا التغيير على الوتد المجموع يوجب عدُّه علَّةً لا زحافًا لاختصاص الزحاف بالدخول على الأسباب فقط ، الأمر الذي جعل هذا التغيير يجمع في إجراءاته موجبات الزحاف والعلَّة ، ممَّا جعل النصَّ العروضيَّ يظلُّ قلِق الفكرة مرتبكها ... (فكثير ذهب إلى أنَّ (الخَرْم) زحافٌ مع أنه تغيير في الوتد) ((٣)) .

وقد كان من الأولى في رأيي لو نوقشت قضايا الحذف من الوزن بصورةٍ عامَّةٍ ومنها الخزم لكان أكمل في صياغة المهاد النظري لها وأتمّ ، لا سيما وأننا لا نعدم أشكالًا

((١)) ينظر : العيون الغامزة ١١٧ .

((٢)) المصدر نفسه ١٠٤ .

((٣)) المصدر نفسه ٧٧ .

متنوعة للحذف في اللغة عامَّة وفي الوزن خاصَّة ، يمكن جمْع متفرقها في صياغة ما أشيرله هنا .

فالداعي لعدم القول بوجود الخرم في غير الوتد المجموع : أنَّ حالة الحذف وإنْ وُجِدت في الوتد المفروق والسببين الخفيف والثقيل ، إلا أنَّها فُسِّرت بشكلٍ مختلفٍ ووضعت لها مصطلحاتٌ أخرى للدلالة عليها ، فجميع هذه المقاطع الصوتية يُحْذَفُ منها حرفٌ :

- سمِّي في الوتد المجموع إن كان الوتد أوَّلاً في التفعيلة خرماً وإلَّا سمِّي تشعيثاً .
- وسمِّي حذف آخر الوتد المفروق كسْفاً .
- واختلف في السبب الثقيل فسمَّاه بعضهم وقصاً ، على المشهور ، وبعضهم يبقي تسميته على الخرم.
- وسمِّي في السبب الخفيف خبناً .

لذلك نجد كثرة النقاش في دخول الخرم على ما أوَّله سببٌ ثقيلٌ ، كما تقدَّم ، باعتبار ابتداء التفعيلة بمتحرِّكين ، فهي مبدوءة بمثل ما بدئت به التفعيلات المبدوءة بالوتد المجموع ، فقيل عروضياً : بحذف المتحرِّك الثاني من السبب الثقيل ، اعتماداً على إمكانية القول بتسكينه ومن ثم حذفه ؛ لأنَّ العروض العربي يعتمد على مقولة (حذف الساكن) كما هو معروفٌ في نقاش حذف الثاني المتحرِّك من (مُتَفاعلن) وحذف الخامس المتحرِّك من (مفاعَلَتن) ، ولذلك لُجيء في (متَفاعلن) للقول بحذف المتحرِّك الثاني دون المتحرِّك الأوَّل عند الوقص اعتماداً على هذا الفرض ، وهذا الحذف لم يكن ممكناً في أوَّل الوتد المجموع لأنَّ القول به يؤدي للابتداء بساكنٍ لأنَّ ثاني الوتد لمجموع ساكنٌ ، فقيل لذلك بحذف أوَّلِهِ ، ولسهولة تقديره بالقول بحذف حرف عطفٍ من واوٍ أو فاءٍ ، وتحت مقولةِ الحذف هذه ، كان ثَمَّتَ إصرارٌ على مجيء الخرم أوَّل البيت لسهولة هذا التقدير ، ولم يُقَل بحذف الثاني لعدم إمكانية هذا التقدير.

وبرأيي فإنَّ العمليةَ واحدةٌ في حذف المتحرِّك من الوتد المجموع والسبب الثقيل بالقول بجواز الخرم فيهما ؛ لأنَّ النتيجة واحدةٌ في الوقص ، فبدلاً من أن يكون لدينا مصطلحان هما الخرم والوقص وبدلاً من أن نفترض وجود عمليتين هما الإضمار ومن ثم الخبن في حصول الوقص في (مُتَفاعلن) الموقوصة يكفي القول بالخرم فيها .

وبدلاً من محاولة إنكار وجود الخرم أصلاً ، كان يمكن تعميم الافتراض السابق في التعبير عن الوقص بالخرم ، والتعبير عن العقل (مفاعلَتن) بالخرم أيضاً

بالقول بأنَّ الخرم حذف أوَّل متحركي الوتد المجموع أو السبب الثقيل ، ومن ثم التخلُّص من افتراض تسكين الخامس المتحرِّك في (مفاعلَتن) بالعصب ومن ثم القول بحذفه بالقبض .

وفي هذا دعوةٌ لإمكانية فهم الزحاف المركَّب عن طريق القول بدخول الخرم على كلٍّ من الوتد المجموع والسبب الثقيل وبما يلغي افتراض الوقص والعقل من الزحاف المركَّب الذي يمثِّل أي الزحاف المركَّب نوعاً من البعد عن فلسفة الفكر العروضي العربي المتوافق بشكلٍ كبير مع طبيعة الشعر العربي وآليات إنتاجه البسيطة التي يحكمها النغم الواضح وانسيابية الموسيقى المتوافقة مع طبيعة التفكير العربي البسيط غير المركَّب حتى ولو في مراحل تشكُّل بنية القصيدة العربية الأولى ، ولما يمثّله الزحاف المركَّب من فلسفة تأويلٍ لتلقي الشعر لا فلسفة انتاجٍ له .

وأخيراً لا بدَّ لي من القول :

إنَّ رفض الخرم بمفهومه العروضي لا يلغي شيئاً ولا ييسر العروض حقيقة لأنَّه بمفهومه الفلسفي المقدَّم هنا جزءٌ من آليةِ نقصٍ حكمت المنتج اللساني العربي موجودة في اللغة عموماً وفي العروض خصوصاً يمثلها فيه الزحاف بشكلٍ كاملٍ وعلل النقص ، لها أسبابها النفسية ولا سيما بعد تطوُّر المنتج الشعري واستوائه على أسسٍ موسيقية جعلت من الزحاف بمعناه الفلسفي هنا عملية اختيارٍ من متاحٍ لغوي بما يتوافق مع حاجات السياق ونفسية المنتج ، من بعد أن كان لهذه الآلية نتائجها الشكلية في مراحل تطور النموذج الشعري عند العرب والتي دُرِست هنا تحت مقولة (تداخل الأوزان) .

ثبت بمصادر البحث ومراجعه

ثبت بمصادر البحث ومراجعه

- القرآن الكريم

١. أساس البلاغة أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري جار الله (المتوفى: ٥٣٨هـ) ، تح : محمد باسل عيون السود ، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان ، ط١، ١٤١٩ هـ - ١٩٩٨ م .

٢. أسماء خيل العرب وفرسانها ، أبو عبد الله محمد بن زياد الأعرابي (المتوفى: ٢٣١هـ) ، تح : الأستاذ الدكتور حاتم صالح الضّمان ، دار البشائر، دمشق ، سورية ، ط٢ ، ١٤٣٠ هـ - ٢٠٠٩ م
٣. إصلاح المنطق ، ابن السكيت، أبو يوسف يعقوب بن إسحاق (المتوفى: ٢٤٤هـ) ، تح :محمد مرعب ، دار إحياء التراث العربي ، ط١، ١٤٢٣ هـ ,٢٠٠٢ م .
٤. الأصمعيات الأصمعيات اختيار الأصمعي ، الأصمعي أبو سعيد عبد الملك بن قريب بن علي بن أصمع (المتوفى: ٢١٦هـ) ، تح : احمد محمد شاكر- عبد السلام محمد هارون ، دار المعارف – مصر، ط٧ ، ١٩٩٣م
٥. الأغاني ، أبو الفرج الأصبهاني ، دار الفكر– بيروت ، ط٢ ، تح: سمير جابر
٦. أمثال العرب، المفضّل الضبي، تح إحسان عبّاس، بيروت ١٤٠١ هـ- ١٩٨١ م.
٧. أنساب الخيل في الجاهلية والإسلام وأخبارها ، أبو المنذر هشام بن محمد أبي النضر ابن السائب ابن بشر الكلبي (المتوفى: ٢٠٤هـ) ، تح : الأستاذ الدكتور حاتم صالح الضامن ، دار البشائر، دمشق – سورية ، ط١ ، ١٤٢٣ هـ - ٢٠٠٣ م .
٨. الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين : البصريين والكوفيين ، عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري، أبو البركات، كمال الدين الأنباري (المتوفى: ٥٧٧هـ) ، المكتبة العصرية ، ط١ ، ١٤٢٤هـ- ٢٠٠٣م
٩. البارع
١٠. تاج العروس من جواهر القاموس ، محمّد بن محمّد بن عبد الرزّاق الحسيني، أبو الفيض، الملقّب بمرتضى، الزَّبيدي (المتوفى: ١٢٠٥هـ) ، تح : مجموعة من المحققين ، دار الهداية
١١. تاريخ الأدب العربي العصر الجاهلي ، أحمد شوقي عبد السلام ضيف الشهير بشوقي ضيف (المتوفى: ١٤٢٦هـ) ، دار المعارف .
١٢. تاريخ ابن الوردي ، عمر بن مظفر بن عمر بن محمد ابن أبي الفوارس، أبو حفص، زين الدين ابن الوردي المعري الكندي (المتوفى: ٧٤٩هـ) ، دار الكتب العلمية - لبنان / بيروت، ط١ ، ١٤١٧هـ- ١٩٩٦م .
١٣. تاريخ دمشق ، أبو القاسم علي بن الحسن بن هبة الله المعروف بابن عساكر (المتوفى: ٥٧١هـ) ، تح :عمرو بن غرامة العمروي ، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع ، ١٤١٥ هـ- ١٩٩٥ م .

١٤. تاريخ النقد الأدبي عند العرب ، دكتور إحسان عباس (المتوفى: ١٤٢٤هـ) ، دار الثقافة، بيروت - لبنان ، ط٤، ١٩٨٣.
١٥. التحرير والتنوير ، محمد الطاهر بن محمد بن محمد الطاهر بن عاشور التونسي (المتوفى: ١٣٩٣هـ) ، دار سحنون للنشر والتوزيع - تونس - ١٩٩٧ م
١٦. تحفة القادم ، ابن الأبار، محمد بن عبد الله بن أبي بكر القضاعي البلنسي (المتوفى: ٦٥٨هـ)، أعاد بناءه وعلّق عليه: الدكتور إحسان عباس ، دار الغرب الإسلامي ، ط١ ، ، ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م .
١٧. تصحيح الفصيح ، عبد الله بن جعفر درستويه (ت ٣٤٧هـ) ، تح : عبد الله الجبوري ، ديوان الأوقاف ، سلسلة إحياء التراث الإسلامي ، مطبعة الإرشاد ، بغداد ، ١٩٧٥م .
١٨. التمام في تفسير أشعار هذيل
١٩. تهذيب اللغة ، محمد بن أحمد بن الأزهري الهروي، أبو منصور (المتوفى: ٣٧٠هـ) ، تح :محمد عوض مرعب ، دار إحياء التراث العربي – بيروت ، ط١ ، ، ٢٠٠١م
٢٠. الجراثيم ، ينسب لأبي محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري (المتوفى: ٢٧٦هـ) ، تح : محمد جاسم الحميدي ، قدم له: الدكتور مسعود بوبو ، وزارة الثقافة، دمشق
٢١. الجمل في النحو ، أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي البصري (المتوفى: ١٧٠هـ) ، تح : د. فخر الدين قباوة ، ط٥ ، ١٤١٦هـ ١٩٩٥م .
٢٢. جمهرة الأمثال، أبو هلال العسكري، تح محمد ابو الفضل إبراهيم وعبد المجيد قطامش بيروت، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م.
٢٣. جمهرة اللغة ، أبو بكر محمد بن الحسن بن دريد الأزدي (المتوفى: ٣٢١هـ) ، تح : رمزي منير بعلبكي ، دار العلم للملايين – بيروت ، ط١ ، ١٩٨٧م
٢٤. حاشية الخضري على ابن عقيل
٢٥. حَاشِيةُ الشِّهَابِ عَلَى تفْسيرِ البَيضَاوِي، الْمُسَمَّاة: عِنَايةُ القَاضِى وكِفَايةُ الرَّاضِى عَلَى تفْسيرِ البَيضَاوي ، شهاب الدين أحمد بن محمد بن عمر الخفاجي المصري الحنفي (المتوفى: ١٠٦٩هـ) ، دار النشر: دار صادر – بيروت
٢٦. حاشية الصبان ، أبو العرفان محمد بن علي الصبان الشافعي (المتوفى: ١٢٠٦هـ) ، دار الكتب العلمية بيروت-لبنان ، ط١ ، ١٤١٧ هـ -١٩٩٧م
٢٧. الحور العين ، نشوان بن سعيد الحميرى اليمني (المتوفى: ٥٧٣ هـ) ، تح :كمال مصطفى ، مكتبة الخانجي – القاهرة ، ١٩٤٨ م

٢٨. خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب ، عبد القادر بن عمر البغدادي (المتوفى: ١٠٩٣هـ) ، تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون ، مكتبة الخانجي، القاهرة ، ط٤ ، ١٤١٨ هـ - ١٩٩٧ م
٢٩. الخصائص ، أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (المتوفى: ٣٩٢هـ) ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ط٤ .
٣٠. درة الغواص في أوهام الخواص ، القاسم بن علي بن محمد بن عثمان، أبو محمد الحريري البصري (المتوفى: ٥١٦هـ) ، تح :عرفات مطرجي ، مؤسسة الكتب الثقافية ، بيروت ، ط١ ، ، ١٤١٨/١٩٩٨هـ
٣١. دستور العلماء (جامع العلوم في اصطلاحات الفنون) ، القاضي عبد النبي بن عبد الرسول الأحمد نكري (المتوفى: ق ١٢هـ) ، عرَّب عباراته الفارسية: حسن هاني فحص ، دار الكتب العلمية - لبنان / بيروت ، ط١ ، ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م .
٣٢. ديوان ابن الزبعرى
٣٣. ديوان الأدب ، أبو إبراهيم إسحاق بن إبراهيم الفارابي ، تح : د. أحمد مختار عمر ، ود. إبراهيم أنيس ، الشركة المصرية العالمية للنشر ، لونجمان ، ط١ ، ٢٠٠٣م .
٣٤. ديوان الأعشى الكبير ميمون بن قيس ، أخرجه : محمد حسين ، وهو في الأصل رسالة ماجستير تقدم بها بجامعة فؤاد ، بإشراف د. طه حسين ، نشره عام ١٩٥٠م .
٣٥. ديوان البهاء زهير ، شرح وتحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم ومحمد طاهر الجبلاوي ، دار المعارف ، القاهرة ، ط٢ ، ١٩٨٢م .
٣٦. ديوان الوزير بهاء الدين زهير ، إخراج إدوارد هنري بَلْمِر ، د.ط ، كمبرج ، انكلترا ، ١٨٧٦م .
٣٧. ديوان امريء القيس ، اعتنى به وشرحه : عبد الرحمن المصطاوي ، دار المعرفة ، بيروت ، لبنان ، ط٢ ، ٢٠٠٤م .
٣٨. ديوان امريء القيس ، اعتنى به وشرحه : عبد الرحمن المصطاوي ، دار المعرفة ، بيروت ، ط٢ ، ٢٠٠٤م .
٣٩. ديوان امريء القيس وملحقاته بشرح أبي سعيد السكري ، دراسة وتحقيق : د. أنور عليان أبو سويلم ود. محمد علي الشوابكة ، مركز زايد للتراث والتاريخ ، ط١ ، ٢٠٠٠م .
٤٠. ديوان المعاني ، أبو هلال الحسن بن عبد الله بن سهل بن سعيد بن يحيى بن مهران العسكري (المتوفى: نحو ٣٩٥هـ) ، دار الجيل – بيروت.

٤١. رد المحتار على الدر المختار، ابن عابدين، محمد أمين بن عمر بن عبد العزيز عابدين الدمشقي الحنفي (المتوفى: ١٢٥٢هـ) ، دار الفكر-بيروت ، ط٢ ، ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م
٤٢. رسالة الصاهل والشاحج نصٌّ محقق مع مدخل تاريخي وموضوعي ، لأبي العلاء المعري (٣٦٣هـ-٤٤٩هـ) ، تح : د. عائشة عبد الرحمن بنت الشاطيء ، دار المعارف ، القاهرة ، ط٢ ، ١٩٨٤م .
٤٣. رسالة النقد (نقد طبعة كتاب (شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم) للحميري) ، الأستاذ أحمد عبد الغفور العطار، ينظر: مجلة الرسالة ، أصدرها: أحمد حسن الزيات باشا (المتوفى: ١٣٨٨هـ) ، العددان ٩٤٩-٩٥٠ .
٤٤. رفع حاجب العيون الغامزة عن كنوز الرامزة في علمي العروض والقافية ، شمس الدين محمد بن محمد الدَّلَجي العثماني (ت ٩٤٧ هـ) ، تحقيق ودراسة : أحمد إسماعيل عبد الكريم ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط١ ، ٢٠١١م .
٤٥. الرواية الثانية دراسة تحقيق النصوص في مصادرها الثانوية ، عبد العزيز إبراهيم ، دار الشوؤن الثقافية العامة (آفاق عربية) ، بغداد ، ط١ ، ١٩٩٨م .
٤٦. الروض الأنف في شرح السيرة النبوية لابن هشام ، أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله بن أحمد السهيلي (المتوفى: ٥٨١هـ) ، تح :عمر عبد السلام السلامي ، دار إحياء التراث العربي، بيروت ، ط١، ١٤٢١هـ/ ٢٠٠٠م
٤٧. زهر الأكم في الأمثال والحكم، الحسن اليوسي، تح محمد حجي ومحمد الأخضر، الدار البيضاء ١٩٨١ م.
٤٨. سر صناعة الإعراب ، أبي الفتح عثمان بن جني ، تح : د. حسن هنداوي ، دار القلم – دمشق ، ط١، ١٩٨٥.
٤٩. السلافة المسلسلة في تفاعيل بحر السلسة ، للشاعر المفتي عبد اللطيف فتح الله ، مخطوطة محفوظة في برقم ٢٢٢.
٥٠. شرح التصريح شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو، خالد بن عبد الله بن أبي بكر بن محمد الجرجاويّ الأزهري، زين الدين المصري ، وكان يعرف بالوقاد (المتوفى: ٩٠٥هـ) ، دار الكتب العلمية -بيروت-لبنان ، ط١ ، ١٤٢١هـ-٢٠٠٠م
٥١. شرح الصبان على منظومته في علم العروض ، للشيخ محمد بن علي الصبان ، المطبعة الخيرية ، ط٢ ، ١٣٢١ هـ.

٥٢. شرح ديوان الحماسة ، أبو على أحمد بن محمد بن الحسن المرزوقي الأصفهاني (المتوفى: ٤٢١ هـ) ، تح : غريد الشيخ ، وضع فهارسه العامة: إبراهيم شمس الدين ، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان ، ط١ ، ١٤٢٤ هـ-٢٠٠٣ م .
٥٣. شرح ديوان المتنبي ، أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري البغدادي محب الدين (المتوفى: ٦١٦هـ) ، تح : مصطفى السقا/إبراهيم الأبياري/عبد الحفيظ شلبي ، دار المعرفة - بيروت
٥٤. شرح ديوان المتنبي ، وضعه : عبد الرحمن البرقوقي ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، ١٩٨٦ م .
٥٥. شرح ديوان رئيس الشعراء أبي الحرث الشهير بامريء القيس بن حجر الكندي للوزير أبي بكر عاصم بن أيوب ، ط١ ، المطبعة الخيرية المنشأة بجمالية مصر ، ١٣٠٧ هـ .
٥٦. شرح مختصر الروضة ، سليمان بن عبد القوي بن الكريم الطوفي الصرصري، أبو الربيع، نجم الدين (المتوفى : ٧١٦هـ) ، تح :عبد الله بن عبد المحسن التركي ، مؤسسة الرسالة ، ط١ ، ١٤٠٧ هـ/ ١٩٨٧ م
٥٧. شرحان على مراح الأرواح في علم الصرف ، شمس الدين أحمد المعروف بديكنقوز أو دنقوز (المتوفى: ٨٥٥هـ) ، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر ، ط٣ ، ١٣٧٩ هـ - ١٩٥٩ م
٥٨. شعر هدبة بن الخشرم العذري ، الدكتور يحيى الجبوري ، دار القلم ، الكويت ، ط٢ ، ١٩٨٦م .
٥٩. شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم ، نشوان بن سعيد الحميرى اليمني (المتوفى: ٥٧٣هـ)، تح : د حسين بن عبد الله العمري - مطهر بن علي الإرياني - د يوسف محمد عبد الله ، دار الفكر المعاصر (بيروت - لبنان)، دار الفكر (دمشق - سورية) ، ط١ ، ١٤٢٠ هـ - ١٩٩٩ م.
٦٠. الشمس في نصف الليل المختصر من أخبار البشر ، أبو شكيب محمد تقي الدين بن عبد القادر الهلالي (المتوفى: ١٤٠٧هـ) ، نشر الجامعة الاسلامية بالمدينة المنورة ، السنة الثانية - العدد الثالث محرم ١٣٩٠ هـ/١٩٧٠م .
٦١. الصبح المنبي عن حيثية المتنبي ، يوسف البديعي الدمشقي (المتوفى: ١٠٧٣هـ) ، تح : مصطفى السقا ، ومحمد شتا ، وعبده زيادة عبده ، دار المعارف ، القاهرة، ط٣ ، د.ت .
٦٢. الصحاح ، أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري الفارابي (المتوفى: ٣٩٣هـ) ، تح : أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين – بيروت، ط٤ ، ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م .

٦٣. الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية ، أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري الفارابي (المتوفى: ٣٩٣هـ) ، ح : أحمد عبد الغفور عطار ، دار العلم للملايين ، بيروت ، ط٤ ، ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧م .
٦٤. العروض ، أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (المتوفى: ٣٩٢هـ) ، تح : د أحمد فوزي الهيب ، دار القلم – الكويت ، ط١ ، ١٤٠٧هـ ١٩٨٧م.
٦٥. العقد الثمين في دواوين الشعراء الثلاثة الجاهليين ، طبع بنفقة لطف الله الزهار في المطبعة اللبنانية ، بيروت ، ١٨٨٦م .
٦٦. العقد الفريد ، أبو عمر، شهاب الدين أحمد بن محمد بن عبد ربه ابن حبيب ابن حدير بن سالم المعروف بابن عبد ربه الأندلسي (المتوفى: ٣٢٨هـ) ، دار الكتب العلمية – بيروت ، ط١ ، ١٤٠٤ هـ
٦٧. العلل لابن أبي حاتم ، أبو محمد عبد الرحمن بن محمد بن إدريس بن المنذر التميمي، الحنظلي، الرازي ابن أبي حاتم (المتوفى: ٣٢٧هـ) ، تح : فريق من الباحثين بإشراف وعناية د/ سعد بن عبد الله الحميد و د/ خالد بن عبد الرحمن الجريسي ، مطابع الحميضي ، ط١ ، ، ١٤٢٧ هـ - ٢٠٠٦ م
٦٨. عمدة القاري شرح صحيح البخاري ، أبو محمد محمود بن أحمد بن موسى بن أحمد بن حسين الغيتابى الحنفى بدر الدين العينى (المتوفى: ٨٥٥هـ) ، دار إحياء التراث العربي – بيروت
٦٩. العمدة في محاسن الشعر وآدابه ، أبو على الحسن بن رشيق القيرواني الأزدي ، تح: محمد محيي الدين عبد الحميد ، دار الجيل ، ط٥ ، ١٤٠١ هـ - ١٩٨١م .
٧٠. العين ، أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي البصري (المتوفى: ١٧٠هـ) ، تح : د مهدي المخزومي، د إبراهيم السامرائي ، دار ومكتبة الهلال.
٧١. العيون الغامزة على خبايا الرامزة للدماميني ، بدر الدين أبو عبد الله ، محمد بن أبي بكر (٧٦٣-٨٢٧) ، تح : الحساني حسن عبد الله ، مطبعة المدني ، القاهرة ، ١٩٧٣م .
٧٢. غرائب القرآن ورغائب الفرقان ، نظام الدين الحسن بن محمد بن حسين القمي النيسابوري (المتوفى: ٨٥٠هـ) ، تح :الشيخ زكريا عميرات ، دار الكتب العلميه – بيروت ، ط١ ، - ١٤١٦ هـ
٧٣. غريب الحديث ، أبو سليمان حمد بن محمد بن إبراهيم بن الخطاب البستي المعروف بالخطابي (المتوفى: ٣٨٨هـ) ، تح : عبد الكريم إبراهيم الغرباوي, وخرج أحاديثه: عبد القيوم عبد رب النبي ، دار الفكر، ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م

٧٤. فتح الباري شرح صحيح البخاري ، أحمد بن علي بن حجر أبو الفضل العسقلاني الشافعي ، دار المعرفة - بيروت، ١٣٧٩، رقَّم كتبه وأبوابه وأحاديثه: محمد فؤاد عبد الباقي ، وقام بإخراجه وصححه وأشرف على طبعه: محب الدين الخطيب ، وعليه تعليقات العلامة: عبد العزيز بن عبد الله بن باز
٧٥. الفسر ، شرح ابن جني الكبير على ديوان المتنبي ، صنعة : أبي الفتح عثمان بن جني النحوي (ت ٣٩٢ هـ) ، حقَّقه وقدم له :د. رضا رجب ، دار الينابيع ، دمشق ، د.ت .
٧٦. فصل المقال في شرح كتاب الأمثال، أبو عبيد البكري، تح إحسان عباس وعبد المجيد عابدين، بيروت ١٤٠٣ هـ- ١٩٨٣ م.
٧٧. فقه اللغة وسر العربية ، فقه اللغة وسر العربية ، عبد الملك بن محمد بن إسماعيل أبو منصور الثعالبي (المتوفى: ٤٢٩هـ) ، تح : عبد الرزاق المهدي ، إحياء التراث العربي ، ط١ ، ١٤٢٢هـ- ٢٠٠٢م .
٧٨. القسطاس في علم العروض ، أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري جار الله (المتوفى: ٥٣٨هـ) ، تح :الدكتور فخر الدين قباوة ، مكتبة المعارف بيروت – لبنان ، ط٢، ١٤١٠ هـ ١٩٨٩ م
٧٩. القوافي ، القاضي أبو يعلي عبد الباقي بن أبي الحصين عبد الله بن المحسن التنوخي (المتوفى: ق ٥هـ) ، تح :الدكتور عوني عبد الرءوف ، مكتبة الخانجي بمصر ، ط٢ ، ١٩٧٨ م
٨٠. الكافي في العروض والقوافي ، الخطيب التبريزي ، تح : الحساني حسن عبد الله ، مكتبة الخانجي بالقاهرة ، ط٣ ، ١٤١٥هـ ، ١٩٩٤م .
٨١. الكامل في اللغة والأدب ، محمد بن يزيد المبرد، أبو العباس ، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار الفكر العربي – القاهرة ، ط٣ ، ١٤١٧ هـ- ١٩٩٧م .
٨٢. كتاب الأمثال، أبو عبيد القاسم بن سلام، تح عبد المجيد قطامش، دمشق ١٤٠٠ هـ- ١٩٨٠ م.
٨٣. كتاب التعريفات ، علي بن محمد بن علي الزين الشريف الجرجاني (المتوفى: ٨١٦هـ) ، تح : ضبطه وصححه جماعة من العلماء بإشراف الناشر، دار الكتب العلمية بيروت – لبنان ، ط١ ، ١٤٠٣هـ-١٩٨٣م .
٨٤. كتاب التعريفات ، علي بن محمد بن علي الزين الشريف الجرجاني (المتوفى: ٨١٦هـ) ، تح :ضبطه وصححه جماعة من العلماء بإشراف الناشر، دار الكتب العلمية بيروت – لبنان ، ط١ ، ١٤٠٣هـ-١٩٨٣م

٨٥. كتاب العروض ، أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (المتوفى: ٣٩٢هـ) ، تح :د أحمد فوزي الهيب ، دار القلم – الكويت ، ط١ ، ١٤٠٧هـ ١٩٨٧م
٨٦. كتاب العروض لأبي بكر بن السراج ، ، تح : د. عبد الحسين الفتلي ، مجلة كلية الآداب في جامعة بغداد ، ع ١٥ ، س ١٩٧٢م .
٨٧. كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم ، محمد بن علي ابن القاضي محمد حامد بن محمّد صابر الفاروقي الحنفي التهانوي (المتوفى: بعد ١١٥٨هـ) ، تح : د. علي دحروج ، تقديم وإشراف ومراجعة: د. رفيق العجم ، نقل النص الفارسي إلى العربية: د. عبد الله الخالدي ، الترجمة الأجنبية: د. جورج زيناني ، مكتبة لبنان ناشرون – بيروت ، ط١ ، ١٩٩٦م.
٨٨. لسان العرب ، محمد بن مكرم بن على، أبو الفضل ، جمال الدين ابن منظور الأنصاري الرويفعى الإفريقى (المتوفى: ٧١١هـ) ، دار صادر– بيروت ، ط٣ ، ١٤١٤ هـ.
٨٩. المآخذ على شراح ديوان أبي الطيب المتنبي ، أحمد بن علي بن معقل، أبو العباس، عز الدين الأزدي المُهَلَّبي (المتوفى: ٦٤٤هـ) ، تح : الدكتور عبد العزيز بن ناصر المانع ، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، الرياض ، ط٢ ، ١٤٢٤ هـ-٢٠٠٣ م
٩٠. مجالس ثعلب ، لأبي العباس أحمد بن يحيى ثعلب (٢٠٠-٢٩١هـ) ، شرح وتحقيق : عبد السلام محمد هارون ، دار المعارف ، القاهرة ، ط٥، ١٩٤٨ م .
٩١. مجمع الأمثال، أبو الفضل الميداني، تح محمد محيي الدين عبد الحميد، بيروت، د. ت.
٩٢. المحكم والمحيط الأعظم ، أبو الحسن علي بن إسماعيل بن سيده المرسي (ت: ٤٥٨هـ) ، تح : عبد الحميد هنداوي ، دار الكتب العلمية – بيروت ، ط١، ١٤٢١ هـ - ٢٠٠٠ م.
٩٣. المختصر في أخبار البشر ، أبو الفداء عماد الدين إسماعيل بن علي بن محمود بن محمد ابن عمر بن شاهنشاه بن أيوب، الملك المؤيد، صاحب حماة (المتوفى: ٧٣٢هـ) ، المطبعة الحسينية المصرية ، ط١ .
٩٤. المخصص ، أبو الحسن علي بن إسماعيل بن سيده المرسي (المتوفى: ٤٥٨هـ) ، تح :خليل إبراهم جفال ، دار إحياء التراث العربي – بيروت ، ط١ ، ١٤١٧هـ ١٩٩٦م
٩٥. المدائح النبوية حتى نهاية العصر المملوكي ، د محمود سالم محمد ، دار الفكر ، ط١ ، دمشق- ١٤١٧ هـ.
٩٦. المدخل إلى مذهب الإمام أحمد بن حنبل ، عبد القادر بن أحمد بن مصطفى بن عبد الرحيم بن محمد بدران (المتوفى : ١٣٤٦هـ) ، ، تح : محمد أمين ضناوي ، دار الكتب العلمية ، ط١، ١٤١٧هـ.١٩٩٦م

٩٧. المستقصى، في أمثال العرب، الزمخشري، حيدرأباد الدكن ١٣٨٩ هـ- ١٩٦٢ م.
٩٨. مصادر الشعر الجاهلي وقيمتها التاريخية ، د. ناصر الدين الأسد ، دار المعارف ، ط٥ ، د.ت .
٩٩. معاهد التنصيص على شواهد التلخيص ، عبد الرحيم بن عبد الرحمن بن أحمد، أبو الفتح العباسي (المتوفى: ٩٦٣هـ) ، تح : محمد محيي الدين عبد الحميد ، عالم الكتب - بيروت
١٠٠. معجم الأدباء (إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب) ، شهاب الدين أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله الرومي الحموي (المتوفى: ٦٢٦هـ) ، تح : إحسان عباس ، دار الغرب الإسلامي، بيروت ، ط١ ، ١٤١٤ هـ-١٩٩٣م .
١٠١. معجم القاموس المحيط مرتب ترتيباً الفبائياً وفق أوائل الحروف ، مجد الدين ، محمد بن يعقوب الفيروزآبادي ، رتَّبه ووثَّقه ك خليل مأمون شيحا ، دار المعرفة ، بيروت ط٣ ، ٢٠٠٨م .
١٠٢. معجم مقاليد العلوم في الحدود والرسوم ، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (المتوفى: ٩١١هـ) ، تح :أ. د محمد إبراهيم عبادة ، مكتبة الآداب - القاهرة / مصر، ط١ ، ، ١٤٢٤هـ-٢٠٠٤ م
١٠٣. معجم مقاييس اللغة ، أحمد بن فارس بن زكرياء القزويني الرازي، أبو الحسين (المتوفى: ٣٩٥هـ) ، تح : عبد السلام محمد هارون ، دار الفكر، ١٣٩٩هـ- ١٩٧٩م.
١٠٤. مفاتيح العلوم ، محمد بن أحمد بن يوسف، أبو عبد الله، الكاتب البلخي الخوارزمي (المتوفى: ٣٨٧هـ)، تح : إبراهيم الأبياري ، دار الكتاب العربي ، ط٢ .
١٠٥. مفتاح العلوم ، يوسف بن أبي بكر بن محمد بن علي السكاكي الخوارزمي الحنفي أبو يعقوب (المتوفى: ٦٢٦هـ) ، ضبطه وكتب هوامشه وعلق عليه: نعيم زرزور ، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان ، ط٢ ، ١٤٠٧ هـ-١٩٨٧ م .
١٠٦. المفضليات ، المفضل بن محمد بن يعلى بن سالم الضبي (المتوفى: نحو ١٦٨هـ) ، تحقيق وشرح: أحمد محمد شاكر و عبد السلام محمد هارون ، دار المعارف – القاهرة ، ط٦ .
١٠٧. مقامات الزمخشري ، أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري جار الله (المتوفى: ٥٣٨هـ) ، المطبعة العباسية، شارع كلوت بك – مصر، ط١ ، ١٣١٢ هـ
١٠٨. ملامح التجديد في موسيقى الشعر العربي ، الدكتور : عبد الهادي عبد الله عطية ، بستان المعرفة لطبع ونشر وتوزيع الكتب ، ٢٠٠٢م .

١٠٩. المنصف لابن جني ، شرح كتاب التصريف لأبي عثمان المازني ، أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (المتوفى: ٣٩٢هـ) ، دار إحياء التراث القديم ، ط١، ١٣٧٣هـ - أغسطس سنة ١٩٥٤م

١١٠. منهاج البلغاء وسراج الأدباء ، حازم بن محمد بن حسن، ابن حازم القرطاجني، أبو الحسن (المتوفى: ٦٨٤هـ) ، تقديم وتحقيق : محمد الحبيب ابن الخوجة ، دار الغرب الإسلامي ، ط٤ ، ٢٠٠٧م .

١١١. موسيقى الشعر، دكتور : إبراهيم أنيس ، مكتبة الأنجلو المصرية ، ط٢، ١٩٥٢ م .

١١٢. الموشح في مآخذ العلماء على الشعراء ، أبو عبد الله محمد بن عمران بن موسى المرزباني (ت ٣٨٤ هـ) ، تحقيق وتقديم : محمد حسين شمس الدين ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط١ ، ١٩٩٥م .

١١٣. نضرة الإغريض في نصرة القريض ، المظفر بن الفضل العلوي (٥٨٤هـ-٦٥٦هـ) ، تح :د. نهى عارف الحسن ، مطبعة طربين ، دمشق ، د.ط ، ١٩٧٦م .

١١٤. نقد الشعر ، لأبي الفرج قدامة بن جعفر ، تحقيق وتعليق : محمد عبد المنعم خفاجة ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، د.ت .

١١٥. نكتة الأمثال ونفثة السحر الحلال، أبو الربيع بن سالم الكلاعي، تح علي كردي، دمشق ١٩٩٥ م.

١١٦. نهاية الراغب في شرح عروض ابن الحاجب ، جمال الدين عبد الرحيم الأسنوي الشافعي (ت ٧٧٢ هـ)، تح : شعبان صلاح ، دار الجيل ، بيروت ، ط١ ، ١٩٨٩م .

١١٧. النهاية في غريب الحديث والأثر ، مجد الدين أبو السعادات المبارك بن محمد بن محمد بن محمد ابن عبد الكريم الشيباني الجزري ابن الأثير (المتوفى: ٦٠٦هـ) ، المكتبة العلمية - بيروت، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م ، تح : طاهر أحمد الزاوى - محمود محمد الطناحي

١١٨. الوافي في علمي العروض والقوافي ، لعبيد الله بن عبد الكافي بن عبد المجيد العبيدي (من علماء القرن الثامن) ، تحقيقاً ودراسة ، رسالة ماجستير للباحثة : صباح يحيى إبراهيم باعامر ، في كلية اللغة العربية / فرع اللغة في جامعة أم القرى سنة ١٤١٩-١٤٢٠هـ .